د. علي شتيوي

الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز

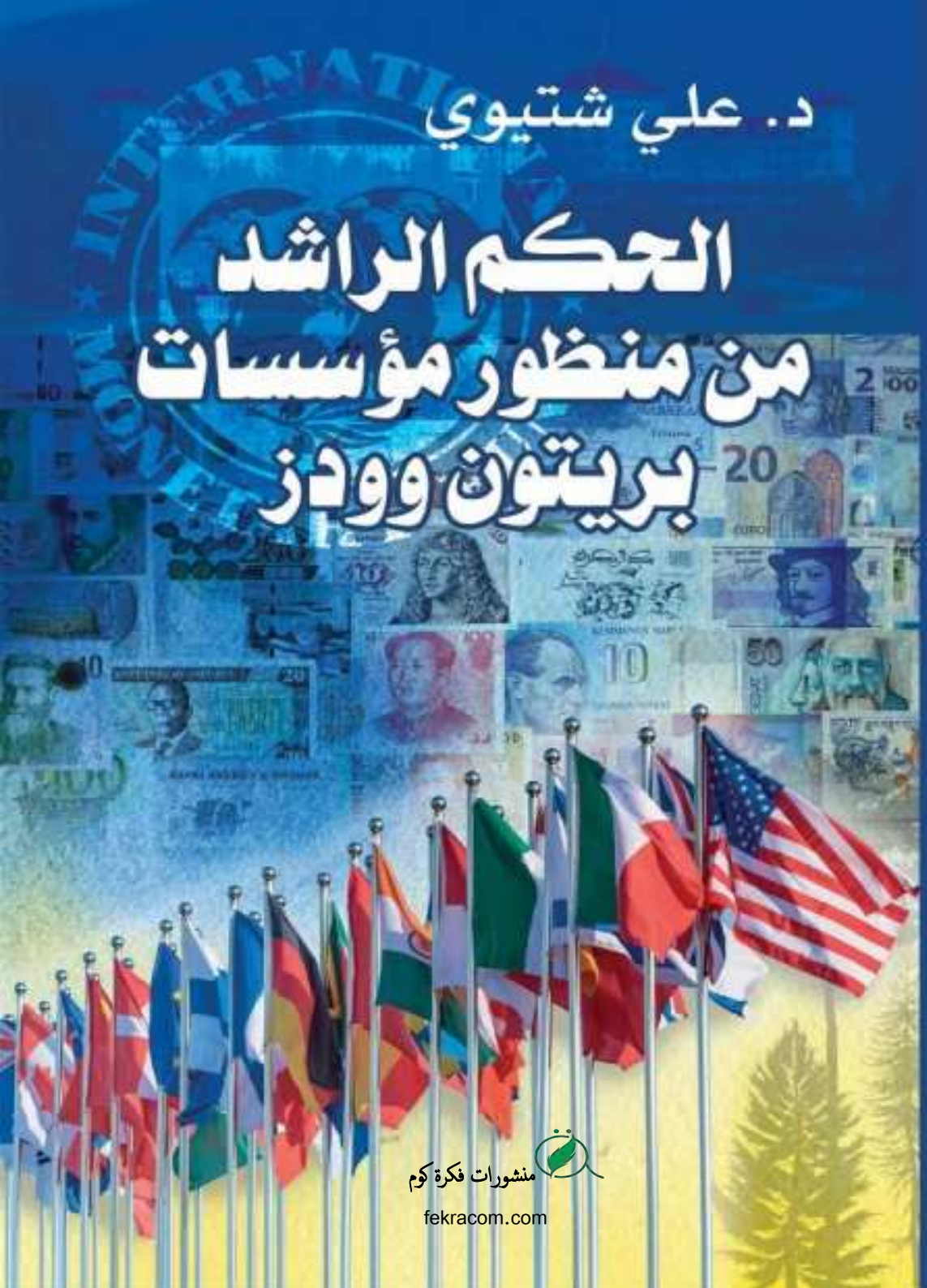

منشورات فكرة كوم

fekracom.com

الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز

د. علي شتيوي

الكاتب

الدكتورعلي شتيوي باحث متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - الحكم الراشد

الكتاب

هذا الكتاب يتضمن معالجة مفهوم الحكم الراشد، و ما يحمله من دلالات و تعاريف متعددة بتعدد الزوايا و المقاربات و دخول المفهوم لعدة حقول معرفية، شكل علم السياسية احد الحقول اهتماما بالمفهوم من حيث كونه يقدم صورة جديدة للحكم من خلال اهتمام المنظمات الدولية بادرة شؤون الفواعل الداخلية، و لعلى ابرزها منظور و رؤية مؤسسات بروتن وودز و في مقدمتها البنك و الصندوق الدوليين، و محاولة البنك صناعة نموذج ضمن مقاربة جديدة في علاقته مع الدول و نقل المفهوم الى القياس من خلال تفكيكه الى مؤشرات و تصنيف الدول على سلم الرشادة، يبقى منظور مؤسسات بروتن وودز للحكم الراشد محاولة لصنع قالب جاهز للحكم على الدول يحمل الكثير من الجدل بشأن دقة النتائج، خاصة ما تعلق بالحصول على المعلومات الصحيحة من الدول حتى يكون القياس دقيقا.

N⁰- ISBN 978-9931-240-60-0

9 789931 240600

دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

الحكم الراشد من منظور مؤسسات بروتن وودز

د.علي شتيـوي

دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

fekracom.com

الطبعة الأولى 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الكتاب	الحكم الراشد من منظور مؤسسات بروتن وودز
الفئة/القسم	اقتصاد
اللغة	العربية
صاحب الكتاب	علي شتيوي
دار النشر	دار فكرة كوم للنشر والتوزيع -ورقلة /الجزائر
رقم الإيداع القانوني - N°/ ISBN	978-9931-240-60-0
تاريخ النشر	ماي 2023
عدد الصفحات	194 صفحة
مقاس الكتاب	24*16
رقم الطبعة	01

حقوق الطبع	جميع الحقوق محفوظة للناشر

ملخص الكتاب	الحكم الراشد من أهم المقاربات التنموية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية للاستفادة منها بغرض الانتقال من وضع متردي أو ضعيف إلى وضع أفضل على كل المستويات والاصعدة، رغم الاختلاف في النموذج والتصور للحكم الراشد. ظهر الحكم الراشد بداية من سنة 1989 في أدبيات وسياسات وبرامج البنك وصندوق النقد الدولي، وأصبح مقياس لإقراض الدول ومساعدتها على الانتقال لترشيد الحكم عبر سياسات وبرامج، في إطار قالب جاهز من التوصيات والتدابير، غير قابلة للحوار والنقاش، والصالحة لكل الدول دون استثناء.

fekralgeria@gmail.com – contacts@fekracom.com

الجزائر – ورقلة 31 65 64 64 6 213+

الإهـــــــداء

إلى وطني الغالي الجزائر حفضها الله

إلى روح أبي رحمه الله

إلى والدتي العزيزة

إلى زوجتي الغالية و ابني العزيزين: رياض و آمنة

إلى أخي وأخواتي وسائر أفراد أسرتي الكبيرة

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

مقدمة المؤلف

الحكم الراشد من أهم المقاربات التنموية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية للاستفادة منها بغرض الانتقال من وضع متردي أو ضعيف إلى وضع أفضل على كل المستويات والاصعدة، رغم الاختلاف في النموذج والتصور للحكم الراشد.

ظهر الحكم الراشد بداية من سنة 1989 في أدبيات وسياسات وبرامج البنك وصندوق النقد الدولي، وأصبح مقياس لإقراض الدول ومساعدتها على الانتقال لترشيد الحكم عبر سياسات وبرامج، في إطار قالب جاهز من التوصيات والتدابير، غير قابلة للحوار والنقاش، والصالحة لكل الدول دون استثناء.

تعد المؤسسات المالية الدولية من ضمن المنظمات التي انشأتها الدول لخدمة مصالحها، فهي بمثابة الإطار الذي تنصهر فيه الشؤون المالية الدولية، وكإطار للتعاون الدولي ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

البنك الدولي هو أول المؤسسات التي نادت بما يسمى بالحكم الراشد في العصر الحديث كمقاربة لتحقيق الجودة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في دول العالم النامي، التي تعيش تخلف عن ركب الحضارة الغربية المتقدمة.

قدم كل من البنك وصندوق النقد الدوليين مقاربة الحكم الراشد من خلال البرامج والسياسات الموجهة لدول النامية، عبر صياغة تصور ورؤية مشتركة في إطار الفكر الليبرالي الرأسمالي ورسما من خلاله مفهوم ونموذج للحكم الراشد موجه بالأساس إلى الدول النامية.

ظهر المفهوم بعدة قراءات وتصورات باختلاف الايدولوجية، رغم وجود شبه اتفاق في الاهداف والغايات، ويظهر التباين أكثر على مستوى الممارسة والتطبيق، نظر لكون الحكم الراشد مزال يحمل الكثير من التعقيدات والاشكاليات.

يكتسي هذا الكتاب أهمية علمية، لما يضيفه إلى حقل البحث العلمي عموما وحقل العلوم السياسية خصوصا، في مدى دور مقاربة الحكم الراشد التي تنادي بها المؤسسات المالية في مساعدة الدول النامية الوقوف على اثر مقاربة الحكم الراشد، المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في نقل الدول النامية إلى مستوى افضل، بالإضافة إلى ما يلي:

- كشف حقيقة و فلسفة الحكم الراشد.
- الوقوف على أهمية قياس وتكميم الحكم الراشد، كمحفز للدولة على التنمية والتطور.
- من الناحية العملية فهو يسهم في ادراك لطريقة التعامل والاستفادة من خبرات وبرامج المؤسسات المالية في ترشيد الحكم، وفي تطوير الاقتصاديات الناشئة.

تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وفصولين، وخاتمة.

تناول **الفصل الأول** المعنون بـ: "***الحكم الراشد ومؤسسات بروتن وودز***" والذي اشتمل على أربع مباحث تناولت الحكم الراشد والمنظمات الدولية في إطار نظري مفاهيمي بشكل عام، بالإضافة إلى التركيز على صندوق النقد والبنك الدوليين كمنضمات اقتصادية ومالية دولية، وطريقة عمل كل منهما.

حمل **الفصل الثاني** الموسوم بـ: " **نمذجة الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد** "

والذي احتوى على أربع مباحث لدراسة رؤية الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد، من خلال التطرق إلى التنظير الليبرالي للحكم الراشد والزاوية التي ينظر منها الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد والقيم التي يستند اليها، بالإضافة إلى الاهداف ومحاولة الصندوق والبنك الدوليين قياس الحكم الراشد ضمن مؤشرات.

د.علي شتيوي

الوادي في : 18 شوال 1444هـ

الموافق لـ 8 ماي 2023 م.

الفصل الأول

الحكم الراشد وصندوق النقد والبنك الدوليين

تمهيد:

يعد الحكم الراشد، نتاج صيرورة تاريخية لظهور الدولة كفاعل وحيد على الساحة الدولية كمرحلة أولى ثم ظهور المنظمات الدولية الى جانب الدولة كحتمية تاريخية في المرحلة الثانية، وهذا ما أفرز ظهور فواعل جدد على مستوى النظام الدولي بدرجة أولى، ثم فواعل ما تحت الدولة، كل هذا التفاعل جعل من الحكم الراشد يبرز بشكله الحالي غير المستقر نتيجة الحركية التي مزال يعرفها المفهوم.

الحكم الراشد كمقاربة إصلاحية حاضرة في أدبيات المفكرين والعلماء والباحثين، لكنه كان أكثر حضور في أدبيات وبرامج المنضمات والمؤسسات العالمية المتخصصة، وهذا ما جعل المفهوم يكون ضمن تقاطع عديد الحقول المعرفية والمنظمات الدولية وهذا ما جعل المفهوم يعرف حركية على مستوى الخصائص والسمات وعلى مستوى الفواعل، بالإضافة الى الاشكاليات التي عرفها.

يعد الصندوق والبنك الدوليين من اهم المؤسسات الدولية المتخصصة التي اهتمت بمسالة الحكم الراشد بعد فشل سياسات الاقراض القائمة على التعديل الهيكلي والتكيف المؤسسي في الدول النامية.

يعود ظهور مؤسسات بروتن وودز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في العالم إعادة إعمار الدول التي دمرتها الحرب، لتتحول

إلى مساعدة الدول النامية من خلال تقديم المساعدات المالية والتقنية، الى المطالبة بإجراء إصلاحات في إطار مقاربة الحكم الراشد.

المبحث الأول: الاتجاهات المفسرة لدور الدولة والمنظمات الدولية (إطار نظري)

هناك الكثير من الاتجاهات النظرية، التي حاولت تفسير وجود المنظمات الدولية، كفاعل إلى جانب الدول وما افرزته هاته المنظمات من أفكار وطروحات لعديد القضايا التي تعيشها الدول، ومن ضمن هذه الافكار الحكم الراشد كمقاربة للتنمية والديمقراطية، في حين ترى اخرى ان تخلف الدول النامية مرده إلى عوامل اخرى، وفي مقدمتها تدخل الدول الكبرى ومن سار في فلكها من منضمات دولية، وربط اقتصادها ضمن تقسيم العمل العالمي الذي كرس التبعية، ومن أهم الاتجاهات:

أولا: الاتجاه الليبرالي

تعني الليبرالية "الإنسان الحر" أو تعني "الحرية الفردية، حيث قدمت الليبرالية رؤية جديدة للعالم تنطلق من تعظيم الحقوق الفردية على حساب السيادة.

شعورا بمشكلة التغيير وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية أخذت الليبرالية الجديدة شكل إعادة بناء الليبرالية الكلاسيكية، وذلك بإصرارها على أن حقوق الفرد لا بد و أن تتكيف مع سيادة الرفاهية، هي حجة الليبراليين الجدد من خلال المساواة في الفرص والدفاع عن الرفاهية، فإذا كانت هناك جماعات محرومة بسبب ظروفها الاجتماعية، يقع على الحكومة مسؤولية القضاء على هذا الحرمان.[1]

[1] محمد صالح المسفر، "الليبرالية بين العروبة والتبعية: مصر نموذجا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثالث والرابع، 2008، ص ص، 359. 362.

الليبراليون يرون بأن السلام والرفاه والعدالة والتعاون، تدار من خلال مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض، والتي تشكل عمليات التحديث وهذا يدخل ضمن فواعل الحكم الراشد، فالحكم يدار من خلال مجموعة من القوى الداخلية وبالتعاون المتعدد الاطراف ضمن المنظمات الدولية.

ترى الليبرالية أن الدولة ليست كتلة واحدة، بل هناك مصالح متنافسة وأحيانا متعارضة في صنع السياسة العامة أو الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصلحة والضغط والمؤسسات المختلفة.

كل الفاعلين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، ويؤثر أحدهم على الاخر وينتقل هذا التأثير إلى خارج الحدود ويمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية.

يرى الليبراليون ان العالم مترابط بشبكات معقدة من المنظمات العالمية المتخصصة في خدمة أهداف معينة، من أجل التقدم البشري في السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، وتكامل القيم الانسانية.

تقوم المنظمات الدولية، بوظيفة التعاون، ووظيفة التكامل. فالمنظمات التي تقتصر وظيفتها على التعاون، لا تتعامل إلا مع الدول، وتسعى فقط إلى تشجيع الدول على تنسيق سياساتها وسلوكها، في حين، تتجاوز المنظمات ذات الوظيفة التكاملية إطار التنسيق و الانسجام، لتحل محل الدول الأعضاء في القيام ببعض المهام، كالتفاوض عوضا عنها مع الآخرين أو الاضطلاع ببعض الاختصاصات الدولية الأساسية كالتشريع أو القضاء[1].

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة** مصر: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 14.

قال هنري كيسنجر" في الخمسينات من القرن العشرين، "إن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى، لقد غدونا نعيش عالما من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الإنسانية "[1] ومن هنا فهي دعوة من كسنجر إلى تبني نموذج معين معولم، يقود العالم لنفس التطلعات وهي رؤية لحكم يقود العالم إلى شبكة من التفاعلات، لا يمكن ان نستغني فيها عن بعضنا البعض وللوصول إلى ذلك حسب الليبراليين لابد من اتباع نموذج معين من الحكم و الإدارة تفضي إلى حكم عالمي.

يعد موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (Governbility of Democracies) الذي طبق في أوروبا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، والدعوة إلى ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الانظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير والنظام الاجتماعي[2].

فالحكم الراشد يعبر عن نظام ينطلق من أن مجتمعا ما، له قواعد معينة، يتحول إلى مجتمع معولم لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد، بل أحد الفواعل، جاء الحكم الراشد ليفتح الباب أمام فواعل جديدة، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن تميز الحكم الراشد وتحرره عن فكرة الحكومة كان بسبب:

---

[1] جوزيف ناي، **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان الأردن: مركز الكتب الاردني، 1991، ص1.

[2] Charles Tournier; "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE", Colombia, Papel Político, vol. 12, núm. 1, 2007, pp 68-70.

- فشل الحكومة وابتعادها عن المواطنين وتقيدها بالعمليات الادارية، واتساع حجم المجتمعات أدى إلى مضاعفة عزلة الحكومة عن المواطنين، مما أدى إلى وجود ممثلين للمواطنين يتولون مهمة تمثيل

المواطنين وهنا يأتي دور الحكم الراشد، ليعكس عملية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الأخرى، وعملية ارتباطها بالمواطنين، وكيف اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا.

- الاهتمام والعناية بالمصلحة العامة لم يعد حكرا على الحكومة، هناك فواعل أخرى، كالصحافة، المنضمات المدنية، الدينية والجمعيات، والمؤسسات الربحية والتي أخذت دورها في خدمة المصالح العامة.

- ازدياد أهمية البيئة الدولية والعوامل الخارجية، في عمليات صنع السياسات، مما يعني تحول في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة الى أحد الفواعل.

- تقليص دور الحكومة وتحديد اختصاصاتها، فأصبح دورها التوجيه والاشراف ومشاركة بقية الفواعل الاخرى، في عملية صنع السياسات والبرامج.

كل ذلك أدى إلى إبعاد الدولة عن الدور المركزي في صناعة القرار، بالإضافة إلى ظهور كتابات أوزبورن(OSBORNE) و جيبلر(GEALBER) الداعية إلى إعادة هندسة حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل.

وما يمكن ملاحظته أن بوادر حكم جديد، بصدد التشكل بسبب وجود أزمة حكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية في الوظيفة العامة، بالإضافة إلى أن المجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لنظم الحكم التقليدية، التي تنفرد فيها الحكومة بمسؤولية إدارة الشؤون العمومية، مع وجود فشل أو ضعف الاشكال

التقليدية في التسيير العمومي، كل ذلك ادى إلى ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الجديدة[1].

وانطلاقا من تلك المظاهر، بادرت المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية في كل القطاعات الحكومية والمجتمعية، أصبح ينظر للمنظمات الدولية، كإحدى السبل التي يمكن أن تنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية.[2]

في حين هناك من يرى ان سياسات الليبرالية الجديدة، التي قامت على الخصخصة واقتصاد السوق وتقييد دور الدولة قد أدت إلى اللامساواة، ولم تنجح محاولات المؤسسات الدولية في غلق الفجوة التي أخذت في الاتساع بين دول الشمال والجنوب، بل امتدت إلى دول الشمال نفسها، وهو ما دفع **المعهد البحثي للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية** في تقريره له بعنوان: "حالات من الفوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة" خلص إلى أن الإجراءات السريعة لجعل السوق ليبرالي الملمح والاقتطاعات الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التأمينات الاجتماعية، قد تبدو مقبولة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية على المدى القصير، لكنها أدت إلى تفاقم البطالة وتعميق الفقر فإنها سوف تنقلب إلى إجراءات مكلفة للغاية، وتؤدي إلى تزايد الحركات المتطرفة من جهة أخرى."[3]

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات للوحدة العربية، العدد249 نوفمبر، 1999، ص12.

[2] Ekaterina Stepanova , **War and Peace Building**, The Washington Quarterly,Vol. 27, No.4,Autunm 2004, P127

[3] سمير مرقس، "ورقة حول المساواة من منظور المواطنة"، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2013، ص ص23-24.

فالنظرية الليبرالية حاول تفسير الواقع من خلال ان الدولة هي التي تتحمل لوحدها اعباء اخفاقها في تحقيق تنمية، وإذا ارادت هذه الدول النامية بالخصوص، ان تلحق بركب التنمية عليها أن تستجيب لبرامج وسياسات المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنه تطبيق سياسات وبرامج ذات حكامة، أي تستجيب لمقاربة الحكم الراشد في إدارة الدولة وشؤون المجتمع.

ثانيا: الاتجاه الماركسي الجديد (التبعية)

ترى الماركسية أن العلاقات الدولية نتاج لهيكل الرأسمالية، وأية محاولة لفهم السياسة العالمية لابد أن تنطلق من فهم ما يحدث داخل هيكل الرأسمالية العالمية، وينظر إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي هو وحدة التحليل الأساسية عند تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم الثالث[1].

إن البدء بالنظام العالمي كوحدة تحليلية يعني التلازم البنيوي لظاهرة النمو والتخلف حسب أندريه جوندر فرانك (A. G. Frank) الذي يرى ان النمو والتخلف الاقتصادي هما وجهان لحركة تاريخية واحدة، كما أن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي العالمي هي التي أوجدت واقع النمو والتخلف وهما أبرز تجليات هذا النظام.

[1] فتحي أبو العينين، "الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية والمشكلات الاجتماعية في بلدن العالم الثالث"، الامارات: مجلة شؤون اجتماعية، عدد 38، 1993، ص157.

إن هذا السياق التاريخي الذي أدى إلى التوسع الرأسمالي على الصعيد الدولي هو المسؤول عن خلق النمو الصناعي في طرف والتخلف البنيوي في الطرف الاخر.[1]

يفترض انصار الماركسية الجديدة، بأن آليات الهيمنة بشكل خاص هي التي أوجدت تلك الحالة التي تمنع دول العالم الثالث من التطور والتنمية، و لفهم الظاهرة يتطلب فحص علاقات التبعية بين الدول الصناعية الكبرى في الشمال و الدول النامية في الجنوب.

من هنا يرى دوس سانتوس (D. Santos) ان دول الأطراف تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي وفي التقسيم العالمي للعمل، هذه الوظيفة مكيفة مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز.

حسب النيوماركسية، ينتهج النظام الرأسمالي العالمي، الهيمنة والسيطرة على الدول النامية عبر آليات ومؤسسات[2]:

- التبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية.

- تصدير رؤوس الاموال.

- المؤسسات النقدية والمالية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية)

- الشركات المتعددة الجنسيات (القطاع الخاص الاجنبي)

---

[1] عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص5.

[2] صبرينة زروق، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2012)، ص55.

- القروض والمساعدات.

من ناحية أخرى يعتقد سمير أمين أن الرأسمالية منظومة عالمية الطابع منذ نشأتها، والرأسمالية هي نتاج السيطرة الإمبريالية التي حولتها ودمجتها في النظام الإمبريالي العالمي، لتؤدي فيه وظيفة معينة، وظيفة خزان للمواد الأولية ولليد العاملة الرخيصة، من هنا يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في ظل الرأسمالية في دول الأطراف والمخرج الذي يقترحه سمير أمين، هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي.

يرى سمير أمين ان الحل يكمن في التنمية المتمحورة على الذات، من خلال السيطرة الوطنية على التراكم المالي والاقتصادي، من خلال رفض المعايير الرأسمالية وفك الارتباط والأخذ بمبدأ الترشيد الاقتصادي الداخلي.[1]

ترى نظرية التبعية أن دول الجنوب، هي جزء من نظام اقتصادي رأسمالي عالمي، تعد دول الجنوب هي الحلقة الاضعف في هذا النظام وتنمية هذه الدول يكمن من خلال فك الارتباط، وتحقيق مقاربات تنموية مستقلة نابعة غير تابعة. بمعنى ان الحكم الراشد الليبرالي المستورد لا يحقق التنمية المرجوة.

من خلال ما سبق من رؤية الاتجاهين الليبرالي الذي يرى بضرورة تطبيق المقاربات والنماذج الغربية باعتبارها نموذج جاهز وصالح لكل الدول، والمقاربة الماركسية المعادية لكل ما هو غربي والتي تدعو الى فك الارتباط والبحث عن حلول محلية فقط.

تحتاج التنمية بكل اشكالها إلى حكم راشد يأخذ من البيئة الخارجية الأفكار التي تتلائم مع بيئته الداخلية، دون تنفيذ قوالب جاهزة ومفروضة لان ذلك من

---

[1] عبد الخالق عبد الله: **التبعية والتبعية السياسية**، مرجع سابق، ص 25

شـانه إنتـاج تنميـة أو حكـم مشـوه لا يعكـس تطلعـات الشـعوب، إمـا الانكفـاء على الذات والانغلاق في البحث عن حلول داخلية قد يؤدي إلى التخلف عن ركب التقدم والتطور المتسـارع، واسـتقراء التـاريخ يؤكد على ان كل الحضـارات والامم اخذت من بعضها البعض من خلال تراكمية حضارية.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد

يعد الحكم الراشد من المفاهيم القديمة، من حيث الظهور لكنها حديثة من حيث التناول والتداول في المجال الاقتصادي وانتقلت إلى حقول معرفية جديدة، لتدخل إلى علم السياسية كمقاربة جديدة تحمل في طياتها حلول للكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية على حد السواء، حيث ظهرت في ادبيات المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية على حد السواء.

أولا: نشأة مفهوم الحكم الراشد

تعود جذور الحكم الراشد إلى عام 400 قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء ملك الهند ركيزتين اساسيتين للحكم، هما العدالة والاخلاق، ودعا إلى ضرورة حماية الملك للثروات والرعايا[1].

دعت كل الكتب السماوية إلى العدل واحترام الشرائع والقوانين الربانية والالتزام بها لأجل حل كل الخلافات والاتسام بالأخلاق العالية ومساعدة المجتمع، حيث كانت رسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم تدعو إلى العدل بين الرعية والالتزام بتعاليم وقوانين الاسلام واحترام الدستور القرآني، وممارسة الشورى كنوع من المشاركة المجتمعية في اختيار الحاكم والاهتمام بالسلطة القضائية منفصلة عن السلطة التنفيذية، كما عرف عهد الخلفاء الراشدين بالعدل والاستقامة، ان الحكم الراشد كمقاربة اصلاحية هي نتاج تراكمية تاريخية اسهمت في اثرائها كل الامم والشعوب، والديانات فهي ليست اكتشاف غربي محض، والقول بذلك هو امر مجافي للحقيقة.

---

[1] عزة محمد حجازي، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016، ص4.

وفي العصر الحديث دعا آدم سميث منذ أكثر من مئتي عام إلى أهمية المؤسسات التي من خلالها تقوم الدولة على توفير الرخاء، والانتقال من الهمجية الى السلام وفرض الضرائب الميسرة، والعدال بين المجتمع.[1]

يعود مصطلح الحكم الراشد "gouvernance" إلى الجذور اليونانية وهو مشتق من الفعل اليوناني (kubernân) والذي يدل على قيادة السفينة أو الدبابة، واستعمل المصطلح من قبل أفلاطون مجازا بمعني " من يحكم الرجال "، ثم ولد المصطلح من الفعل اللاتيني (gubernare) بمعاني متشابهة وفي عدة لغات.

في العصور الوسطى استعمل في فرنسا، بمعنى اتجاه السفينة، وانتقل إلى اللغة الانجليزية ليستخدم بمعنى تنظيم السلطة الاقطاعية، كما استخدمه الخبير القانوني الانجليزي جون فورتسكو john fortescue سنة 1471 وأطلق عليه "حكم انجلتر " ليستعمل في اشارة إلى النظام السياسي.

أما عن أصل الكلمة (governance) في الفرنسية فانه يعود إلى القرن الثالث عشر عندما أستعمل كمصطلح مرادف للحكومة ثم كمصطلح قانوني، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير.

في سنة 1478 أستعمل في اشارة لحكم الاقاليم الفرنسية (la direction des bailliges)، التي كانت تحت السيطرة الهولندية.

استخدم مصطلح الحوكمة في مجال إدارة الاعمال والشركات تميزا له عن الحقول المعرفية الاخرى، حيث استعمل في عالم الشركات والمؤسسات سنة 1937.

[1] عزة محمد حجازي، مرجع سابق،ص5.

وفي السبعينات 1970 عرفت الحوكمة بأنها الآليات المستخدمة لإجراء التنسيق الداخلي في المؤسسات لأجل تخفيض تكاليف المعاملات التي تسيير السوق والذي اصبح اليوم يعرف بـ" حوكمة الشركات " corporate governance "[1].

استعمل مفهوم الحكم الجيد على نطاق واسع في ميدان الإدارة العامة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كمصطلح تنظيمي، يقود العملية الادارية إلى تخفيض البيروقراطية المركزية، التي تحتكر القرارات إلى إدارة مرنة تتعامل بتفويض صلاحيات أكبر لتقديم خدمة عمومية أفضل.

أنتقل الحكم الراشد إلى الحقل السياسي، على اعتبار الديمقراطية التشاركية تقوم على عدد من الفواعل الأخرى والتي تتسم بقدر من المساواة والتعددية وتوفر قدر من الشفافية[2].

ظهر الحكم الراشد في ادبيات البنك الدولي سنة 1989 في تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة بأنها أزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأرجع أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي كان يدعو اليها البنك والصندوق في هذه

---

[1]Tino Raphaël Toupane **La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept,** SEMINARUL GEOGRAFIC "D. CANTEMIR" NR. 29 / 2009, pp 98، 99.

[2] عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص ص 5، 6.

الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات التي يقدمها البنك والصندوق[1].

في سنوات التسعينات شهد المصطلح، مرحلة جديدة تمثلت في ظهور لجنة الحكم العالمي " la comission sur la gouver-mondiale" تحت رعاية برندت (W.Brandt) وكان الانطلاق نحو سياسات اللامركزية ومتطلبات الديمقراطية والتنمية المحلية، ووضع الحكم المحلي في مركز صنع القرار.

دعت لجنة الحكم الراشد في تقريرها سنة 1995، الدول للقبول بمبدأ أخلاقيات عالية تضمن فعالية الحكم وتتجاوز المصالح الضيقة.

بعد الازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الآسيوي سنة 1997 وفشل السياسات المتبعة من قبل الدول والمنظمات المالية على غرار مؤسسات بروتن وودز ادى كل ذلك إلى ظهور دعوات الى الحكم المحلي من قبل ناشطين مناهضين للعولمة في سنوات 2000، بعد أفلاس كل من شركة "ENRON، WORLD.COM، VIVANDI"

ظهور الحكم الراشد كمقاربة جديدة تحمل قيم عالمية لضبط الممارسات الحكومية ومؤسسات المال والاعمال.

---

[1] Séverine Béllina, Hervé magro, Violaine de Villemeur," La gouvernance démocratique", Institut de recherche,p5,(2/05/2017),avalaible at: http: //www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf.

برز هذا المفهوم في أدبيات تحليل النظم السياسية المقارنة واستخدم في التقارير الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة "الجيد"، وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة تسميات أهمها:

الحكم الجيد أو الراشد « Bonne gouvernance » أو الرشيد، أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005.[1]

مصطلح الحكم الراشد تشترك فيه العديد من المجالات والحقول المعرفية، الا ان الحقل الابرز لتطوير هذا المفهوم يرجع فيه الفضل إلى حقل الاقتصاد، حيث قام الاقتصاديين بتطوير المفهوم إلى ان وصل مع نهاية الثمانينيات إلى حقل العلوم السياسية ليستعمل كمعيار للحكومة الجيدة.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بمستويات متفاوتة.

حيث دعت إلى إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل الديمقراطية والتعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان، باعتبارها عناصر أساسية للحكومة الرشيدة، في حين اكتفت بعض المؤسسات بوضع تعاريف للحكم الراشد ينسجم مع توجهها الفكري والايدولوجي.

---

[1] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، اطروحة دكتوره غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية، 2012)، ص3.

كان التركيز في التسعينيات على عدم فعالية المساعدات التي تقدمها المنظمات المالية الدولية، مما أدى إلى مطالبتها، بإعادة تأهيل اداء الدولة، بإنشاء قواعد ومؤسسات تعمل بشفافية، لتصريف الشؤون العامة وتقديم المسؤولين للمحاسبة.

وصف البنك الدولي الحكم الراشد، على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الراشد القادر على إحداث تنمية مستدامة، من خلال إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، والشفافية وإتاحة المعلومات.

يمكن القول ان المفهوم مر بعدة تطورات تاريخية، اقتصرت أهدافها في البداية على تحسين مردودية المعونات والمساعدات في البلدان المتلقية من خلال شروط وضعتها المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، ليتطور فيما بعد ويصبح شرطا أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني، في وضع السياسات التنموية وتنفيذها والحد من الرشوة والفساد وإهدار المال العام[1].

ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

يعود أسباب الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد في نهاية الثمانينيات، إلى عوامل سياسية، إيديولوجية واقتصادية اجتماعية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم، يمكن اجمالها في مايلي:

[1] شعبان فرج مرجع سابق، ص5.

1-أسباب سياسية:

تتمثل الاسباب السياسية لظهور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- سقوط الايدولوجية الشيوعية وتحول دول المعسكر الشرقي إلى اعتناق الايدولوجية الليبرالية، وتبني القيم الديمقراطية من قبل الكثير من الدول النامية، خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات.

- تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد، حيث حضي هذا الأمر باهتمام كبير من الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات والقروض وفي مقدمتها الدول النامية.

- اقتناع المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الفساد، لما له من تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة، بل أصبح يضر حتى باقتصاديات الدول الاخرى.

- عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية بعد فشل التنمية فيها.

- تطور دور منظمات المجتمع المدني ودعوتها إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار والسياسة العامة إلى جانب الحكومة.

2-أسباب إدارية:

ويمكن حصر الاسباب الادارية في الآتي:

- التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى شريك من ضمن شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة.

- دعوة الشركاء المتمثلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى المزيد من ممارسة الرقابة والشفافية والمساءلة، والمساهمة في وضع السياسات الإنمائية للدولة، حيث لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية المتزايدة.

- فشل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وعدم قدرتها على تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام، بالإضافة إلى عدم عجزها على حماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا، ما أدى إلى انتقال مفهوم الحكم الراشد إلى الإدارة الحكومية لتتحول من إدارة تقليدية أحاديه إلى إدارة حديثة تشاركية[1].

3-أسباب اقتصادية:

وتتمثل في العناصر التالية:

- ضعف البيئة المؤسسية، ما جعل فكرة الحكم الراشد حتمية ملحة.

- ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبب في ارتفاع معدلات التضخم والمديونية، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر.

- اشتداد ظاهرة العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، مما ادى إلى سرعة عطب اقتصاديات الدول بسب العولمة وما خلفته من ازمات مالية لدول العالم، نظرا لترابط اقتصاديات الدول من جهة، وطبيعة العدوى المالية من جهة أخرى.

---

[1] Mohammed salih, **gouvernance, information et Domain publique**, addis ababa, commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003، p.9.

- ضعف إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة، حيث لم تعد مرضية، وان القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية، لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته العولمة من تغيرات على الساحة الدولية، حيث يرى بعض المفكرين أن الليبرالية الجديدة التي قادة مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي المطلوب.

- استمرار الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقاء مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، مما تطلب البحث عن استراتيجية جديدة تحقق التنمية.[1]

- فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، من البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة) ومن أحد أسبابها ضعف القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة وعجزها، في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد بشكل كبير.

تعثر العديد من برامج التكييف والإصلاح الهيكلي، التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية.

يرجع الصندوق والبنك أسباب الفشل في برامج التكيف والاصلاح الهيكلي إلى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، رغم السياسات والبرامج التي يمليها الصندوق والبنك كانت محل متابعة دقيقية، ضمن مشروطية شاملة تمس جوانب كثيرة في الدولة المقترضة.

---

[1] إبراهيم فريد عاكوم، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006، ص11.

وهذا ما أشارت اليه إحدى دراسات البنك الدولي، بوجود علاقة سلبية بين المساعدات والنمو، حيث أن بعض البلدان حصلت على الكثير من المساعدات المالية الدولية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى إلا أن مستويات الدخل ارتفعت بشكل واضح.

حيث ترى هذه الدراسة، أن العديد من العوامل وليست الأموال فقط تلعب دورا في عملية التنمية، الأمر الذي جعل الجهات المانحة (الصندوق والبنك الدوليين) تعد أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في الدول النامية، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد مقاربة الحكم الراشد.

بالإضافة إلى أسباب اجتماعية ساعدت على ظهور الحكم الراشد تمثلت في ضعف مستوى التنمية البشرية وارتفاع مستويات الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية وانتشار البطالة خاصة في الدول النامية[1].

يبدو ان المؤسسات المانحة وعلى رأسها الصندوق والبنك يحملان المسؤولية لمؤسسات الدول النامية في عجزها عن إدارة تلك القروض والمساعدات، يكون هذا صحيح لو ان تلك القروض والمساعدات قدمت دون شروط واملاءات، ومن العدل ان تكون المسئولية مشتركة بين كل مؤسسات بروتن وودز من جهة والدول النامية المتلقية للتمويل من جهة ثانية

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 7.

ثالثا: الحكم الراشد"Good Governance" (المفهوم والاشكاليات)

ينطوي أي مفهوم على تعريف لغوي، وأخر اصطلاحي حتى تكتمل صورة المفهوم، ولهذا سوف يتم تناول المفهوم اللغوي، وكذا المفهوم الاصطلاحي من خلال الوقوف على أهم التعريفات لدى العلماء والباحثين مع التركيز على تعريفات المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومنه تقديم تعريف اجرائي بالإضافة إلى ما يطرحه مفهوم الحكم الراشد من اشكاليات.

1- مفهوم الحكم الراشد

أ-المعنى اللغوي للمفهوم:

كلمة الحكم "GOVERNANCE" مصطلح قديم قدم الانسانية يشير إلى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع، والحكم كمفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتجاوز المؤسسات الرسمية للدولة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، وعمل كل المؤسسات إلى المؤسسات غير رسمية المتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما يشير المعجم الوسيط في اللغة العربية إلى أن كلمة "حكم" مشتقة من مصدر ثلثي لتدل على معاني متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحكم، فالحكم هنا يعني القضاء بين الناس، كما يعني ذلك العلم والتفقه، أي المعرفة العميقة بالقواعد القانونية وتفسيرها، ويعني ذلك الحكمة.

أما لفظ الراشد: مشتقة من مصدر ثلثي (رشد) يقال رشد رشدا أي اهتدى واستقام فهو رشيد وراشد[1].

الراشد أو الصالح أو الجيد "Good" فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالاسم الأول وهو الحكم ليعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب ان يتصف الحكم بصفة الرشد أو الصلاح أو الجودة، التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة[2]

اذن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة، في إدارة شؤون المجتمع بشكل أفضل.

ب- المفهوم الأكاديمي:

وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح من قبل المؤسسات الدولية المانحة ومنظمات التنمية، وعلماء الحقول المعرفية المتعددة نذكر منها:

يعرف **جان كووما**ن (Jan Kooiman) وصف الحكم الراشد بأنه " عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعبئة افضل لقدرات المجتمع وإدارة اكثر رشادة لشؤون الحكم "[3]

---

[1] المعجم الوسيط في اللغة العربية ج 1، طبعة2، (القاهرة دار الفكر، 2002)، ص ص. 109-336.

[2] حسن كريم، "**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات. الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2006، ص: 95، 96

[3] محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية -حالة الجزائر-"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011، ص49.

يرى كوومان ان الحكم الراشد يستند إلى ثلاثية الفواعل في إدارة شؤون الحكم والمتمثلة في الحكومة كفاعل رسمي والمجتمع المدني كفاعل اجتماعي والقطاع الخاص كفاعل اقتصادي.

يرى **فرونسوا اكز افييه ميريان**(Francois Xavier Merrien) ان " الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، يشارك فيه جميع الاعوان، المؤسسات العمومية، من خلال المشاركة في الموارد، الخبرات، القدرات، المشاريع، لخلق تحالف جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات "[1]

في حين يعرف **فرنسوا كاستينج** " الحكم الراشد يكشف عن طريقة اتخاذ القرار، بفعالية في اطار جماعة ما اين يفرض وجود الاعتراف بتعدد مواقع السلطة"[2].

ركز كاستينج على مسألة اتخاذ القرار النابع من قوى عدة حتى يضمان عنصر الفعالية والمشاركة الواسعة.

تعريف ماركو رينجون وتيبولت (Marcou Rangeon et Thiebault):

الحكم الراشد "بانه الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة"[1].

---

[1] سلوى الشعراوي جمعة، "مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع"، مركز دراسات واستشارات الادراة العامة، القاهرة، 2001، ص4.

[2] François CASTAING،" La Gouvernance: défis d'une approche non normatie", Revue IDARA، (numéro spécial، actes du colloque international sur la gouvernance، Alger 20/21 novembre 2005، vol.15، n.02، 2005، p.9.

من خلال هذه التعاريف نجدها تشترك في تعدد الفواعل واهتمامها بطريقة التسيير الفعال القائم على حسن إدارة الموارد.

ج- المفهوم المؤسسي:

تعريف البنك الدولي للحكم الراشد:

عرف البنك الدولي الحكم الراشد أول مرة (سنة 1989) على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"[2].

بداية التسعينيات حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة، فعرفه في التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان " الحكم والتنمية" على أنه " أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"[3].

من خلال التعريف الاول والثاني يعكس مدى التطور في التعريف المتعلق بالحكم الراشد، حيث يرى البنك الدولي ان جوهر عملية الحكم متعلقة بالإدارة الجيدة المفضية إلى التنمية كهدف مجتمعي.

---

[1] Abdelfattah Moujahid، REGARDS CROISES SUR LA GOUVERNANCE.edition: A.M، FEV2011، P102.

[2] راوية توفيق، "**الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**"، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 27.

[3] The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, Washington، D.C. 1992, p 1.

وقد حدد البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي: شكل النظام السياسي أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، مدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات.

وقد استخدم البنك الدولي، مصطلح الحكم السيئ أو غير الرشيد ومن مظاهره: شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، وجود حكومات غير. منتجة ولا تخضع للالمساءلة[1].

يعرف **دنيال كوفمان** (D.Kofman) "الحكم الراشد بانه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما، من اجل الخير العام ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم –البعد السياسي – وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية – البعد الاقتصادي-و احترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد".[2]

يعد كوفمان من خبراء البنك الدولي ولهذا كان تعريفه أكثر توافق مع تعريف البنك الدولي من خلال تركيزه على المؤسسات والتقاليد التي من خلالها تتم عملية ممارسة السلطة داخل الدولة، كما أشار كوفمان إلى ضرورة البعد السياسي من خلال عملية اختيار الحكام والحق في استبدالهم.

بالإضافة إلى طريقة صنع السياسة العامة، من خلال الطريقة الفعالة للحكومة في إدارة الموارد بالشراكة مع المواطنين.

---

[1] راوية توفيق، مرجع سابق، ص28.

[2] Daniel Kaufman, " Repenser La Bonne Gouvernance: Dialogue sur gouvernance e développement au Moyen orient et en Afrique du nord" (Paris، Beyrouth, Rabat et Washington: AC 21 novembre، 2003), p3.

تعريف صندوق النقد الدولي للحكم الراشد:

عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد على أنه: " الطريقة التي بواسطتها تستَطيع السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"[1].

طرح صندوق النقد الدولي رؤيته للحكم الراشد، من خلال لجنة صنع السياسات في مجلس المحافظين سنة 1996 في وثيقة أسمتها "إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام" على أهمية تعزيز الحكم الجيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد.

أكد الصندوق على تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات، التي تشمل مؤسسات القطاع العام، وتحسين الإجراءات الإدارية، ودعم التنمية، والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد خلص الخبراء الدوليين بعد مناقشة مضامين الحكم الراشد إلى التعريف التالي:

"ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته[2]".

---

[1] زبير عياش، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 -26 نوفمبر 2013، ص284.

[2] UNDP, Governance for Sustainable Human Development, UNDP Policy Document، N.Y. 1997, p. 3.

طور برنامج الامم المتحدة تعريفا آخر للحكم الراشد، حيث عرفه "التقاليد، والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام"[1].

لذا فالحكم الراشد يتشكل من الآليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن المجتمع، من ممارسة حقوقه وواجباته وإدارة خلافاته.

وفي سنة 1997، قدم **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** (UNDP) تعريف للحكم الراشد، فعرف بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم[2]."

هذا التعدد في التعاريف، دلالة على ان مفهوم الحكم الراشد يعرف حركية كبيرة، حيث نلاحظ ان المنظمات الدولية، على غرار البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لم تكتفي بتقديم تعريف واحد فقط، بل راحت تقدم تعريفات نظرا لطبيعة المفهوم المتشعبة.

في حين عرفت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية:

---

[1] زهير عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص. 10

[2] UNDP, Governance for Sustainable Human Development, op.cit,p.8.

الحكم الراشد بأنه " قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الادنى من التأمين الاجتماعي"[1].

تعريف لجنة الحكم العالمي (Committee on Global Governance):

حسب تقرير اللجنة العالمية حول " الحكم العالمي " الذي نشر عام 1995 عرفت اللجنة الحكم الراشد على أنه " محصلة أو مجموع الطرق التي يسير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة من خلال العمل المشترك، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات لخدمة مصالحها"[2].

ترى هذه اللجنة ان الحكم الراشد، هو عملية تفاعلية لكل الفواعل الرسمية وغير رسمية لخلق بيئة تسع الجميع ومن اجل الجميع، رغم ان حدوث ذلك ممكن لكنه صعب نظرا لتضارب المصالح وتنافر القيم والايدولوجيات بين الافراد من جهة والمؤسسات الرسمية وغير رسمية من جهة أخرى.

---

[1] مرفت جمال الدين على شمروخ، **الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني**، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2015، ص103.

[2] Thomas G.Wiss, « Governance، "Good governance and global governance: conceptual and actual conceptual challenges, " Taylor & Francis, Ltd. is collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access to

Third World Quarterly ,vol. 21 N° 05.، 2000.p 797.

عـرف تقريـر التنميـة الإنسـانية العربيـة لعـام 2002 الحكـم الراشـد بأنـه " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيـاراتهم وفرصـهم وحريـاتهم الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية، ولاسـيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا"[1].

يركـز هـذا التعريـف على مخرجـات الحكـم الراشـد كنتـائج واحترام الفقـراء كمكون اساسي في المجتمع. لكنه لم يتطرق إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.

تعريف اجرائي للحكم الراشد:

الحكم الراشـد " هـو تلك البرامج والسياسـات الاصلاحية التي تمس الجوانـب الاقتصـادية والاداريـة والسياسـية، ذات التوجـه الليبرالي التي صـناعها الصـندوق والبنك الموجه بالأساس إلى الدول النامية بغية احداث تنمية".

تم تقديم هذا التعريف المستنبط من رؤية الصندوق والبنك للحكم الراشد، حتى يتسنى متابعة ومراقبة نتائج وآثار الحكم الراشد التي يطرحها كل من الصندوق والبنك للدول النامية.

رابعا: اشكاليات الحكم الراشد

من خلال التعاريف السابقة يبدو ان مفهوم الحكم الراشد يطرح اشكاليات على مستوى المفهوم بالإضافة إلى اشكاليات اخرى.

---

[1] ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص 30.

1- إشكالية التعريف:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الحكم الراشد، كما سبق تناول بعضها حيث يثير كثرة التعاريف جدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، وهذا شأن الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية، حيث ان تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر المفهوم يكون صالح لكل المجتمعات الانسانية يضع الباحث بين امرين، اما التضحية بوضوخ المعنى في التعريف رغبة في الاحاطة بعناصر الظاهرة أو تبسيط التعريف والوقوع في الاخلال بالمعنى ومن ثم الوقوع في اشكالية الخصوصية المجتمعية وبالتالي الابتعاد عن صفة العمومية والعلمية.

تكريس للتبعية المفهومية إذ لا يمكن فصل المفاهيم عن مصالح واهتمامات المفكرين والعلماء والباحثين والمؤسسات المالية، وفي مقدمتهم الصندوق والبنك وانحيازهم لمجتمعاتهم ونسقهم الحضاري، ونظرتهم لذاتهم وللآخرين.

بمعنى ان المفهوم يحمل قيم ايدولوجية للبيئة التي نبت فيها.

2- إشكالية الترجمة:

ترجم مفهوم الحكم الراشد إلى مسميات اخرى كالحوكمة والحكمانية، الحاكمية والحكم الراشد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث هناك بعض مراكز البحث من تبنى شؤون الدولة والمجتمع مثل مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، حيث يرى ان هذه التسمية تعكس طرفي المعادلة "الدولة" و"المجتمع"، حيث يشير المفهوم حسب المنظور النيوليبرالي إلى نوعين من الرقابة،

رقابة الدولة ورقابة المجتمع المدني، بينما يذهب الدكتور عابد الجابري إلى المحافظة على التسمية كما هي "كوفرننس" على غرار الليبرالية والديمقراطية.[1]

لكن بالنسبة للأدبيات السياسية فقد درجت على استعمال الحكم الراشد في الكثير من الدراسات والابحاث السياسية.

3- اشكالية النموذج:

وتتمثل اشكالية النموذج في مدى ملائمة وتوافق آليات وقواعد الحكم الراشد مع مختلف المجتمعات الانسانية، حيث آثار الحكم الراشد كمفهوم انتقادات واسعة باعتباره يعكس منظومة قيم غربية من خلال دعوته للأخذ بالنموذج الغربي كنموذج صالح يحتذى به، وهذا ما يطرح مدى امكانية التطبيق في بيئة مغايرة للبيئة الغربية، مثل البيئة العربية أو حتى مجتمعات العالم النامي التي تختلف عن الغرب من حيث المؤسسات ونمط الاقتصاد والنظام السياسي السائد.

كما يقصد بالنموذج مدى ملائمة أفكار وآليات الحكم الراشد لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات، ولقد انتقد هذا المفهوم في كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة، فمثلا نجد أن الحكم الراشد يهدف إلى تقليص دور الدولة، الذي يبدو مقبول في مجتمعات مستقرة، لكن بالنسبة للمجتمعات المتخلفة يثير الشك.

يطرح النموذج (model) صعوبات تطبيقيه من دون اعادة تشكليه وهندسته وفق البيئة المطبقة له، وهذا يرجع إلى مدى مرونة هذا النموذج واستجابته لذلك.

---

[1] يوسف ازروال، الحكم **الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة و اقع التجربة الجزائرية** –، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009)، ص24.

فالدول التي خرجت من الاستعمار ما تزال مؤسستها في بداية التشكل، تحتاج إلى حضور قوي للدولة إلى جانب المجتمع والقطاع الخاص الذي يعرف هشاشة مقارنة بالدول المتقدمة.

لهذا فإنه لا يوجد نموذج موحد للحكم الراشد، فإذا كان هناك نموذج صالح في بلد معين قد لا يكون صالحا في بلد آخر، وهذا ما دفع إلى تكثيف الدراسات التي توصلت إلى إيجاد نماذج عديدة للحكم الراشد تتفاوت وفقا لمكوناتها، فهناك نماذج على مستوى الدولة، وأخرى على مستوى القطاع الخاص، وأخرى خاصة بالقطاع التطوعي[1].

يتعرض مفهوم الحكم الراشد الليبرالي إلى انتقادات، باعتباره يعكس قيما غربية وبالتالي دعوة للأخذ بالنموذج الغربي، ويعكس مصالح منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما ينفي حيادية المفهوم وللخروج من هذا الجدل يجب النظر فيما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد من شفافية ومشاركة، تخص مجتمعات معينة اومدى قابلية تلك القيم للتحقيق في كل المجتمعات.

وفي المقابل يرى **علي بن محمد**(وزير جزائري سابق) ان الحكم الراشد صنع خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل اجهزة البنك وصندوق النقد الدوليين، ليعتمد كمقياس لمنح القروض والهبات وتقييم الدول على سلم الصلاح والفساد وفق مصالح المنظمات المالية والدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي.[2]

---

[1] أسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 - 2007**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2009)، ص 20.

[2] ازروال يوسف، مرجع سابق، ص28.

خامسا: فواعل الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على ثلاثية الفواعل، التي تتمثل في الحكومة أو الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

1- **الحكومة:** الحكومة هي جميع المؤسسات الرسمية للدولة، المتضمنة للسلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية، حيث تقوم الحكومات بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعَّال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفر بيئة مستقرة وعادلة في السوق، وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

فالحكومات يجب أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين[1].

تمتلك الحكومة سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة، التي تعمل على خلق بيئة مساعدة من خلال المهام التالية:

* توفير إطار قانوني وتشريعي مستقر، عادل وفعال للأنشطة العامة والخاصة.

* تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق والاهتمام بتقديم السلع العامة.

* ضمان تزويد الخدمات العامة بالفعالية والمسؤولية.

الدولة تعد أهم فاعل في حلقة الحكم الراشد من خلال ما تمتلكه من مؤسساتها الرسمية في التحضير لقبول بقية الفواعل والعمل معها في اطار شراكة حقيقية تنبثق عنها سياسة عامة رشيدة.

---

[1] زهير الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003، ص 45.

2- القطاع الخاص: (private sector)

يشير مفهوم القطاع الخاص " بأنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة"[1]، يشير هذا التعريف إلى ان القطاع الخاص هو فاعل مستقل عن الدولة.

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص، في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. وأن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص، التي تفتح المجالات الاقتصادية، لتوظيف الأيدي العاملة إضافة إلى تأهيلها حتى تسهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات[2].

بمعنى ان القطاع الخاص شريك اساسي في عملية التنمية، بما يقدمه من قيمة مضافة وهو أحد ركائز الحكم الراشد.

---

[1] وفاء معاوي، **الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2010)، ص ص145-155.

[2] زهير الكايد، مرجع سابق، ص ص 46-47.

3- المجتمع المدني: (civil socity)

تعمل مؤسسات المجتمع المدنية على إشراك الأفراد والمجتمع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، ومراقبة الموارد العامة، لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدنية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها وفق الآليات التالية[1]:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة والشفافية من خلال نشر المعلومات وتداولها على نطاق واسع ومساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا واستحسان المواطنين.

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة وتنشئة المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي.

إذن الحكم الراشد ينطوي على فواعل مهمة، أي لا يمكن تصور وجود حكم راشد في ظل مجتمع مدني ضعيف أو قطاع خاص لا يساهم بشكل معتبر في اقتصاد الدولة، أو في ظل دولة ذات مؤسسات جامدة، كما يتضمن الحكم الراشد على

---

[1]. UNDP, " Reconceptualising Governance ", Discussion Paper2, New York, January 1997, pp. 41-48

جملة من الابعاد المهمة من قبيل البعد السياسي، التقني والاداري، الاجتماعي والسياسي.

سادسا: أبعاد الحكم الراشد

يرتبط الحكم الراشد بأبعاد معينة:

1- البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التي تعد شرطا في تجسيد الحكم الراشد[1]، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تسمح لكل المواطنين، بالمشاركة الواسعة في ظل سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون على الجميع، وهيئة برلمانية مسؤولة وقادرة على المساءلة، تستطيع أن تكون في اتصال مستمر مع المواطن، بالإضافة إلى جهاز قضائي فعال يعمل على متابعة تطبيق القانون، وحماية المواطن من التعسف[2]، بمعنى استقلالية السلطات ومراقبة كل منها للأخرى، خدمة لشأن العام.

2- البعد التقني والاداري: المتعلق بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها[3].أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة. باعتبار الإدارة الجيدة

---

[1] UNDP , Reconceptualising Governance ,op cit, p97.

2 James N Rosenau, **The Study of World Politics Volume 2: Globalization and Governance**, New York, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group ,2006,p99.

[3] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2004، ص97.

عنصر مهم إدارة العملية التنموية بنجاح، بعيدا عن التجاذبات السياسية الضيقة والفساد الاداري، والعمل على عصرنة الإدارة لتقوم بوظائفها بفعالية كبيرة، لأنه لا يمكن تصور حكم راشد في ظل إدارة جامدة وهشة ولا تستجيب لحاجيات المواطن.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: يتمثل في معرفة طرق اتخاذ القرارات الاقتصادية للدولة مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة[1].

يقتضي كل ذلك وجود قطاع خاص فعال يساهم إلى جانب الدولة في امتصاص البطالة من المجتمع كبعد سوسيو اقتصادي.

ضرورة التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة والمال، كما أنه لا يمكن للسلطة السياسية وحدها من دون إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد) و بناء على توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة

---

[1] المرجع نفسه، ص97.

السلطة السياسية في توفير البيئة المناسبة لحصول الموطنين على حقوقهم وضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة، وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[1].

فالحكم الراشد كما لخصه رائد النهضة الماليزية **ماهاتير محمد** "هي فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية باشتراك المواطن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وعن طريق الحكم بأمانه لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة..."[2]

يركز مهاتير محمد على فاعل أخر هو المواطن الفعال، المساهم في إدارة العملية التنموية الهادفة لخدمة المصلحة العامة، المنطلقة من الفرد.

---

[1] عمراني كربوسه، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، (جامعة بسكرة: قسم العلوم)، ص ص5-6. (2017/08/23، 18:32)، موجود على الرابط:

http: //www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

[2] فادي أحمد رمضان، **البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية، (1981-2003)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة الاقصى غزة :2015)، ص21.

سابعا: خصائص الحكم الراشد

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدول يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح ألاقتصادي في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن تشترك في جملة من الأسس أهمها:

1-المشاركة " Participation ": ويقصد به حق الرجال والنساء في ابداء الرأي والمشاركة في عمليات صناعة القرار.

بمعنى تهيئة الطرق والآليات المناسبة للمواطنين، بغرض المساهمة في عملية صنع القرارات، بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، التي تعبر عن مصالحهم، عن طريق الاهتمام المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار ممثليهم في مختلف مستويات الحكم، كما تعني المشاركة الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1].

كما تتطلب المشاركة حضور قوي للمجتمع المدني، من جميع الرجال والنساء في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.

2- حكم القانون " rule of Law ": أن تكون السيادة للقانون داخل الدولة وضمان العدل، وأن تولي اهتماما بحقوق الإنسان.

---

[1] بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، مجلة التواصل، عدد 26 جوان2010، ص5.

يخضع جميع المواطنين إلى حكم القانون الذي ينظم العلاقة بين الجميع على قدم المساواة، كما يعمل القانون على الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء كل ذلك دون تحيز لأي طرف على حساب الآخر.[1]

الجميع والمقصود به حكام ومسؤولين ومواطنين على السواء، يخضعون للقانون، بصورة عادلة ودون تمييز بين أفراد المجتمع الواحد على اساس المواطنة.

القانون هو الناظم لعلاقة كل الفواعل مع بعضها البعض، وهي الذي يحتكم اليه كل الاطراف لتسوية خلافاتهم.

3-الشفافية "Transparency ": وتبنى الشفافية على أساس حرية تدفق المعلومات وسهولة وصولها إلى المواطن، وتعد مؤسسات الدولة المصادر الأساسية لهذه المعلومات، فمن الواجب نشرها وتسهيل عملية الاطلاع عليها من قبل العامة وتوسيع المشاركة ومحاربة الفساد، لتسهيل عملية المحاسبة والمراقبة، كما تتيح الشفافية عدم الافلات من العقاب للفاسدين.

4-الاستجابة " responsiveness ": قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للجميع دون استثناء أو تمييز، ومحاولة ارضاء طالبي الخدمة والاستمرار في التحسين، التي تحقق الجودة في الخدمة ومنه الحصول على استجابة مقبولة تحقق خدمة الصالح العام.

---

[1] نادين الفرنجي، **مثلث النهضة والتنمية والحكم الصالح**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص68.

5-الاجماع والتو افق: يهدف الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات من خلال الدفع نحو تبني المصالح العامة والتي تحمل أكبر قدر من التوافق، محاولة الوصول إلى قرارات تحمل قدرا كبير من الاجماع وتلبي وجهات نظر الكثيرين.

6-المساواة والعدالة "equity": تشير إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من أجل تحسين أوضاعهم، وتتمثل في المساواة بين جميع الافراد والمواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو أي شكل من اشكال المحاباة، بهدف بناء المواطنة الحقيقية والتي تعد من ركائز الحكم الراشد.

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

7-الفعالية والكفاءة " effectiveness and efficiency ": ويقصد بها توفر القدرة لدى المؤسسات في انجاز وتنفيذ المشاريع التي تلبي حاجيات المواطنين مع الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد، من خلال يقضة المؤسسات ومصاحبتها لتطور المجتمع.

8-المساءلة "accountability": خضوع صانعي القرار من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للالمساءلة والمحاسبة من قبل الأفراد عن إدارتهم للموارد العامة ضمانا لحماية الصالح العام، يقتضي ذلك المراقبة المستمرة لجميع الاطراف تصويبا للأخطاء وتثمين النجاحات.

9-الرؤية الإستراتيجية " strategic vision ": أن تتوفر الآفاق الواسعة لكل من الشعب وصناع القرار لتحقيق ما يصبون اليه، مع توافر الشعور المشترك بما يريدونه من تلك العملية.[1]

10-**اللامركزية** "Decentralization": تعد من ضمن العناصر التي يرتكز عليها مفهوم الحكم الراشد في تفعيل مبدأ توزيع السلطات، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

يعد أفراد المجتمع هم الأقدر على رسم السياسات التي تخص منطقتهم أو اقليمهم، ورسم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بم يتوافق واحتياجاتهم.[2]

ظهور الحكم الراشد، تزامن مع تحول مفاهيم التنمية، التي أخذت في التغير والتطور، حيث انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، إلى التنمية الشاملة التي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية،

---

[1] قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، " الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد الرابع ديسمبر 2014، جامعة الحاج الاخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 57—72.

[2] عمراني كربوسه، مرجع سابق،ص6.

وصولا إلى التنمية المستدامة التي تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويمكن اضافة عناصر اخرى تبدو ضرورية تتمثل في:

أ-الارادة الحرة: وهي الاختيار الطوعي لجميع فواعل الحكم الراشد والرغبة الصادقة، دون اجبار أو اكراه من أي قوى خارجية.

ب-الثقة: تعد الثقة عنصر ضروري بين الفواعل، وهي التي تحقق التعاون وتنسيق الجهود لغرض الاستخدام الامثل، للموارد المفضي للتنمية الحقيقية.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي

تعد مؤسسات بروتن وودز وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية عالمية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، من خلال برامج وسياسات محددة، حيث عرف الصندوق منذ النشأة إلى اليوم تطورات عدة، تقتضي الوقوف على ظروف نشأته وكيف تشكلت أجهزته.

أولا: مؤتمر بروتن وودز (Bretton Woods)

بعد الحرب العالمية الثانية تم تنظيم مؤتمر بروتن وودز، بولاية نيوهامشير الأمريكية سنة 1944 وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات وتنافس بين مشروعين كبيرين، هما مشروع هويت الأمريكي نسبة إلى المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت ومشروع كينز الانجليزي نسبة إلى صاحبه اللورد جون مينارد كينز وتمثل مشروع هوايت في ما يلي[1]:

التعبير عن الرؤية الأمريكية القائلة بتحرير المبادلات وبعث التجارة العالمية وتفكيك الإجراءات الحمائية وتقليص الحقوق الجمركية التعاون الدولي في ميدان النقد واقتراح إنشاء صندوق يعمل على سياسة نقدية مبنية على التعاون ومنح القروض للدول الأعضاء ومساعدتها على حماية عملاتها، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة أخرى إلى جانب الصندوق للإنشاء والتعمير والتي عرفت في ما بعد بالبنك الدولي.

---

[1] عبد العزيز قادري، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي: صندوق النقد الدولي الـ" F.M.I"(الآليات والسياسات)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002، ص 5.

أما مشروع كينز البريطاني والذي أسس على منطق اقتصادي، يراعي الظروف البريطانية في تلك الفترة، بعد الحرب العالمية الثانية حيث تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل ونفاذ الاحتياطات من الذهب ومديونية بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اقترح إنشاء اتحاد دولي تشترك فيه الدول ويعمل بعملة موحدة تسمى البانكور، مع الإبقاء على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب البانكور، واستبعاد جميع العملات الأخرى.

كان مخططا هوايت وكينز، متفقين على هدف العمل على استقرار معدلات الصرف وحرية تحويل العملات والمساهمة في تمويل الدول التي تعيش صعوبات مالية، لكنهما يختلفان حول طرق التمويل والهيكلة في انجاز هذا النظام النقدي العالمي، فالإنجليز يرون ان مبلغ التمويل في المشروع الأمريكي غير كافي ويؤدي إلى إحداث ندرة في الدولارات، أما الولايات المتحدة الامريكية ترى في المشروع الإنجليزي يؤدي إلى مديونية كبيرة من طرف الدول التي يعاني ميزان مدفوعاتها من العجز والمديونية في نظرهم تهدد استقرار النظام النقدي العالمي.

أما من زاوية الهيكلة يرى كينز ان تتحمل الدول التي لديها فائض في ميزان المدفوعات من رفع حجم وارداتها وهذا ما ينطبق على الو.م.أ، أما هوايت يقول بتحميل البلدان التي تعاني العجز في ميزان المدفوعات عبء الهيكلة، من خلال تقليص الاستيراد وتطبيق برامج الاستقرار[1].

توصل الطرفين الأمريكي والبريطاني إلى التقريب في وجهات النظر، وهذا بعد سلسلة لقاءات وصلت إلى تسع مرات بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا توجت بمشروع مشترك رجحت كفة الو. م. أ، نظرا لموقع الاقتصاد

[1] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص6.

الأمريكي القوي الذي لم يتأثر بالحرب، بعكس وضع بريطانيا حيث كان وضعها منهك ويحتاج للدعم الأمريكي وفي مقابل تخلي الانجليز عن رؤيتهم، قبل الأمريكان رفع الرأسمال المخصص للصندوق من 5 إلى 9 مليار دولار، وبعد ما تم حبك المشروع بين الطرفين تمت دعوت حوالي 10 دول من الحلفاء إلى حضور لقاء بولاية نيو جيرزي لاقتراح ميثاق لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي (FMI) ثم توج كل ذلك في مؤتمر بروتن وودز الشهير في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 45 دولة (730 ممثل دولة) وتمت المصادقة على ميثاق النقد العالمي، في ظل غياب دول العالم الثالث والتي كانت اغلبها مستعمرة من طرف دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

ترأس هوايت اللجنة الأولى المخصصة للصندوق، واللجنة الثانية كانت من نصيب كينز والخاصة بإنشاء البنك الدولي(WB) .

الجدير بالذكر هو اكتفاء الدول الأعضاء بمجرد التعاون الدولي في مجال النقد ودخلت الاتفاقية الخاصة بصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ 27 ديسمبر 1945، بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق من الملحق (أ) في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول الأعضاء يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق وإيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

الشيء الملاحظ أن نظام نقدي عالمي بهذا الحجم تم حبكه بصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل بريطانيا في ظل غياب دول العالم الثالث فإذ سلمنا أن عدد دول العالم اليوم 200 دولة عضوة في الصندوق وحضر

[1] عبد العزيز قادري مرجع سابق، ص8.

اجتماع بروتن وودز 45 دولة أي 1/4 أي ربع دول العالم فهذا يعني أن4/3 دول العالم لم تساهم بشكل جماعي بالإضافة إلى المعسكر الشرقي الذي نأى بنفسه عن هذا الاتفاق نظرا للاختلاف الايدولوجي الذي بدأت معالمه تتشكل بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

صندوق النقد الدولي: "هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يقع مقره في واشنطن ويديره أعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 189 بلدا عضوا"[1].

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، فهو يشرف على هذا النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي، الذي تتعاون من خلاله الدول في القضايا والشؤون النقدية الدولية.

كما يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، ويسعى لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم.

لا يشترط للعضوية في الصندوق أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة ويضم الصندوق أعضاء أصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946،

[1] The International Monetary Fund, **" ABOUT THE IMF** ", (2018/01/10), avlaible at: www.imf.org.

أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعد أعضاء أصلية وقد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[1].

ثالثا: أهداف ودور صندوق النقد الدولي

1-أهداف الصندوق

نصت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق على الأهداف التالية[2]:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي، عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون، بشأن المشكلات النقدية الدولية.

- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسية الاقتصادية.

- العمل على تحقيق أسعر الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

---

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999، ص 156.

[2] صندوق النقد الدولي، "اتفاقية صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية، واشنطن: كتلونيا، 2011، ص2.

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شانها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

- تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته ويتمثل دور الصندوق لأجل تحقيق أهدافه يمارس صندوق النقد الدولي دورين أساسيين:

الأول: تنظيمي رقابي بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي

أما الدور الثاني فهو تمويلي ويحتفظ الصندوق بمجموعة كبيرة من العملات لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية، تمويل أعضائه بالعملات الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.[1]

[1] بسام حجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص179-180.

2- دور صندوق النقد الدولي

يتمثل دور صندوق النقد الدولي في العناصر التالية:

- تقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.

- تقديم الاستشارة في المجال النقدي والمالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.

- يسمح نظام الصندوق لدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار، منها 18 مليار لتركيا و13.1 للبرازيل و20 مليار دولار لدول أخرى ومع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تطلب المساعدة.

- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجب للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت[1].

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد انشاء في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة[2].

---

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 344-345.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص259.

- ويمارس الصندوق دوره الرقابي بطرق متعددة يمكن إدراجها من خلال تقسيمين تقسيم أول من حيث نوعية الرقابة وتقسيم ثاني من حيث الأطراف التي تجري هذه الرقابة.

رابعا: آلية صنع القرارفي الصندوق

تتم عملية اتخاذ القرار عن طريق التصويت الذي يقوم على أساس حصة الدولة العضو في موارد الصندوق لكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها عند بيع عملتها إلى دولة أخرى، كما قد يحصل العكس أن يخصم منها صوت عند الاقتراض عن كل قسط يساوي 400 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق.

تتميز عملية اتخاذ القرار بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات وتختلف حسب القضايا، ففي القضايا العادية يتخذ القرار بالأغلبية البسيطة وبنسبة 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، وبأغلبية 85% في المسائل المتعلقة بهيكلة الصندوق أو تعديل الحصص، ومنه فقد سعت الو.م.أ بربط التعامل بالدولار في عملية تحويله إلى ذهب عند نشأة الصندوق وهذا أهلها لامتلاك 26% من الحصص، فتمتلك 5 دول(الو.م.أ 17% واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بـ22%.) على أكثر من 39% من الحصص والأصوات1.

[1] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 43.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الإتحاد الأوربي نجد بأن 12 دولة تمتلك أكثر من 52% من الأصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص للأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق في قبضة الدول القوية المهيمنة.

إن نظام التصويت الحالي لا يتيح للدول الكبرى التحكم في سياسات الصندوق فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التحكم في مصير الدول الأعضاء، فقرارات الانسحاب الإجباري للدول الضعيفة والتي تتطلب الحصول علي80% من أصوات الأعضاء يمكن بلورته بسهولة بواسطة الدول العظمى التي يحق لها التصويت، وأمام هذه الوضعية تطالب الدول النامية بمساهمة أكبر في اتخاذ القرار في الصندوق على قدم المساواة ولإسماع صوتها وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار.

وهذا ما أشار إليه معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث (UNITAR)حيث يقول "إن الاتخاذ الحقيقي للقرارات قد ألقى بنوع من القوة الطاردة خارج الصندوق وبين أيدي مجموعة العشرة – الذين أصبحوا إحدى عشرة – منذ إنشائها عند إبرام اتفاق القرض العام في بداية الستينات، بشكل جعل البلدان النامية والوزن القليل الذي تتمتع به تبتعد كليا عن المسار الحقيقي لاتخاذ القرارات، فالقضايا ذات المصلحة العامة تدرس داخل مجموعة العشرة التي تتخذ القرارات فعندما يعرض قرار لمجموعة العشرة على أجهزة الصندوق لا يمكن لهذه الأخيرة إلا الموافقة عليه أو إقراره أي أنها تلعب دور مجرد غرفة التسجيل بالتعرف رسميا على قرار سبق اتخاذه"[1].

[1] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص44.

ومن الملاحظ أن القرارات الهامة المتعلقة بالنظام النقدي يتم اتخاذها خارج أروقة الصندوق ومن طرف مجموعة صغيرة من الدول، وفي حالات بشكل انفرادي من الو.م.أ وهذا ما حدث بالنسبة لإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب الأمر الذي أدى إلى اقتطاعات معتبرة في الاحتياطات النقدية للبلدان النامية، وهذا يتنافى مع معايير الرشادة والمساواة والمشاركة، التي ينادي بها البنك الدولي المؤسسة التوأم للصندوق، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

الشكل رقم (01): يوضح الدول الأقوى تصويتا في الصندوق لسنة 2015

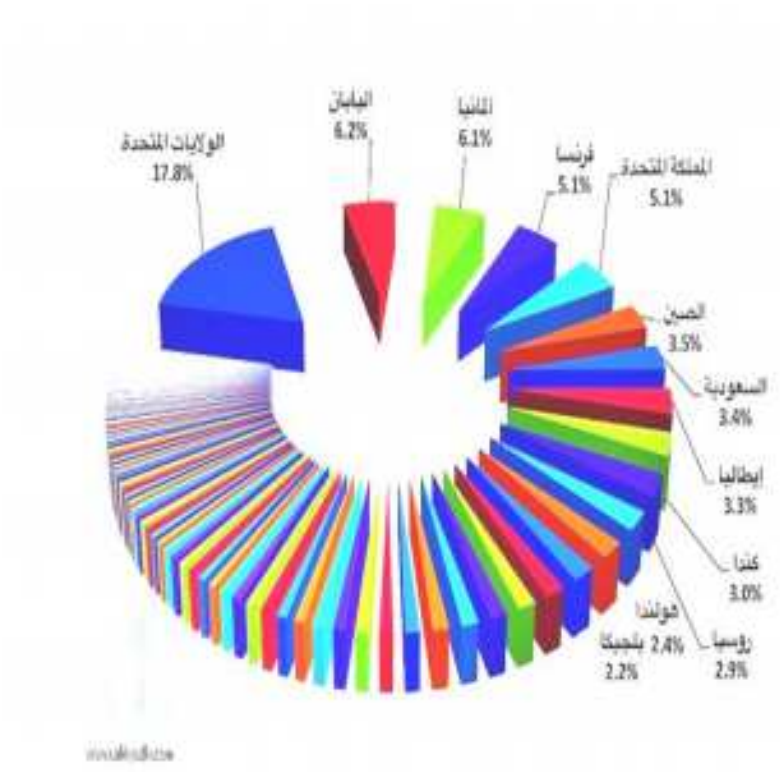

المصدر: http://www.alriyadh.com/media/thumb/a9/a8/1000_322ac0a4ab.jpg

يظهر من الرسم البياني أن الولايات المتحدة صاحبة القرار في الصندوق، وهذا يدلل على هيمنة الولايات المتحدة ومعها الدول الاوربية واليابان هي صاحبة الشأن في الصندوق، ولا أثر للدول النامية، حيث ان الدول النامية هي الاضعف صوتا في الصندوق.

يجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (عادة كل خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية، أي لا تتم أي زيادة دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية الحائزة على 17%.

تتخذ القرارات عن طريق التصويت، وحصة المساهمة هي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد. فهي تساوي 250 صوت زائد صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة. بتعبير آخر أنها تناسب: "دولار واحد = صوت واحد." أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر مساهمته في رأسمال الصندوق وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17.8% من حق التصويت، متبوعة باليابان (6.2 %) وألمانيا (6.1 %)، فرنسا (5.1%) وأخيرا مجموعة الدول الإفريقية التي تضم 24 دولة من إفريقيا، وتمثل أزيد من 140 مليون نسمة، لا تمتلك إلا نسبة 1.41 % من حق التصويت[1].

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، أن تمرر في مفاوضات بروتن وودز قرارا ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية 85 % لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل النقد الدولي، كالزيادة في حقوق السحب

[1] الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر** رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية،2009)، ص47.

الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد الحكام المنتخبين في إطار المجلس الإداري، تغيير حصة المساهمة، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمتلك لوحدها 17.8%من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغيير أو تعديل بصندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع: البنك الدولي (WB)

يعد البنك الدولي المؤسسة الثانية لبروتن وودز والتوأم للصندوق ويعملان جنب إلى جنب، حيث لا يمكن تناول احدهما بالدراسة دون الأخر، وتتشكل بنية البنك من أجهزة تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض.

أولا: تعريف البنك الدولي

البنك الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، ويعد مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي ويعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعد البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم.[1] و قد بلغ عدد أعضائه 189 دولة عضو.

وقد كان الهدف من إنشائه هو اعمار وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص83.

وباتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم[1].

ثانيا: أهداف ووظائف البنك الدولي

يسعى البنك للقيام بعدة أهداف حول العالم، ويشترك مع غيره من المؤسسات المالية والدولية في إطلاق العديد من المشاريع التنموية، ويعتمد صنع القرار داخل البنك لحصص الدول الأعضاء.

1-أهداف البنك الدولي:

يهدف البنك الدولي حسب الاتفاقية (المعدلة بتاريخ 16 فبراير 1989) إلى ما يلي:[2]

- المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء فيه بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، وإعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم وتشجيع تنمية المرافق، والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.

- تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى، التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص، وعندما لا تتوفر رؤوس الأموال من القطاع الخاص بشروط معقولة، تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل، بالشروط المناسبة ولأغراض

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص218 .

[2] البنك الدولي، "اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير" المرجع السابق.

إنتاجية، وذلك من رأس ماله الذاتي ومن الموارد المالية التي يقوم بتعبئتها ومن موارده الأخرى.

- تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد، والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل.

- عقد ترتيبات القروض التي يقدّمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية، بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاحاً في المقام الأول.

- تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا، من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية.

ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوار نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية[1].

2- وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض فإن البنك الدولي يقوم بالعديد من الوظائف منها:[2]

---

[1]Michael. Clemens, Michael Kremer, "Role The New of the World Bank ", Washington, DC, 2015,pp2,3.

[2] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 89-90.

- تقديم المساعدة الفنية لاختيار المشروعات التنموية، وطريقة إعدادها وتقديم الدارسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة، التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك بالصندوق ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزارعة ومنظمة الصحة العالمية.

- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة.

- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3 % من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة.

- اجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

- إجراء بحوث اقتصادية بشأن القضايا العامة، مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء، حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دارسة أنظمته المصرفية وأسواقه المالية.

ثالثا: العلاقة بين الصندوق والبنك

العلاقة وطيدة بين الصندوق والبنك، وبينهم ارتباط عضوي وهذا ما عبرت عنه المادة الثانية، من نظام البنك التي تنص على أن العضوية في الصندوق شرط مسبق للعضوية في البنك، ويظهر شكل العلاقة في النشاطات التالية[1]:

[1] صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع، بتاريخ: (2016/10/25) على الرابط http: //www Imf.org:

1- تبادل المعلومات من خلال لجنة مشتركة من المديرين التنفيذيين بين الطرفين قبل عرضها للتصويت.

2- حضور المديرين التنفيذيين اجتماعات نظرائهم من المنظمة الأخرى دون الحق في التصويت.

3- يحرص خبراء المؤسسيتين على التعاون الوثيق في المجالات المشتركة، المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسيات الاقتصادية.

4- توفد المؤسستان بعثات متوازية إلى البلدان الأعضاء ويشارك خبراء كل منهما في بعثات المؤسسة الأخرى.

5- حضور موظفي البنك في جلسات التقييم التي يجريها الصندوق للموقف الاقتصادي في البلدان الأعضاء كعنصر مساهما في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية أو الإصلاحات المحتملة.

6-يتعاون خبراء المؤسستين في وضع وتحديد المشروطية التي تصاحب برامج الإقراض في كل منهما.

وقد خلصت المراجعة الخارجية لحالة التعاون بين البنك والصندوق في عام 2009 إلى وضع خطة عمل مشتركة بين إدارتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما (JMAP)، وذلك لتحسين المنهج المستخدم في عمل المؤسستين معا، وبموجب هذه الخطة تناقش فرق الخبراء القطرية في الصندوق والبنك الدولي برنامج عملها على المستوى القطري، والتي تحدد القضايا القطاعية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وتقسيم المهام بين المؤسستين، والعمل المطلوب في العام القادم، وقد أكدت

مراجعة حالة التعاون بين البنك والصندوق على أهمية هذه المشاورات بين أفرقة الخبراء القطرية في توثيق التعاون بين المؤسستين[1].

إذن مما سبق لا يمكن الكلام عن الصندوق دون التعرض للبنك والعكس صحيح، فنحن أمام منظمة نقدية تمويلية برأسين، والجدول التالي يوضح مدى التداخل والتعاون بين الصندوق والبنك.

الجدول رقم (01): يبين مهام ودور كل من الصندوق والبنك.

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
الإشراف على النظام المالي الدولي	السعي للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الأفقر في العالم
يعزز الاستقرار في أسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات بين الدول الأعضاء	يساعد البلدان النامية من خلال تمويل طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية
يساعد جميع الأعضاء -كلا من البلدان الصناعية والنامية- الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات عن طريق توفير اعتمادات قصيرة إلى متوسطة الأجل	يوفر المساعدة المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول النامية الأفقر التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من $865 في العام
يكمل احتياطيات العملة لأعضائه من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة؛ حتى الآن فقد أصدر 21.4 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء، بما يتناسب مع حصصهم	يشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال الشركات التابعة له ومؤسسة التمويل الدولية
يستمد موارده المالية أساسًا من اشتراكات الدول الأعضاء فيه	يستمد معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض من سوق السندات الدولية
تبلغ المخصصات المالية المدفوعة منه حتى الآن 145 مليار دولار (135 مليار جنيه إسترليني)	يبلغ رأسماله المصرح به 184 مليار دولار يسدد الأعضاء منها نسبة 10%
يبلغ عدد موظفيه 2300 من 182 من البلدان الأعضاء	يبلغ عدد موظفيه 7000 من 180 من البلدان الأعضاء

المصدر: http://www.sasapost.com/imf-wb

[1] صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، المرجع السابق.

من خلال هذا الجدول يتبين الحجم الكبير من التنسيق بين الصندوق والبنك، خاصة ما تعلق بالأهداف والغايات الكبرى،رغم و جود اختلافات في الآليات و طريقة العمل الا ان هناك تطابق في اطار القيم الليبرالية والتصور المشترك للتنمية والحكم الراشد، وبالتالي ستكون الدراسة عن الصندوق والبنك الدوليين في اطار تكريس الحكم الراشد ضمن منظمة كبرى لهما نفس الرؤية والتصور للحكم الراشد.

يعد الحكم الراشد بما يتضمنه من قيم، هو نتاج مساهمة جميع الحضارات وتراكمية معرفية، لكن بالمفهوم الحديث، ظهر في أدبيات الصندوق والبنك وعديد المنظمات الحكومية بالإضافة إلى أنه كان محملا برؤية العلماء والمفكرين، حيث عكس توجهات وقيم تلك المنظمات.

أصبح الحكم الراشد موضوع لكثير من التخصصات والعلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة، رغم ما شاب المفهوم من اشكاليات التعريف، الترجمة، النموذج الواجب اتباعه.

عرف الحكم الراشد اثراء من قبل المنظمات الدولية، بحيث انه عرف أكثر من تعريف ونقاش وهذا يرجع بالدرجة الاولى الى طبيعة المفهوم الجدلية والحركية في آن واحد، كما شكل المفهوم ثورة على الانساق التقليدية المتمركزة حول ذاتها والتي عرفت تراجع في أنماط التسيير الاحادي، القائم على الابوية والاحتكار.

كان ظهور مؤسسات بروتن وودز (الصندوق والبنك الدوليين) نتيجة افرازات الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى التوجه الليبرالي للدول الرأسمالية، التي كانت وراء انشاء هذه المؤسسات، بحيث اهتمت هذه الأخيرة، بإعادة اعمار الدول الاوربية التي تضررت جراء الحرب لتتحول إلى مؤسسات مالية هدفها الحفاظ على الاستقرار

المالي والنقدي للعالم ثم انتقل نشاطها إلى مساعدة الدول الاعضاء بما فيها الدول النامية من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية، عبر برامج وسياسيات اصبحت في الوقت الحالي تستند إلى الحوكمة الرشيدة، كمقاربة تنموية تمس جوانب متعددة للدولة.

استطاعت منظمات بروتن وودز احتواء عدد كبير من الدول مشكلة بذلك نظام نقدي واقتصادي عالمي بالإضافة الى حضورها القوي في الكثير من دول العالم، خاصة تلك الدول التي تحتاج للمساعدة بأي شكل من الاشكال، من خلال نظام تشبيك معلوم.

الفصل الثاني

نمذجة الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، والحكم الراشد كمفهوم وطريقة في التسيير والتحديث لغرض التطوير والتنمية، ومساهمة كل من الصندوق والبنك في اثراء وتطوير المفهوم وأهم الجوانب التي يركز عليها كل من الصندوق والبنك ويرى أنها ضرورية لترشيد الحكم.

عرف الحكم الراشد عدة نماذج في إطار قوالب جاهزة، ويعد النموذج الليبرالي الرأسمالي أبرزها والاكثر حضورا وجرأة في تعاطيه للموضوع، من خلال المنضمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين حملا رؤية خاصة، ضمن منظور تفكيكي تركيبي.

الوقوف على جذور الايدولوجية والقيم التي يستند اليها الصندوق والبنك في صناعة نموذج للحكم الراشد ينطلق من القيم الرأسمالية واقتصاد السوق، ضمن التركيز على فاعل محوري يتمثل في القطاع الخاص.

كما يتناول رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد وحجم الاهتمام الممنوح لكل فاعل، بالإضافة الى رؤيتهما الى أهم المجالات المحفزة لخصائص ومميزات الحكم الراشد، التركيز على مساهمة الصندوق والبنك في قياس وتكميم الحكم الراشد.

المبحث الأول: المنظور الليبرالي للحكم الراشد

يقـوم الحكـم الراشـد على النظريـة النيوليبراليـة واجمعـا واشـنطن، في الإصلاحات التي يعتمدها صندوق النقد والبنك الدولي، حيث أصبح صندوق النقد والبنك الدوليين بعد ذلك مركزين رئيسين لنشر وتطبيق "أصولية السوق الحرة" ومبدأ النيوليبرالية. وصار مطلوباً من الدول المدينة بمقابل إعادة جدولة ديونها أن تطبق الإصلاحات المؤسسية مثل التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية وسن قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصخصة[1].

حسب المقاربة الليبرالية الرأسمالية فان الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا رأسماليا.

رغم كون مفهوم الحكم الراشد مفهوما قيما، لإدارة السلطة والمجتمع باتجاه تنموي، إلا انه وبانتسابه للبنك والصندوق الدوليين، فان العديد من الشبه تحوم حوله ابرزها انه صيغ خصيصا للبلدان المستضعفة ليرتبط بمبدأ المشروطية وليكون مقياسا للمؤسسات المالية (الصندوق والبنك) في منح القروض والمساعدات، وهذا يعطيها حق التقييم والحكم على من هو صالح أو سيئ بما ينسجم ومصالحها، وبالتالي فالمفهوم ليس حياديا وذلك بالنظر إلى طريقة صناعته ووظيفته.[2]

---

[1] دفيد هارفي، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، ترجمة: وليد شحاة، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ص45.

[2] سفيان فوكه، " التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثالث، فيفري 2014، ص47.

أولا: اجماع واشنطن Consensus de Washington

المبادئ اللبرالية التي تشكل أساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، تمت صياغة مصطلح إجماع واشنطن Consensus de Washingtonمن قبل جون وليامسون John Williamson" مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات مقرها بواشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية) كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989[1]، يتضمن إجماع واشنطن المبادئ العشرة التالية[2]:

المبدأ 1: الترشيد والانضباط المالي.

المبدأ 2: مراقبة الإنفاق العام وقصره على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

المبدأ 3: الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل الضرائب.

المبدأ 4: تحرير السياسة المالية وفق معدلات فائدة موجبة ويتحكم فيها السوق.

المبدأ 5: ضمان معدلات صرف تنافسية.

---

[1]Eric Berr, François Combarnous, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits",ResearchGate,Article · February 2005,pp3,4.

[2] Yuhiro Hayamis , "From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect" ,Asian development review، vol.20، n°2، 2003، p54.

المبدأ 6: تحرير التجارة وتخفيض القيود الجمركية

المبدأ 7: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بازالة كافة العوائق والمساواة مع المستثمر المحلي.

المبدأ 8: خوصصة مؤسسات الدولة.

المبدأ 9: تعديل القوانين وتكييفها لتشجيع المنافسة.

المبدأ 10: الحماية القانونية لحقوق الملكية.

فتوافق واشنطن، "Consenus Washington"، كانت أهم توجهاته، مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل من الدولة، التثبيت الاقتصادي والتحكم في التضخم، عدم الاهتمام بخفض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة "الكثيفة"، إحلال الواردات، عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار تسريع الخصخصة، دعم الأسواق، والحديث عن الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (البنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية).[1]

هذا البرنامج من الإصلاحات صمم كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، وتحول إلى نموذجا لمجموعة الدول النامية. بالتركيز على انضباط

[1] مصطفى السعيد وآخرون، " تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية "، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2005، ص32.

الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي.[1]

بعد اعتراف من قبل الصندوق والبنك بان انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المستدامة.

إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق. ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق[2].

إن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيد. ثلاث مجموعات من التطورات المتباينة أدت إلى وضع المؤسسات ضمن جدول الإصلاحات، أدت الى مايلي[3]:

- الفشل في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي.

---

[1] Jeremy Clift, "au-delà du Consensus de Washington", finances &développement,septembre 2003، p.9.

[2] احمد الكواز، **إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة**،الكويت: جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 2008، ص 13.

1 Dani Rodrik, "Institutions for high-qualities growth: what they are and how to acquire them",IFM conference on second generation reforms, Washington,November 8-9، 1999,p4

- عدم الرضا بشان الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك بان هذه الإصلاحات واجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التامين الاجتماعي وشبكات الأمان.

- أظهرت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

وبعد تسجيل انعكاسات سلبية في الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية وهذا ما دفع ب نايم (1994Naim) الدعوة الى ضرورة الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات، لتجاوز برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات).

ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا، مما جعل المؤسسين يبحثون في اسباب الفشل[1].

قام الجيل الثاني من الإصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة، إلى المؤسسات المالية الدولية بسبب الأزمات نهاية التسعينات.

الجيل الثاني من الإصلاحات هو ذو طبيعة أكثر مؤسساتية (more institutional)، بالتركيز على الاهداف الاجتماعية ومحاربة الفقر.

---

[1] Benoit Prévost، " Aux sources des reformes de seconde génération، quelques questions sur la nouvelle économie institutionnelle et l'usage qui en est fait", p2.

طرح Dani Rodrik (2003) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون، يضم إجماع واشنطن الموسع " Augmented Washington Consensus "، حسب داني رودريك عشر بنود (للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي) كما يبين الجدول رقم (1):

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
1. انضباط المالية العامة	11. حوكمة الشركات
2. إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12. مكافحة الفساد
3. الإصلاح الضريبي	13. مرونة أسواق العمل
4. تحرير أسعار الفائدة	14. الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية
5. سعر صرف تنافسي	15. الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية
6. تحرير التجارة	16. فتح حساب رأس المال بحذر
7. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.	17. أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة
8. الخصخصة	18. استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
9. إلغاء القيود	19. شبكات الأمان الاجتماعي
10. حماية حقوق الملكية	20. محاربة الفقر

جدول رقم (02): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

المصدر: Dani Rodrik, growth strategies, p44

هناك توسيع في اتفاق واشنطن بإضافة بنود جديدة تلمس الحكم الراشد في اطار المبادئ الليبرالية، من قبيل مكافحة الفساد والحكم الراشد إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر الإصلاحات الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات، تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخصخصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية[1].

تحسين الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية مواتية لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص (تحرير الأسعار، وأسعار الصرف ونظم التجارة) والنظم المصرفية واللوائح ذات الصلة، بالنشاطات الاقتصادية.[2]

---

[1] Dani Rodrik, **Growth strategies,** Harvard University، Cambridge, august 2004, p44.

[2] كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص 20، بتاريخ (2017/05/12)، على الرابط:https://manshurat.org/file/20608/download?token=im2NTxlf

[2] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "، بتاريخ (2018/10/08) على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries?cid=EXT_BulletinAR_M_EXT

يعتقد أصحاب السياسات الليبرالية الجديدة، ان إجماع واشنطن، أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل كل مشكلات الدول النامية، والسوق هو القادر على إحداث النمو، أي ان تحرير الاقتصاد، وفتحت أبوابه أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية، وتخلي الدولة عن التدخل في إدارة الاقتصاد، هي السبيل للخروج من التخلف.

تعد اصلاحات الجيل الاول والجيل الثاني تصب في التأسيس للحكم الراشد ضمن صيرورة ديناميكية وتراكمية للقيام بإصلاحات اقتصادية في دول العالم النامي قائمة على اقتصاد السوق كفاعل اول أكثر اهمية من بقية الفواعل الاخرى، ويستند إلى جملة من الاسباب.

يعود اهتمام البنك الدولي بالحكم الراشد إلى جملة الاسباب الآتية:

أ- كثرة انتشار الفساد في جميع أنحاء العالم ويتجلى في الجانب الاقتصادي ويدخل ضمن عمل ونشاط الصندوق في علاقاته مع الدول الأعضاء.

ب- الفساد ينتعش في وجود التنظيم الحكومي المفرط والتدخل في الاقتصاد، والقيود التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى القوانين الضريبية المعقدة التي تتطلب اتصالات متكررة بين دافعي الضرائب والمفتشين، الحكومة التي توفر السلع والخدمات أقل من أسعار السوق تؤدي إلى الاضرار بالقطاع الخاص، وتشجع على زيادة الاستهلاك.

ج- حجم تكلفة قرارات المسؤولون مثال ذلك، الحوافز الضريبية، وقوانين تقسيم المناطق، حقوق لاستخراج الموارد المعدنية، وتصاريح الاستثمار والخصخصة،

وحقوق احتكار الصادرات والواردات أو الأنشطة المحلية وكلها عوامل تساهم بصورة غير مباشرة في الفساد.[1]

من خلال ما تم تقديمه من اسباب يبدو ان البنك الدولي مزال يحمل المسؤولية للدول في فشلها في تحقيق تنمية رغم ان البنك والصندوق كانت سياستهم بخصوص الدول النامية تتبع بصرامة كبيرة رغم النتائج الكارثية وتفجر ازمة المديونية، وهو ما دفع بالصندوق والبنك إلى تعليق الفشل على مسالة الحكم وسوء إدارة الموارد.

الاسباب التي يسردها البنك الدولي، تصب كلها في صالح القطاع الخاص، وفي المقابل الحد من التدخل الحكومي وربط كل ذلك بالفساد.

في حين يرى جوزيف ستجليتز بأن إجماع واشنطن عجز عن فهم عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية. ويعترف رئيس البنك الدولي بأن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث، كما يعترف بان جانبا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق[2].

2 Jeremy Clift, op.cit, p.9

ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، حيث عرف البنك الدولي الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة، وعدم احترام حقوق الإنسان واستشراء الفساد، وجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة. وعرف الحكم الجيد، على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للبعد السياسي للحكم الراشد ثلاثة مقومات:

- شكل النظام السياسي والمتمثل في الهياكل والمؤسسات.

- إدارة العملية السياسية

- طريقة اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية.

عمل البنك الدولي على مشروطية الحكم الجيد للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض ومن ثم تم ربطه بتبني الدول لسياسات جديدة[1].

يرى البنك أن تحسين نظام الحوكمة "هو عملية تتفاعل خلالها الدولة والجماعات لتصميم السياسات وتنفيذها، وذلك بالعمل في إطار مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تشكّلها القوة.

فبدون الحوكمة الرشيدة، لا يمكن إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك

[1] Weiss Thomas "Governance، Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly، Vol. 21، No. 5 (Oct.، 2000)، pp. 798-801.

حذر جيم يونغ كيم (مدير البنك الدولي) من أنه بدون زيادة الاهتمام بالحوكمة، سيتعذر بلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وكذلك تنفيذ رؤية أهداف التنمية المستدامة

قالت **ديبي ويتزل**، المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية للحوكمة بالبنك الدولي في "تقرير عن التنمية في العالم" الحوكمة والقانون يتضمن ثروة من الرؤى التي ستثري أعمال البنك عن الحوكمة وتدعمها. وكما يشير التقرير فإن نجاح الإصلاحات ليس مجرد أفضل الممارسات. بل يتطلب تكييف.[1] المؤسسات وتعديلها بطرق تبني بمزيد من الفعالية على الديناميكيات المحلية وتعالج مشكلات معينة لا تزال تقف في طريق التنمية." [2]

يعد نموذج الحكم الراشد المنتسب إلى الصندوق والبنك الدوليين، نموذج موجه بالأساس إلى الدول النامية ليرتبط بمبدأ المشروطية، وليكون مقياس لهم في منح القروض والهبات والمساعدات على ان يبقى الصندوق والبنك صاحب الحكم في تقويم من هو الصالح ومن هو غير صالح بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة عليها، وبالتالي جعل من المصطلح غير محايد بالنظر إلى طريقة صناعته.[3]

---

[1] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "، مرجع سابق.

[2] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "،مرجع سابق.

[3] سفيان فوكه، "**التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراة نقدية**"، مرجع سابق، ص47.

أمـا الاتجاهـات المفسـرة لمواقـف الـدول الناميـة فقـد تمثلـت باتجـاهين أساسيين[1]:

الاتجاه الاول: وهو منحنى مدرسة التبعية والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية والمفضية إلى التبعية السياسية وصولا إلى التبعية الفكرية، التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب إيديولوجي من انتاج المؤسسات الليبرالية.

الاتجاه الثاني: يعبر عن مفهوم نظرية التعلم (Learning Theory) والتي تقول بإمكانية اضفاء طابع الخصوصية على أي المفاهيم والواردة من الخارج.

هناك انفصام للحكم الراشد بين مستوى التنظير ومستوى الممارسات في فلسفة الصندوق والبنك الدوليين، لأنه ذو طبيعة نيوليبرالية وكأنه نوع من التغليف لمبدأ المشروطية بالحكم الراشد، من خلال اختراق السياسات الحكومية للدولة والسيطرة على السياسة العامة حتى في ابسط مستوياتها المحلية.

في حين كان من المفروض انتاج نماذج للحكم الراشد تراعى الخصوصية والهوية الحضارية دون اهمال التجارب الانسانية للفضاء الخارجي.

---

[1] Shahzad uddin، Rationality traditionalism and the state of Corporate ، jamal choudhury, " Governance Mechanisms Illustrations from a less Developed country Accounting Auditing Accountability", journal UK Emerald Group Publishing Limited Working Paper No. 08/08 , 2008.p12

ثانيا: تحديث الحكم الراشد ضمن تقارير البنك والصندوق

اصدر البنك الدولي العديد من التقارير التي كانت تحاول التأسيس لمفهوم الحكم الراشد ضمن رؤية معينة.

1- تقرير البنك الدولي لسنة 1989:

اول تقرير حمل بدايات لتصور الحكم الراشد ضمن جملة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، حيث يعد البنك الدولي سباقا لطرح مفهوم وتصور للحكم الراشد لأول مرة سنة 1989م بالمضامين الحديثة بعد دراسة عن الازمة الاقتصادية لدول افريقيا جنوب الصحراء، وكان التعريف يركز على السلطة ومدى قدرتها في إدارة شؤون الدولة.

استخدم مصطلح "الحكم" لأول مرة في ادبيات البنك لوصف الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وإلى تحسين القطاع العام وزيادة فعاليته في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، استخدم الرئيس السابق للبنك الدولي كونابل مصطلح "الحكم الرشيد"، في إشارة إليه باعتباره "خدمة عامة تتسم بالكفاءة، ونظام قضائي موثوق به، وإدارة مسؤولة أمام الجمهور."

تجنب البنك أولا استخدام كلمة "جيد" فيما يتعلق بالحكم، حسب **فريشكتاك** وسبب ذلك التردد استخدام صفة "جيد" يشير إلى وجهة نظر ذاتية على

أداء الدولة، ومع ذلك، بدأ البنك باستخدام مصطلح "الحوكمة الرشيدة" بصورة متزايدة.[1]

وصف البنك الأزمة في المنطقة على انها ازمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأرجع أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي كان تحت رعايته في الدول النامية إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من التسعينيات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء في الخدمة العمومية.

ارجعت دراسة البنك الدولي لعام 1989 المعنوانة بـ"أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - من الأزمة إلى النمو المستدام" تراجع الأداء الاقتصادي، لبلدان المنطقة على الرغم من تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي للبنك، المشروط على مستوى الاقتصاد المحلي في أنشطة الإقراض التي يقدمها البنك، حيث غير البنك سياسة الإقراض من تمويل المشاريع إلى تمويل البرامج[2].

2- تقرير البنك الدولي لسنة 1992:

جاء في تقرير البنك سنة 1992 حول "الحكم والتنمية" ضرورة اعادة هندسة القطاع العام والمساءلة وحكم القانون وشفافية تدفق المعلومات، بالإضافة إلى

---

[1] Nicole Maldonado, "**The World Bank's evolving concept of good governance and its impact on human rights**",Doctoral workshop on development and international organizations,University of Bonn Law school Germany، Stockholm، Sweden، May 29-30، 2010، p5.

[2] Nicole Maldonado, **op.cit**, p4

التقـارير النـدوات والاجتماعـات واللقـاءات والمـؤتمرات الدوليـة والإقليميـة حـول الرشادة[1].

بحيث طور البنك الدولي في تعريفه للحكم الراشد بانه " أسلوب ممارسة القوة، لإدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية".[2]

يرى البنك ان تجسيد الحكم الراشد، يتم من خلال وضع سياسات يمكن التنبؤ بها، تتسم بالانفتاح والشفافية، و ادارة قوية لمساعدة الحكومة المسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، وكلها تتصرف تحت سيادة القانون.

يمكن القول ان التنمية هي غاية الحكم الراشد وبدون وصول الدولة إلى مستوى مقبول من التنمية، ينفي وجود حكم راشد، فالحكم الراشد في ادبيات البنك هو اسلوب وطريقة في التسيير والإدارة للموارد المتاحة بغرض تحقيق التنمية.

قدم البنك مفهوم جديد للحكم الراشد، بعد اصداره لتقرير حول "الحكم الراشد والتنمية"، حيث اتسم المفهوم بطرح مفهوم المأسسة كضرورة ملحة من خلال عملية الاصلاح التي تشمل هيكلة المؤسسات، وطريقة صناعة القرار مع

---

[1] إمنصوران سهيلة، **الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية، 2006)، ص124.

[2] Nicole Maldonado, **op.cit**, p4

مختلف الفواعل المجتمعية مع التحلي بروح المسؤولية والشفافية بهدف تحقيق التنمية.

يعد اهتمام البنك الدولي بمسالة الحكم تحولا في نظرته للبرامج والسياسات، والانتقال من الجوانب التقنية إلى التركيز على الاطر المؤسساتية من خلال وصف للحكم الراشد على انه يقوم على جملة من المقومات[1]:

- إدارة عامة جيدة تتسم باللامركزية.

- خدمة عمومية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع.

- منظومة قضائية مستقلة ونزيهة.

- احترام حقوق الانسان.

- هيكل مؤسساتي تعددي يضمن حرية التعبير.

- خوصصة المؤسسات الاقتصادية وفتح الاسوق التنافسية.

- ترقية و تطوير أداء المنظمات غير حكومية.

- نشر الديمقراطية الليبرالية.

[1] أسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 - 2007**، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2009)، ص38.

3- تقرير البنك الدولي لسنة 1994:

في وثيقة صادرة عن البنك الدولي سنة 1994 بعنوان "الحكم: تجربة البنك الدولي " تم وضع تصوره حول الحكم الراشد في بعده السياسي مفاده:

- وضع سياسات شفافة واضحة قابلة للتنبؤ.

- وجود جهاز بيروقراطي كفء.

- قابلية الانشطة الحكومية للمسألة.

- الاشراك الواسع للمجتمع المدني في الشأن العام.

4- تقرير صندوق النقد لسنة 1996:

عرف الصندوق الحكم الراشد من خلال هذا التقرير بأنه "الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق اكبر المنافع".[1]

يلاحظ تشابه الى حد الانطباق بين تعريف الصندوق وتعريف البنك في طرح مفهوم الحكم الراشد.

كانت تقارير الصندوق حول الحكم الراشد في نفس سياق البنك، حيث وضعت لجنة صنع السياسات في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، في عام 1996 وثيقة بعنوان "إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام".

---

[1] المرجع السابق، ص38.

تناولت أهمية تعزيز الحكم الجيد، من خلال ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، كعناصر ضرورية تساهم في تطوير الاقتصاد

أكد الصندوق على قصر دوره في الأبعاد الاقتصادية والفنية فقط للحكم الجيد من خلال:

أ- تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام كالخزانة، والبنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية.

ب- تحسين الإجراءات الإدارية من قبيل مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية ملائمة لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص كنظم الأسعار، وأسعار الصرف ونظم التجارة والنظم المصرفية واللوائح والقوانين، المنظمة للقطاع الخاص.[1]

من خلال مختلف التقارير التي يصدرها البنك الدولي نلحظ ان هناك تطور على المستوى النظري في اثراء مفهوم الحكم الراشد، والانتقال من العموميات إلى تفكيك الحكم الراشد والوقوف على الفواعل المكونة للمفهوم، ثم طرح مسالة التسيير الجيد والمدروس واستقلالية المؤسسات والاهتمام بالإدارة، لينتقل بعدها في تطور ملحوظ إلى الاهتمام بالبعد السياسي للحكم الراشد والدعوة إلى تبني النهج الديمقراطي لممارسة الحكم، والتوجه الليبرالي الرأسمالي لإدارة الاقتصاد.

5- تقرير البنك لسنة (1999- 2000):

[1] كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مرجع سابق، ص20.

قام البنك الدولي بإضافة متغيرات اخرى للحكم الراشد، في اطار تطوير المفهوم في بعده السياسي بعد فشل السياسات والبرامج التنموية في دول العالم الثالث، المرتكزة على البعد الاقتصادي فقط.

من خلال تقارير البنك الدولي لسنة 1999 وسنة 2000، بعنوان الدخول إلى القرن الواحد والعشرين مرتكزا على ما يلي:

- شكل النظام السياسي وضرورة تحوله إلى النمط الديمقراطي.

- فعالية الحكومة في اعداد السياسات وتنفيذها والاستعداد للمساءلة.

- التسيير الجيد للعمل الاداري والجبائي.

- اللامركزية من خلال اعادة هندسة الحكومة لهياكلها وطرائق الاتصال وتعدد مراكز القرار.[1]

- شفافية الحسابات الحكومية، وفعالية إدارة الموارد العامة، والاستقرار وشفافية الاقتصاد وتنظيم بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص[2].

يرى البنك الدولي أن الحكم الراشد هو أسلوب وإدارة من خلال قوة تحكم يكون هدف كل هذه العملية هو الوصول لتنمية، أي إن الحكم الذي لا يفضي إلى

---

[1] البنك الدولي، "دخول القرن 21 تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999 "، واشنطن،2000، ص ص 121،123.

[2] International Monetary Fund, " GOVERNANCE ISSUES—REVIEW OF THE GUIDANCE NOTE—PRELIMINARY CONSIDERATIONS",Washington, D.C. 20431 USA,2017,p1, Electronic copies of IMF Policy Papers are available to the public from http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

تنمية لا يمكن أن يكون حكم يتسم بالرشد، إذن لا يمكن تصور وجود حكم راشد في دولة معينة دون تنمية، فالحكم الراشد هو وسيلة وطريقة وأسلوب يتبع للوصول بالبلد إلى تنمية حقيقية.

ثالثا: الحكم الراشد في حصص الاقراض للبنك

يرى **ميشيل كامديسوس** مدير سابق لصندوق النقد الدولي ان الحكم الرشيد مهم بالنسبة للبلدان في جميع مراحل التطور، من خلال التركيز على الجوانب التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمراقبة الصندوق لسياسات الاقتصاد الكلي، وهي الشفافية في الحسابات الحكومية، وفعالية الجمهور، إدارة الموارد، والاستقرار والشفافية الاقتصادية والتنظيمية، بيئة نشاط القطاع الخاص.[1]

يقصر صندوق النقد الدولي مشاركته في الحكم على الجوانب الاقتصادية، من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية والمساعدة الفنية ذات الصلة وتنشأ بشكل أساسي في مجالين:

- تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (على سبيل المثال، الخزينة، البنوك المركزية والمؤسسات العامة والخدمة المدنية، الإجراءات الإدارية)

[1] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**, International Monetary Fund Publication Services Washington، D.C. 20431، U.S.A, 1997, p3

- الـتحكم في النفقـات، وإدارة الميزانيـة، وتحصـيل الإيـرادات ودعـم وتطـوير بيئـة اقتصـادية وتنظيميـة شـفافة مسـتقرة، تفضـي إلى كفـاءة أنشـطة القطـاع الخـاص (أنظمة الأسعار، التبادل والتجارة الأنظمة المصرفية واللوائح المتعلقة بها).[1]

على الـرغم مـن أنـه مـن الصـعب فصـل الجوانـب الاقتصـادية مـن الحكـم على الجوانـب السياسـية، وحصـر مشـاركة صـندوق النقـد الـدولي في قضـايا الحكـم ذات البعد الاقتصادي، وهذا ما تظهره حصص الاقراض في الشكل رقم (01)، من خلال اشـتمالها على حصـص تحـاول ان تعكـس اهتمـام البنـك بـالحكم الراشـد، من قبيـل سيادة القـانون والمسـاواة وحجـم الاقـراض المقـدم في اطـار نظـام الحصـص، يوضحه الشكل (01)

الشكل: (01) مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز

حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، لسنة 2007، ص.60

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص3

أكبر نسبة هي من نصيب القطاع الخاص في حين نسبة الاهتمام بسيادة القانون لاتتجاوز 2% والتنمية الاجتماعية لا تأخذ سوى 3% في حين تاخذ التنمية الريفية والبشرية والحضرية نسب معتبرة.

الشكل (01): مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار

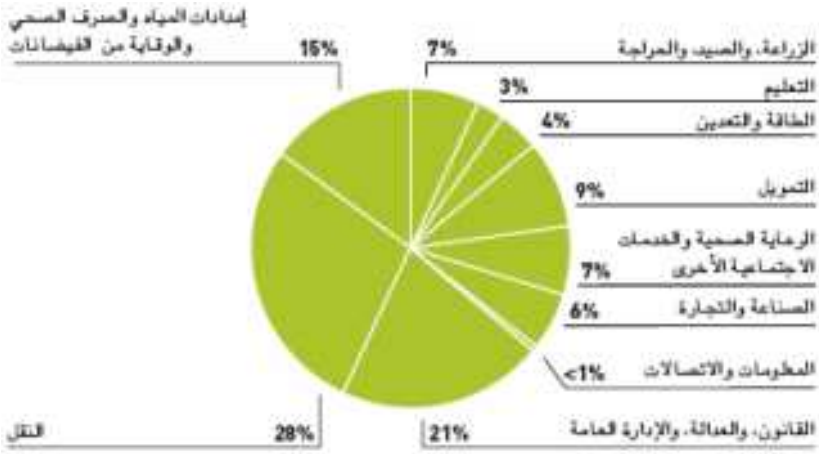

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، السنة 2007، ص:60

نلاحظ ان هناك اهتمام بالإدارة العامة بنسبة 21% وهذا يدلل على اهتمام البنك بالبعد التقني للحكم الراشد والاهتمام بالبعد الاقتصادي.

يرى صندوق النقد الدولي انه يناء بنفسه عن التدخل في السياسة الداخلية أو الخارجية لأي عضو. ويرى انه يجب على صندوق النقد الدولي ان لا يعمل نيابة عن بلد عضو في التأثير على دولة أخرى في اختيار التوجه السياسي.

يقول الصندوق انه لا يلعب دور وكالة تحقيق أو وصي مالي في البلدان الأعضاء، وليس هناك نية للتحرك في هذا الاتجاه، ومع ذلك ينبغي على الموظفين

معالجة قضايا الحوكمة، بما في ذلك حالات الفساد، على أساس الاعتبارات الاقتصادية في إطار اختصاصه.

يجب على الموظفين الاستمرار في رفع امور الفساد مع السلطات التي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية، حتى لو لم تكن هذه الآثار قابلة للقياس، يمكن أن تنشأ إما لأن المبالغ المعنية قد تكون كبيرة، أو بسبب قد يكون الفساد من أعراض حكم أوسع المشكلة التي تتطلب تغييرات تنظمية وسياسية.[1]

الصندوق يحاول اقناع الدول الاعضاء ان عمله يقتصر على الجوانب الاقتصادية للحكم، من خلال اعطاء صورة تقنية لعمله، رغم ان الاقتصاد لا ينفك عن السياسة، فالصندوق لا يسمح للدول ان تختار التوجه الاقتصادي الذي يناسبها، كما انه لا يمنح قروضه الا بعد سلسلة من الاصلاحات والشروط التي تصب في اطار توجه اقتصادي ليبرالي يهيمن فيها القطاع الخاص ويتراجع القطاع العام، من خلال هيكلة شاملة لمؤسسات الدولة وتغيير لوظائفها وادوارها وهذا في حد ذاته تدخل سياسي، فالقدرة التوزيعية للدولة تتراجع لصالح قوى اخرى، بالإضافة إلى تأثر البعد الاجتماعي الذي من شانه زعزعة استقرار الدولة.

يشير البنك الدولي الى ان نجاح الإصلاحات يتطلب تكييف المؤسسات وتعديلها بطرق تبنى بمزيد من الفعالية والديناميكية المحلية وتعالج المشكلات التي لا تزال تقف في طريق التنمية التي تخدم جميع المواطنين، وفي هذا الصدد، قال **بول رومر** كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي "لا يتحرك الموظفون الحكوميون في

[1] INTERNATIONAL MONETARY FUND, Good **governance the IMFs role**, op.cit, p10.

فراغ، فقراراتهم تعكس قوة مساومة المواطنين الذين يناورون كل مع الآخر لتعزيز مصالحه المتعارضة بحاجة إلى مواجهة عملية سياسية معقدة في كل بلد حيث يمكن للقوة أن تؤثر على نتائج تلك العملية والتأكد من ان تلك العملية تؤدي إلى تقدم الجميع."[1]

[1] البنك الدولي،" تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، بتاريخ (2017/10/08)،على الرابط:-http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries

المبحث الثاني: رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على ثلاثية الفواعل المؤثرة في إدارة شؤون الدولة، وتتمثل في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يعمل البنك الدولي والصندوق ضمن تصور معين، ويعمل كلاهما على رسم لادوار ووظائف لهذه الفواعل ضمن إطار شبكة من العلاقات، ويساهم كل منهم في لعب دور معين.

أولا: فاعل الحكومة

الحكومة في منظور البنك والصندوق هي أحد فواعل الحكم الراشد وليست هي كل الحكم، يرى البنك والصندوق ان الحكومة مطالبة أكثر من غيرها بإفساح المجال لغيرها من الفواعل الاخرى –القطاع الخاص، المجتمع المدني – بممارسة مهام وادوار معينة، يقتضي كل ذلك انسحاب الحكومة من تلك الوظائف وهذا يتطلب اعادة هندسة عمل الحكومة بما يسمح لدخول فواعل اخرى للمشاركة في صنع القرار في الدولة.

تناولت أدبيات البنك الدولي ثلاثة وظائف للدولة[1]:

1- الوظيفة الاقتصادية للدولة والتي تتحدد في القيام بأربع مهام أساسية:

- وضع وتنفيذ القواعد القانونية التي تحكم عمل السوق.

---

[1] Guhan S , "World Bank on Governance: A Critique ",Economic and Political Weekly, Vol. 33, Issue No. 4, 24 Jan, 1998,p185.

- الحفاظ على استقرار السوق وتعاملاته.

- الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الاجتماعية المطلوبة.

- توفير الحماية والبيئة المناسبة لبقية الفواعل والأطراف.

2- وظيفة وضع الخطط والسياسات:

- تركز بالأساس على خفض الإنفاق العام وإصلاح الموازنة العامة وتخفيض الضرائب وتحرير التجارة والاستثمار ورفع القيود والمعوقات وتوفير البيئة التنافسية، من خلال خصخصة مؤسسات القطاع العام.

وهناك مجالات يمكن من خلالها تطوير القطاع العام في الدول النامية، من خلال تطوير القدرة على صنع السياسات، وتطوير وسائل تقديم الخدمات، وإعادة تأهيل القائمين عليه، وتفعيل الروابط والصلات بين مؤسسات القطاع العام وغيرها من المؤسسات المجتمعية لوضع تصورات أفضل للخدمات المطلوبة وكيفية تقديمها.

3- الوظيفة القانونية والسياسية: والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي من قبيل المحاسبية والشفافية والمشاركة والاستجابة من قبل الحكام للمحكومين، وضمان الأمن والسلامة للمواطنين وسيادة حكم القانون طريقة إنفاذ العقود واحترامها، وحماية حقوق الإنسان وتقليص الإنفاق العام.[1]

[1] Guhan S , op.cit,p185.

ينظر للحكومة كفاعل ضمن فواعل اخرى تتقاسم معه السلطة والإدارة والتسيير وصناعة القرار.

يرى الصندوق والبنك ان الحكومة يتوجب عليها الانسحاب من الحياة الاقتصادية وان يقتصر دورها على الاشراف فقط أو ما تعلق بإدارة بعض الخدمات الخارج عن عمل القطاع الخاص، وان لا تتدخل الحكومة في إدارة السوق، وترك السوق يعمل بحرية وان ينظم نفسه بنفسه ضمن ما يعرف باليد الخفية الخاضعة لقوى العرض والطلب.

ينظر للدولة كجهاز تنفيذي يسهر فقط على تنفيذ الاوامر التي تطلب منه من خلال القطاع الخاص أو من خلال الامتثال لتوصيات وبرامج الصندوق والبنك ضمن الاصلاحات المطلوبة والتي تقوم بها الدولة، كما يطلب من الدولة رفع اليد عن البنك المركزي، ليتلقى الاوامر والتوجيهات من الصندوق والبنك للقيام باصطلاحات نقدية ومالية.

بعد عقد من الزمن على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتسارع نحو الخصخصة، ظهرت دعوات جديدة تأكد على دور الدولة في توجيه وتنظيم الانشطة الاقتصادية وهذه الدعوات ليس هدفها اعادة النظر نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة.

بل تطالب بإعادة التفكير في التوجهات التنموية التي تعتمدها والقيام بعمليات تقييم للتوجهات السائدة دوليا مع ظهور تيارات متعددة ذكرت بأهمية دور الدولة رغم دعوتها للخصخصة، وقد برز ذلك في خطاب وزير الخزانة الأمريكي للشؤون الدولية امام الاجتماع السنوي للبنك المركزي الامريكي للتنمية في منطقة

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عام 1996، إذ صرح "بان التحدي الرئيسي للمنطقة في العقد المقبل هو جعل الحكومات قوة فعالة وبناءة باعتبار ان قوى السوق لوحدها وبدون تدخلا للحكومات لا يمكنها تحقيق الرخاء وتوزيع منافعه على شرائح اشمل"[1].

ويعزز هذا الاتجاه رئيس وزراء فنزويلا اتجاه الخصخصة التي يطالب بها البنك الدولي اذ قال في نفس الاجتماع " لا يمكن رفض مقترحاتكم من ناحية وأن اهدافكم سليمة بلا شك ولكنكم لا تأخذون بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية، التي تطبق ضمن اطارها وصفاتكم والأوضاع الواقعية في البلدان، التي تطبق فيها، ان عملكم لشبيه بوصف دواء لمريض دون ان يؤخذ بنظر الاعتبار وضعه الصحي والتدابير المتوقعة لعلاجه".[2]

هناك ثلاث عوامل داعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه العوامل هي إخفاق آلية السوق، عدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية، الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة[3].

يرى الصندوق ان دور الحكومة، يتمثل في مساعدة النشاط الاقتصادي، من خلال:

---

[1] طاهر فاضل البياتي، " الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الاربعون، 2014، ص26.

[2] طاهر فاضل البياتي، المرجع السابق، ص26.

[3] لخضر مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، -دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010)، ص34.

أ- حوكمة المالية العامة.

ب- الرقابة على القطاع المالي

ت- حوكمة البنوك المركزية وعملياتها.

ث- تنظيم السوق.

ج- سيادة القانون.

ح- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

التقييم، فإن هذا الإطار يحدد المبادئ التي يتم الاسترشاد بها سواء في اختيار المعلومات أو استخدامها. ويتم تقييم الفساد أيضا على أساس نفس المبادئ، نظرا لجسامة خطر الفساد على الاقتصاد.[1]

فالحكومة مطالبة بتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص لممارسة نشاطه، في من الحرية والتشريعات الملائمة.

ثانيا: فاعل القطاع الخاص

يقوم توجه الصندوق والبنك نحو الاهتمام بالقطاع الخاص كأهم فاعل في منظومة الحكم الراشد القائم على الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تستمد جذورها بالنسبة للقطاع الخاص من افكار لستر بيرسون عام 1969 بناءا على طلب **روبرت**

[1] صندوق النقد الدولي، "مراجعة المذكرة التوجيهية الصادرة في 1997 بشأن الحوكمة - إطار مقترح لتعزيز مشاركة الصندوق"، 9مارس2018، ص1، بتاريخ (2018/05/06)على الرابط:
https://www.imf.org/~/.../pp030918governance-onepager-a.ashx

مكنمار رئيس سابق للبنك الدولي لدراسة المناخ الاستثماري للشركات العالمية للاستثمار في الدول النامية واشتملت البنود على الآتي[1]:

- تحسين مناخ الاستثمار للمستثمر المحلي والاجنبي على قدم المساواة.

- امتصاص غضب القوى السياسية واحتوى الاحتجاجات القابلة للانفجار من خلال استخدام مشروعات مشتركة مع القوى الاقتصادية المحلية أو العامة.

- توفير الضمانات للمستثمر الاجنبي، وتفادي الصراعات التي تعطل مصالح الشركات الاجنبية، من خلال تامين المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة وحرية تحويل التعويض للدولة الام في حال تعديل أو تصفية نشاطهم.

- توفر الحوافز لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وتقديم الاراضي بأسعار رمزية.

- تنفيذ دراسات لاكتشاف فرص الاستثمار بالدول النامية.

- وضع تشريعات وقوانين تشجع على الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والاجنبية.

- السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من اسواق رأس المال المحلية.

- تصفية القطاع العام، والحد من الجانب الاجتماعي.

من خلال هذه البنود الداعمة للاستثمار يتبين مدى الانحياز للشركات الاجنبية على حساب الدولة والشعب الذي يتضرر من خلال بيع المؤسسات

---

[1] عباس كاضم جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، **الخصخصة**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص ص 64-66.

العمومية وابعاد الدور الاجتماعي للدولة الذي يكلف الخزينة حسب الرؤية الليبرالية، ومنه الانحياز للمستثمر على حساب المجتمع.

كل ذلك يدخل في اطار اتجاه جديد داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للمؤسسات العامة باعتبارها أحد الحلول الناجعة للخروج من الأزمة، وترى الكلاسيكية الجديدة بضرورة إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي وتحجيم القطاع العام في الاقتصاد الوطني وضرورة السماح بإعطاء مساحة أوسع للحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق والعمل على زيادة موارد الخزينة العامة وتحسين الهياكل التمويلية، من خلال زيادة ربحية المؤسسات وانخفاض حجم ديونها[1].

تعد الخصخصة احد مرتكزات الرأسمالية العالمية، التي تتميز بتعظيم الحرية التجارية وسيادة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ورفع القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال، بين الدول المتقدمة والنامية لخدمة مصالح الدول النامية، التي تعد الدول النامية سوق لتصريف منتجاتها.

يلعب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة دور في الترويج من أجل الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة.[2]

---

[1] شيماء مبارك، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26، سبتمبر 2016، ص432.

[2] شيماء مبارك، مرجع سابق، ص434.

يرى خبراء البنك الدولي ان سياسة الخصخصة تحتاج إلى وضع برنامج يبدأ بإجراء عملية مسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات المراد خصخصتها، مع وضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن برنامج الخصخصة، كما يدعوا البنك الدولي لتوفير، مناخ يساعد على إنعاش اقتصاد السوق لإنجاح هذا البرنامج يتعين على حكومة البلد المعنية بالخصخصة والمتمثل في سلسلة اجراءات:

- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

- وتحرير التجارة الخارجية.

- تغيير القوانين المنظمة للمؤسسات الاقتصادية بما يتماشى واقتصاد السوق.

- إنشاء بورصة الأوراق المالية.

لكن لابد من الاشارة إلى ان الاسواق ليست ذات جدوى فيما يتعلق الامر بتوزيع عادل للدخل، وعليه لا يمكن للحكومات ان تتخلى عن دورها في هذا المجال، بل ينبغي ان يمارس هذا الدور بشكل مختلف عن الاسس الفكرية التقليدية للرأسمالية، وان يتم تفعيل سياسات اعادة توزيع الدخل لأغراض

تقويمية وبما يكفل الحفاظ على النمو الاقتصادي.[1]

[1] طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص26.

يرى صندوق النقد بضرورة تشجيع نشاط القطاع الخاص، حيث يرى نسبة القروض المصرفية التي تقدم للشركات الصغيرة تبلغ 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وهي من أقل النسب على مستوى العالم.

ضرورة الرفع من فرص الحصول على التمويل، كذلك ينبغي تحقيق مزيد من التطور في أسواق رأس المال حتى يسهل على الشركات الحصول على التمويل من خلال الأسهم والدين[1].

يتعامل كل من الصندوق والبنك مع مسالة الخصخصة بشكل سريع ومن زاوية ايدولوجية ضيقة، حيث وضع سلم للدرجات خاص بالدول للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومنه تصنيف الدول لتحفيزها على بلوغ اعلى درجات الخصخصة[2]، مما خلق تردد شديد من الخصخصة التي اقترنت بمسالة بيع القطاع العام، بينما لو تم التدرج في مسالة الخصخصة وتركت المؤسسات الناجحة دون خصخصة وكان انسحاب الدولة من القطاع العام بتدرج لكان افضل وهذا ما جعل من الخصخصة تنجح في دول وتفشل في اخرى.

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية سنويا تقريرا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال.

---

[1] جهاد أزعور، "وقت التحرك العملي: أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54 العدد 4، 2017، ص، 8

[2] حاتم حميد محسن، **تناقضات العولمة**، سورية: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص58.

يعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة تستخدم عبر مجموعة واسعة من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.[1]

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس عدد الاجراءات الحكومية المتعلقة بدء النشاط التجاري تأسيس الشركات، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة.

يعد اهتمام البنك الدولي بأنشطة الاعمال وتسهيل الاجراءات، لممارسة النشاط الخاص وايجاد مناخ مواتي للعمل من قبيل توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص داخل الدولة[2].

إن مذهب الحرية الاقتصادية القائم على فكرة القانون الطبيعي ونظام السوق الذي يعمل بفكرة اليد الخفية، القائمة على اليات العرض والطلب وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لم تصمد امام الازمات الاقتصادية منذ ازمة 1929، مما دفع بالمنظومة الرأسمالية لإعادة النظر في تدخل الدولة كفاعل مهم

---

[1] البنك الدولي، " تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي 2010 "، واشنطن، ص7، بتاريخ(2017/08/06)، على الرابط:-http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Special-Reports/DB10-ArabWorld-Arabic.pdf

2 زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم الاقتصادية، 2011)، ص61.

وضروري لإعادة التوازن الاقتصادي وجاءت الدعوة من داخل الفكر الليبرالي، على يد الاقتصادي **جون مينارد كينز**، حيث يعتقد كينز ان قوى السوق لا تحقق المصلحة الوطنية للدولة[1].

مزال الصندوق والبنك ينظران للقطاع الخاص كأهم فاعل في منظومة الحكم الراشد، رغم عجز القطاع الخاص على معالجة الازمات، بعيدا عن تدخل الدولة كطرف وفاعل مهم وليس العمل على اضعافه، رغم الانتقادات من داخل المنظومة الليبرالية.

واشكالية عدم المساواة بين فواعل الحكم الراشد، حيث يتم تعظيم القطاع الخاص على حساب الدولة والمجتمع المدني.

ويرى جوزيف ستيجليتز أحد خبراء البنك الدولي ان "الأسواق غير كاملة حتى في البلدان المتقدمة، ولكن مثل هذه الأسواق ضعيفة أو غائبة بشكل خاص في معظم البلدان النامية. نتيجة لهذه المشاكل، فإن اقتصادات السوق ليست ذاتية التنظيم، وتدخل الحكومة ضروري لتوفير اللوائح التنظيمية التي تقلل التعرض للمخاطر.[2]

---

[1] صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد الفياض، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص49

[2] José Antonio Ocampo, Joseph E. Stiglitz, **Capital Market Liberalization and Development**, OXFORD UNIVERSITY PRESS, Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York، 2008، p5

بمـا ان اقتصـاد السـوق نشـأ نتيجـة تطـور تـاريخي وعـرف عـدة انتقـادات وتصويبات حتى من داخل المنظومة الليبرالية نفسها، ما زال في طور التطور لمواجهة الأحداث المتجددة، ولذلك ليس من الغريب أن نجد اختلافات في نظم السوق في الدول المختلفة، فكل منها نشأ وتطور نتيجة لظروف تاريخية معينة.

فاقتصاد السوق ليس نسخًا متكررة ومتماثلة بل أنه يأخذ في كل دولة الشكل الذي يناسبها ويتفق مع تاريخ تطورها الاجتماعي ومع ذلك، فهناك بعض الخصائص العامة المشتركة التي ينبغي أن تتوافر في مثل هذا النظام[1].

وفي هذا الاطار يقول المستثمر الامريكي جورج سوروس "Georges Soros " "ان تعميم آليات السوق على جميع الميادين يعدُّ، بكل تأكيد تدميرا للمجتمع" ويقول أيضا " إذا ما أعطيت لقوى السوق سلطة تامة، لاسيما في الميادين الاقتصادية والمالية البحتة سينتج عن ذلك فوضى قد تقود في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي العالمي"[2].

هناك نوعين من الانتقال إلى اقتصاد السوق أو أي نظام اقتصادي اخر، وهما:

1-طريقة الصندوق والبنك (المعالجة بالصدمة):

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية،-دراسة حالة الجزائر-**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010)، ص17.

[2] المرجع نفسه ص23.

يقصد بالمعالجة بالصدمة استبدال النظام والمؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة وإدخال اقتصاد السوق بدون تدرج، على اعتبار أن الوقت ليس في صالح هذه الدول التي يجب أن تعمل وبسرعة للتخلص من آثار الماضي والقضاء على كل المؤسسات القديمة، واستبدالها بمؤسسات وطرق عمل جديدة حتى وإن كانت التكلفة عالية.

وتستند هذه المقاربة على مفهوم "التدمير الخلاق لشومبتر"، فعندما تدمر المؤسسات القائمة أي تدمر مؤسسات التخطيط المركزي، يظهر السوق ومؤسساته بعفوية وبكل تجانس[1]

تقضي هذه المقاربة أيضا بضرورة القيام بإصلاحات قوية وسريعة للقضاء على النظام القديم ويدعم أنصار هذا التوجه آراءهم بالدراسات القياسية، التي بينت ضرورة التسريع بعملية الإصلاحات والقيام ا في آن واحد فلا يمكن القيام مثلا بالخصخصة دون تحرير الأسعار، ويستدلون في ذلك على أمثلة الدول التي خاضت إصلاحات واسعة، وطبقت سياسات تثبيت صارمة وتحصلت على معدلات نمو قوية ودائمة.

انتقد أحد المهتمين بالإصلاحات الروسية هذه الطريقة وقال" أن فيها الكثير من الصدمة والقليل من العلاج"[2].

---

[1] المرجع السابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص28.

تطرح المعالجة بالصدمة مشاكل اقتصادية واجتماعية لأن تكلفة التحول مرتفعة جدا، فعلى الصعيد الاقتصادي يؤدي لتحطيم الهياكل الإنتاجية إلى تراجع وركود الإنتاج، أما من الناحية الاجتماعية تؤدي ارتفاع مستويات البطالة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين[1]

2-الطريقة التدريجية:

ترى أن الوقت عاملا مهما، ولا يمكن تغيير الهياكل والمؤسسات بسرعة، تستند هذه النظرية على أفكار المدرسة المؤسساتية التطورية التي تعد أن السوق يقوم على تشكيل مؤسسات وترسيخ لثقافة المشاركين في عملية اتخاذ القرار ويشاطر بعض الاقتصاديين مبدأ إعطاء الأولوية للسوق، لكنهم يؤكدون على القيام بالإصلاحات اللبرالية بالتدرج مع ضرورة مراعاة المقاومة لدى الأفراد، لأن التكلفة كبيرة جدا طالما أن الأمر يتعلق بالقضاء على هياكل واستبدالها بأخرى، واستحداث أنشطة جديدة، مما يتطلب الحذر ووضع إستراتيجية مرافقة، فتغيير نظام تخصيص الموارد يتطلب على الأقل ثلاث عناصر[2]:

- الأدوات: وتتمثل في الأسعار الحرة، النقود الفعالة، التجارة الخارجية.

- المؤسسات: التي توزع سلطة تخصيص الموارد.

- المرجعيات الثقافية: والتي تخص الوسائل والغايات الحرية الثراء الشخصي

---

[1] Maurel héritages، "réformes institutions: Un bilan de quinze années de transition"، revue d'études comparatives est-ouest، volume37، N°Mars2006, p98.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص29.

وعليه يمكن تقسيم عناصر الانتقال إلى:

أ- عنصر تقني: يمكن القيام به بسرعة ولا يتطلب وقتا كبيرا.

ب-عنصر مؤسساتي: يتطلب بناء المؤسسات وقتا أكبر، حيث تسمح بتوزيع سلطة القرار فيما يخص الإنتاج، الاستثمار، التبادل.

ج- عنصر اجتماعي وثقافي: هو العنصر الأصعب لأن عملية التحول ترافقها عادة مقاومة من طرف الافراد والمجتمعات.

تعد العناصر الثلاثة مترابطة ويؤثر منها في الآخر، وهي إجابة لأنصار الصدمة بضرورة إدخال الأدوات دون إهمال المؤسسات، ونظرا لسيطرة أنصار طريقة الصدمة من خلال الهيئات المالية التي ترى أن التحول له تكلفة ويجب أن تدفع مرة واحدة وبسرعة، مقارنة بالطريقة التدريجية التي تولي المؤسسات أهمية كبرى في مجال التحول، وترى بضرورة مراعاة العامل الزمني عند القيام بالإصلاحات والتي يجب أن تتم على مراحل.

ثالثا: فاعل المجتمع المدني

يستخدم صندوق النقد الدولي، مصطلح منظمة مجتمع مدني للإشارة إلى "طائفة واسعة من الجمعيات الأهلية القائمة في كل البلدان الأعضاء تقريبا والهادفة إلى تحقيق منافع أو تقديم خدمات أو منح نفوذ سياسي لمجموعات محددة داخل المجتمع. وتضم منظمات المجتمع المدني منتديات الأعمال والجمعيات القائمة على العقيدة واتحادات العمال ومجموعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومستودعات الفكر. وعادة ما يُستبعد منها المؤسسات والهيئات

الحكومية وأعضاء الهيئة التشريعية) وكذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للأفراد والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام"[1].

بدأ الصندوق العمل مع منظمات المجتمع المدني في الثمانينات على المستوى العالمي من خلال تعزيز فعالية المشاركة في عمل منظمات المجتمع المدني والهيئات التشريعية، استجابة لدعوة المجموعات المعنية بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ضمن المشاركة في الجهود على المستوى القطري، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.

يرى الصندوق ان عمله مع المجتمع المدني يقتضي منه الالتزام بما يلي[2]:

- توخي الشفافية في عمله، حيث يمثل الحوار مع منظمات المجتمع المدني قناة مهمة من قنوات الاتصال.

- تعزيز ثقافة الاستماع والتعلم: بإمكان منظمات المجتمع المدني إلقاء الضوء على القضايا المهمة، وتقديم معلومات مكملة للبيانات الرسمية، وإتاحة رؤى عميقة قد تختلف عن المنظورات السائدة في الدوائر الرسمية.

- تعزيز الشعور بالملكية القُطْرية للسياسات، وهو مطلب ضروري للنجاح في تحقيق الاستقرار والإصلاح. ومن شأن الحوار البناء مع منظمات المجتمع المدني أن يساعد على بناء التفاهم المشترك وزيادة الدعم لإجراءات الإصلاح.

---

[1] صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ (2017/08/12)،على الرابط: https: //www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/civa.htm

[2] المرجع نفسه.

من خلال الحوار مع منظمات المجتمع المدني عمل الصندوق، عام 2003 على اصدار المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، الذي نُشِر أيضا في موقع الصندوق الإلكتروني شبكة الإنترنت يحث المرشد العاملين في الصندوق على زيادة أنشطة التواصل الخارجي، ويقدم لهم المشورة العملية بشأن القضايا التي يطرحها التفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

تبرز مشاركة الصندوق في عمل منظمات المجتمع المدني، مثل مشورة الصندوق بشأن السياسات، وخاصة للبلدان منخفضة الدخل، والانعكاسات الاجتماعية والبيئية لمشورة الصندوق، وتخفيف أعباء الديون، والشرطية المصاحبة للبرامج والسياسة التجارية والحوكمة والشفافية وصوت البلدان النامية وتمثيلها في الصندوق والبنك الدولي.

وعلى المستوى العالمي، تتخذ مشاركة الصندوق في عمل منظمات المجتمع المدني أشكالا منها[1]:

- الاتصالات بين إدارة الصندوق وممثلي منظمات المجتمع المدني، سواء في إطار اجتماعات مصغرة أو منتديات أكبر.

- المشاورات العامة حول تقارير الصندوق المعنية بالسياسات والاستراتيجيات.

- الاجتماعات وحلقات النقاش مع خبراء الصندوق .والمديرين التنفيذيين .في مقر الصندوق وفي مختلف أنحاء العالم حول قضايا السياسات أو القضايا القُطْرية.

[1] صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني"، مرجع سابق.

- الدعوات التي يرسلها الصندوق طلبا للمساهمة في عمليات المراجعة لسياساته من خلال حضور حلقات النقاش أو إبداء تعليقات على التقارير التي تُنشر في موقعه الإلكتروني الخارجي على شبكة الإنترنت.

- الاشتراك مع البنك الدولي في تنظيم منتدى المجتمع المدني لحوار السياسات الذي يُعقد بالتوازي مع الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، وتغطي جلساته مجموعة كبيرة متنوعة من الموضوعات، معظمها تتولى تنظيمه منظمات المجتمع المدني.

- المشاركة في برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني أثناء الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع.

يحرص مكتب التقييم المستقل (IEO) التابع للصندوق على إجراء اتصالات مع منظمات المجتمع المدني في تقديم الآراء والاقتراحات والتقييم.[1]

تتخذ المشاركة، مع منظمات المجتمع المدني التواصل الفردي، حيث تقوم السيدة المدير العام للصندوق – كريستين لاغارد - باجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني في زياراتها لمختلف البلدان. ويحرص أعضاء بعثات الصندوق المعنية بالرقابة على الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني. مثل المنظمات العمالية، وفي سياق تصميم البرامج في البلدان منخفضة الدخل، غالبا ما يجتمع أعضاء البعثات مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية التشاورية لإعداد استراتيجيات الحد

---

[1] المرجع السابق.

من الفقر، وتتمثل طرق الصندوق في العمل مع منظمات المجتمع المدني ضمن الاشكال التالية[1]:

- الاتصال بالجماهير وشرح دور الصندوق وأنشطته وبرامجه مع البلدان الاعضاء

- تبديد وتصحيح التصورات الخاطئة بشأن الصندوق.

- قياس القوى المؤيدة والمعارضة لسياسات الصندوق، لمعرفة مدى صلاح السياسات.

- حشد الدعم وروح المبادرة على الصعيد الوطني تجاه السياسات التي يطرحها الصندوق.

أما بخصوص البنك الدولي يقصد بمصطلح "المجتمع المدني" من حيث تصنيف الجهات الفاعلة، بين الدولة والجهات الفاعلة الخاصة وتنقسم الجهات الفاعلة الخاصة بدورها إلى جهات خاصة ربحية، وأساسها مجموعات الشركات والمؤسسات الاقتصادية، والجهات الفاعلة غير الربحية الخاصة أو "منظمات المجتمع" المدني"، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات المجتمعية والنقابات العمالية. والمؤسسات والشركات والمجموعات البحثية.

عندما يُشتبه البنك الدولي في قيام أحد الممثلين بعلاقات رسمية منتظمة مع الدولة، يتم التشكيك في عضويته في المجتمع المدني. هذا هو السبب في عدم إدراج الأحزاب السياسية في قائمة منظمات المجتمع المدني[1].

---

[1] صندوق النقد الدولي، "المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني"، ادارة العلاقات الخارجية، واشنطن، (د.س.ن)، ص3

عمل البنك الدولي يركز على منتدى سياسات المجتمع المدني، من أجل تعزيز المشاركة المتزايدة لممثلي منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية في هذه الاجتماعات.

أنشأ البنك والصندوق النقد الدولي برنامج لرعاية المجتمع المدني، بدأت دعوة قادة منظمات المجتمع المدني، الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في سلسلة الموائد المستديرة حول السياسات المراد تنفيذها في مواجهة الغذاء والأزمة المالية، لتبادل وجهات النظر في القضايا الكبيرة التي تشغل المجتمع الدولي والتي ظهرت خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك إمدادات المياه للمدن، نظرية الديون المتراكمة، وسياسات الصحة[2].

المشاورات حول السياسات العالمية حول قضايا مثل الحوكمة، تغير المناخ، وإتاحة المعلومات والتي دعي لها، أكثر من 3200 ممثل من الحكومات والبرلمانات والمنظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من 48 دولة شاركوا في مشاورات بشأن استراتيجية الحكم، ومحاربة الفساد استمرت المشاورات في التوسع في إطار استراتيجيات المساعدة القطرية كما كثفت حواراتها وعلاقاتها مع المجتمع المدني في السنوات الثلاث الماضية.

---

[1] Eric Mulot, " Les ONG au secours de la Banque Mondiale", Fondation Gabriel Péri,p3,(12/06/2017) Available at : https://gabrielperi.fr/bibliotheque/les-ong-au-secours-de-la-banque-mondiale/

[2] BANQUE MONDIALE ," Relations de la Banque mondiale avec la société civile" , Bilan des exercices 2007 à 2009 Résumé analytique Washington, D.C. 20433,p1

التعاون مع المجتمع المدني من خلال توظيف متخصص في العلاقات مع المجتمع المدني لمكتبه في البرازيل. عمل الوكالة ركز على المشاورات حول الأخبار والسياسات العالمية المقترحة والكشف عن المعلومات والمشاريع

العمل على الحفاظ على اتصالات وثيقة مع أصحاب الشكوى والمجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والعمل بالشراكة مع الشركات والقطاعات بعد تنفيذ البرامج ومكافحة الفساد ومبادرات مثل صناديق الاستثمار المناخية. استمرت مشاركة المجتمع المدني في العمليات التي يمولها البنك اتجاه التنمية خلال السنوات المالية 2007-2009، مع 75 في المائة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وقروض المؤسسة الدولية للتنمية(IDA) .

عمل البنك الدولي بتوفير الدعم المالي لجهود تنمية المجتمع المدني من خلال آليات مختلفة مثل صندوق البنك الدولي والمجتمع المدني وسوق التنمية، صندوق الشفافية للصناعات الاستخراجية يشترك مع منظمات المجتمع المدني الدولية لتمويل مبادرات شفافية الإيرادات الاستراتيجية في 15 دولة.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية في إطار برنامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في أفريقيا، والذي يمول قرابة 49000 منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية.

تدريب وتدعيم البرامج والقدرات لدعم كفاءة المجتمع المدني، وتهدف إلى تشجيع المنظمات المحلية وتحسين متابعة الحسابات والشفافية والحكم.[1]

---

[1]Idem.

تحسين قدرة الحكومات على التواصل والعمل بشكل أكثر فعالية مع المجتمع المدني كجزء من البرامج ومشاريع الإصلاح.

دعم البنك إنشاء منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي مبادرة تجمع أكثر من 100 اتحاد وطني للمنظمات غير الحكومية من حوالي 80 دولة، في اليابان، نظم البنك سلسلة من الحوارات مع منظمات المجتمع المدني اليابانية حول السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

التعاون مع النقابات العمالية والبرلمانيين والمعوقين والشباب لدمج هذه الأنشطة في عمليات البنك. لتشمل القضايا المتعلقة بالإعاقة والشباب والاندماج الاجتماعي يدعم البنك جدول أعمال "الإعاقة والتنمية " بالاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة بين الجنسين في مشاريع وأبحاث البنك، كما عمل البنك الدولي في سنة 2008 على عقد دليل خطة عمل للتعاون مع النقابات في أزمة الغذاء، والحاجة إلى العمل المشترك في مواجهة التحديات العالمية الكبرى.

دخل البنك الدولي أيضا في شراكات برامجية مع منظمات المجتمع المدني في أنشطة مثل جمع البيانات والتدريب المشترك، وأقام عدد من الدورات التدريبية مع منظمات المجتمع المدني من خلال إتاحة البيانات للجميع ومبادرات رسم خرائط المشروعات بهدف رصد ومراقبة المشروعات والتعافي من الكوارث. ولعل أبرز مظاهر التعاون هي جهود منح منظمات المجتمع المدني مقعدا على مائدة صنع القرار في

اثنتين من الآليات الكبيرة لتقديم المنح في مجالات الامن الغذائي والمساءلة الاجتماعية [1].

تمويل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر، مثال ذلك تمويل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لمعهد الرقابة على الإيرادات تمويل لمساندة منظمات المجتمع المدني في الحث على الحوكمة الرشيدة والشفافية في ستة بلدان نامية غنية بالموارد الطبيعية.[2]

الشكل (03): مستويات تأثير المجتمع المدني وانخراطه مع والبنك الدولي

المصدر: http://siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pdf

[1] البنك الدولي، " التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني استعراض السنوات المالية 2010-2012"، ص3. بتاريخ (2018/07/18)على الرابط: http: //siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pd

[2] المرجع نفسه.

يبين الشكل رقم (03) تطور العلاقة بين المجتمع المدني والبنك الدولي، تبدأ من الانخراط في تقديم المعلومات والحوار وصولا إلى عقد شراكة.

يلاحظ ان التشاور مع المجتمع المدني بشأن السياسات والبرامج منخفض ومنه اعتراف من البنك الدولي ان الوصول إلى مجتمع مدني شريك وفاعل مزال لم يصل إلى مستويات مقبولة بسبب ان هناك مراحل لم يصل اليها وهذا ما يوضحه الشكل (03)، الذي لم يبلغ مستوى التعاون والشراكة الذي يمر عبر خطوات اولية ومسار عبر اتاحة الوصول للمعلومات ثم الحوار والتشاور.

و هذا ما شار اليه إريك ميلوت (Eric Mulot) بان الشراكة بين البنك الدولي و المجتمع المدني هي سراب، بسبب انحياز البنك الدولي لمصالحه و تحول التعاقد مع المجتمع المدني الى منافسة على أساس القواعد التي يحددها البنك، وبالتالي فإن التحدي سيكون في أحسن الأحوال، حذف أو تعديل أو إضافة سمة، وليس الإطار العام المقترح[1].

يمكن القول ان الصندوق والبنك يولي اهمية كبيرة للقطاع الخاص بدرجة اولى، اما اهتمام البنك والصندوق بالمجتمع المدني مزال في مراحله الاولى وينظر اليه البنك أو الصندوق دوره ذو طابع استشاري غير الزامي، بالإضافة إلى مسالة اختيار المنظمات المؤثرة والفاعلة في الدولة، هذا من جهة ومن جهة اخرى يعد المجتمع المدني في الدول النامية في مرحلة جنينية ولم يكتمل نموه وافتقاره إلى المعلومات الكاملة حول عمل الصندوق والبنك.

[1] Eric Mulot,op.cit,p3.

المبحث الثالث: القيم الداعمة للحكم الراشد

يحمل الحكم الراشد جملة من الخصائص والقيم الضرورية المميزة والتي تأسس للمفهوم ضمن المفاهيم الاخرى والتي كان لها نصيب في ادبيات البنك والصندوق الدوليين.

أولا: قيمة التضمينية والمساءلة

يرى البنك الدولي ان الحكم الراشد يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

اولا: التضمينية والمساءلة والتضمينية حسب البنك الدولي هي ان كل الاطراف المعنية بعملية إدارة الحكم وتريد المشاركة فيها (تتضمن الرجال والنساء، الاغنياء والفقراء، سكان الريف والمدينة) تستطيع تحقيق ذلك على قدم المساواة عبر المشاركة بالتصويت أو في المداولات أو الاشراف على الشأن العام.

وتعني التضمينة كذلك جانب الحكومات التي يجب ان تتعامل مع الجميع بالتساوي وتحمي حقوق المجتمع[1].

والتضمينية هي ان يتساوى المواطنون في حصولهم على حقوقهم أمام القانون، وان يتنسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، والا تسبعد أي طبقة أو فئة، وان يتم ذلك ضمن عملية تشاركية، في المحصلة هي المساواة في المعاملة وفق القانون.

---

[1] البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة – "، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: ترجمة دار الساقي، الطبعة العربية 2004، ص27.

يرى البنك الدولي ان عملية تحسين وتعزيز المساءلة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يمر عبر الاشكالية التالية[1] :

أ- الحد من السياسات العشوائية والمشوهة

ب-تحسين الاداء الاداري، بما يقلل من عرقلة الاستثمار ونشاط الاعمال.

ت-تحسين الخدمة العمومية التي تزيد من انتاجية القطاع الخاص.

ويتم انتهاك التضمينية من خلال خدمات دون مستوى مطلوب يلبي حاجيات السكان، بالإضافة الى انتشار حالة المحاباة والتميز في المعاملة على اساس العرق أو الطائفة أو العائلة، والتمييز في تولي المناصب على اسس غير قانونية، مما يعمق الفجوة بين افراد المجتمع الواحد.

اما المساءلة تقوم في منظور البنك الدولي، على فكرة امتلاك الشعب الحق بالمساءلة الحكومة على ممارسة السلطة وإدارة الموارد. وتحتاج المساءلة إلى الشفافية في سهولة النفاذ للمعلومة.

تتطلب المساءلة التنافسية، ضرورة وجود قدر كبير من الشفافية والنقاش والاستجواب للمسؤولين، بعد اختيارهم ضمن المفاصلة بين السياسات البديلة، حيث بإمكان البرلمان تفعيل المساءلة الداخلية.

كما تسمح الانتخابات بتعزيز قيمة المساءلة، من خلال تحسين إدارة الحكم، في اختيار الحكام والممثلين على اسس ديمقراطية[1]، وهذا ما يبرزه الشكل (04)

---

[1] المرجع نفسه، ص ص، 37، 38

الشكل (04): برنامج لتحسين إدارة الحكم

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا "إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة – "، ترجمة دار الساقي، بيروت، الطبعة العربية 2004، ص268.

---

[1] البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة "، مرجع سابق، ص267

من خلال الشكل (04) يتبين ان هناك اثراء للحكم الراشد من طرف البنك الدولي من خلال طرح تصور للتضمينية وتحريك المساءلة الداخلية التي تمارسها مؤسسات الدولة، والمساءلة الخارجية التي يمارسها المحيط الخارجي للدولة.

وما يستشف من خلال الشكل السابق هو وجود ارتباط عضوي بين التضمينية والمساءلة، ولا يمكن عمل واحدة منهم دون الاخرى، فالمساواة في المعاملة التي هي جوهر التضمينية لا يمكن ان تتم الا تحت ضوء ومراقبة المساءلة التي يمارسها أكثر من طرف وان تتم على أكثر من مستوى.

ثانيا: قيمة المراقبة والمشاركة

تفوض المادة الرابعة[1] من اتفاقية الصندوق، ان يضطلع الصندوق بدور الرقابة العالمية والقطرية والاقليمية كما يعد الصندوق تقارير حول كل الاقطار الاعضاء البالغ عددهم 189 عضو من دول العالم بما فيهم الدول النامية، من خلال تقديم جملة من النصائح والتوجهات حسب منظور الصندوق لتحقيق الحكم الراشد.

تساهم الإصلاحات في التوجه نحو الحكم الجيد (على سبيل المثال، تعزيز الشفافية في صنع القرار وعمليات الميزانية، وتخفيضات الإعفاءات الضريبية والإعانات، تحسين أنظمة المحاسبة والتحكم، تحسينات في ممارسات النشرات الإحصائية، التخفيض من الإنفاق العام، وتسريع إصلاح الخدمة المدنية). باعتبار الحكم السيئ يمكن أن يؤثر سلبًا على القطاع الخاص ويعمل على زعزعة الثقة في السوق، وبالتالي تقليل تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار.

---

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرون التنفيذيون ثم يُرسَل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني،على الرابط: https: //www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/06/13/Algeria-2018-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-45986

يوصي الصندوق بالاستفادة من المشورة، المتعلقة بصندوق النقد نظرا لامتلاكه تجربة واسعة مع البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة والمؤسسات التي ترتكز على أفضل الممارسات الدولية للإدارة الاقتصادية وعلى مبادئ الشفافية والمساءلة والإنصاف.[1]

الاهتمام في أنشطة المراقبة والاعتماد على المؤسسات الأخرى صاحبة الخبرة في مجالات اختصاصهم (البنك في مجال إصلاح المؤسسات العامة)، تحسين الحوكمة، (إزالة الإعفاءات الضريبية أو استرداد القروض).

يرى الصندوق ان نجاح الإصلاحات يتطلب تكييف المؤسسات وتعديلها بطرق تبنى بمزيد من الفعالية وتعالج المشكلات التي تقف في طريق التنمية.

وفي هذا الصدد، قال بول رومر كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي "لا يتحرك الموظفون الحكوميون في فراغ. فقراراتهم تعكس قوة مساومة المواطنين الذين يناورون كل مع الآخر لتعزيز مصالحه المتعارضة بحاجة إلى مواجهة عملية سياسية معقدة في كل بلد حيث يمكن للقوة أن تؤثر على نتائج تلك العملية والتأكد من ان تلك العملية تؤدي إلى تقدم الجميع."[2]

أي لابد من مشاركة المواطنين من خلال الضغط على الحكومات لتعزيز مصالحهم واصدار قرارت تعكس توجهاتهم.

---

[1] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**,op.cit,p7

[2] البنك الدولي، " تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، مرجع سابق.

ثالثا: تعزيز قيمة الشفافية

يشجع صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء على تحسين المساءلة، عن طريق تعزيز الشفافية في السياسات، وذلك تماشيا مع المعايير ومدونات قواعد السلوك المعترف بها دوليا، يؤكد الصندوق، في عمله مع البلدان النامية، على نظم ملائمة لمتابعة النفقات العامة و المتعلقة بالحد من الفقر، كما يقدم الصندوق مشاوراته المنتظمة مع أعضائه، في مجال السياسات المتصلة بالحوكمة.[1]

وضع الصندوق مبادئ وقواعد للممارسة الجيدة الخاصة بشفافية سياسات الحكومة المالية والنقدية من خلال اصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسة الجيدة [2]:

قانون السياسات المالية: تؤكد مدونة هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤولية الحكومة في اعدادها للميزانية وتنفيذها، وتوفير المعلومات حول مختلف النشاطات وجعلها في متناول المواطنين وفق معايير شفافة متفق عليها بين الطرفين.

---

[1] منظمة الامم المتحدة، " القضايا العالمية: الحكم الراشد "، بتاريخ(2017/08/02)، على الرابط:

http: //www.un.org/ar/globalissues/governance/

[2] INGIMUNDUR FRIÐRIKSSON, "Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies", MONETARY BULLETIN 2000/3,p p 35,36 (12/06/2017)available at:

https://www.sedlabanki.is/lisalib/getfile.aspx?itemid=c060d1ce-1218-4b93-adb2-9408275e4caf

تطرقت المدونة كذلك للأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق مختلف الاهداف المسطرة من قبيل (الدخل الفردي، الصحة والتعليم، زيادة النمو، تخفيض معدل التضخم...).

وهذا من خلال أربع عناصر اساسية:

أ- حصر النشاطات والوظائف الحكومية ومختلف القطاعات التابعة لها وفصلها بشكل واضح عن النشاطات والقطاعات الاقتصادية، أي ان تكون المهام السياسية والإدارية في القطاع العام واضحة ومعلنة عنها، مع وجود قانون يوضح الإدارة المالية للقطاع العام.

ب- الافصاح عن المعلومات وسهولة الوصول اليها من قبل الافراد.

ج- اعداد الميزانيات بعناية وتنفيذها بدقة مع وجود تقارير بخصوصها.

د- توافق المعلومات المالية مع معايير جودة البيانات ومراقبتها من طرف هيئة مستقلة.

قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:

شفافية السياسات المالية تقتضي توافر عنصرين:

التزام الحكومة بفعالية السياسات المالية والنقدية.

مبادئ الإدارة الجيدة والرشيدة من خلال مساءلة البنوك المركزية والنظام المصرفي والمالي، مع تمتعها بدرجة عالية من الاستقلالية.

اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترضة، بإنشاء قواعد ومؤسسات شفافة لتصريف الشؤون العامة ومحاسبة المسؤولين، وصف البنك الدولي الحكم

الرشيد على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة عناصر أساسية لضمان فعالية الحكم الراشد، من خلال الاهتمام بالقطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، والشفافية وإتاحة المعلومات.[1]

يرى الصندوق ان الحكم الراشد مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب الضرورية للحكم من قبيل سياسته الاقتصادية واطاره التنظيمي ومدى التزامه بسيادة القانون ينطلق الصندوق من جملة من العناصر منها[2]:

أ-ممارسة الرقابة على الدول: في اطار مراجعة سنوية للسياسات الاقتصادية للبلدان الاعضاء من خلال ما يعرف باسم "مشاورات المادة الرابعة"، نسبة للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي تخول الصندوق من زيارة البلدان الاعضاء واعداد تقارير بشأن تلك البلدان.

ب- **برامج الاقراض:** حيث يعمل الصندوق بعد تقديم طلب المساعدة المالية بان يطلب من الدولة المقترضة اعداد خطاب النوايا، يؤكد نية الدولة الالتزام بالشروط ورغبتها في اتباع ما يطلب منها.

يركز الصندوق على تحسين الحوكمة المالية والادارية من خلال الشروط الهيكلية التي تصاحب البرامج من قبيل تحسين مراقبة الانفاق من المالية العامة،

---

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص3.

[2] صندوق النقد الدولي،" الصندوق والحوكمة السليمة"، صحيفة وقائع الالكترونية،(2017/06/02)،على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

نشـر الحسـابات المدققـة للهيئـات الحكوميـة، ترشـيد إدارة الايـرادات، وزيـادة الشـفافية في إدارة الموارد الطبيعية، نشـر حسـابات البنـوك المركزية، تحسـين انفـاذ الرقابة المصرفية

ج-**المساعدة الفنية**: يرى الصندوق ان المساعدة الفنية تفيد في تحسين الحوكمة من خلال رفع قدرات البلد وتقديم تشريعات تساهم في الحد من الفساد.

يعمل الصندوق بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي في اطار عدة مبادرات:

- يطالب الصندوق الدول الاعضاء بتحسين المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في اتاحة الوثائق وامكانية النفاذ اليها بسهولة.

- تقييم الدول بالتعاون مع البنك الدولي لمدى التزام الاعضاء بمعايير الشفافية الدولية التي تخص 12 مجالا في السياسة الاقتصادية في سياق "مبادرة المعايير والمواثيق".

- أعد الصندوق مواثيق مبادئ الشفافية في مجال السياسة المالية.

- إصدار المرشد إلى شفافية الموارد الخاص بالدول الغنية بالموارد بالإضافة إلى انشاء صندوق لتقديم المساعدة الفنية في مجال الموارد الطبيعية.

- يحث الصندوق البلدان الاعضاء للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. (– Special Data Dessemination Standard (SDDS-

(General Data Dessemination system -GDDS)

- يعمل الصندوق على تنقيذ برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية

(Puplic Expenditure and Financial Accountability – PEFA-)

للدول منخفضة الدخل لمساعدتها على قياس ادائها.

- إنشاء "صندوق استئماني موضعي " متعدد المانحين توجه موارده لبناء القدرات في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

- المساهمة في مبادرة استرداد الاصول المسروقة (– Stolen Assets Recovery (STAR-

- يدعم الصندوق سلامة الاشراف والرقابة الداخلية والتدقيق واليات اعداد التقارير والمالية العامة[1].

- اهتمام الصندوق بالشفافية المالية وشفافية المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تكون بكثرة في الدول النامية، فيه نوع من انكشاف الدول النامية امام العالم بالإضافة إلى التدخل في إدارة تلك الموارد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، في حين لم نرى ان الصندوق فتح تحقيق في عملية استنزاف تلك الثروات وتهريبها إلى الخارج وبيعها بأسعار خالية خاصة ما تعلق بالمعادن الثمينة والنادرة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بحقوق الاجيال القادمة في حقها من الموارد الطبيعية.

[1] صندوق النقد الدولي، "الصندوق والحوكمة السليمة"، مرجع سابق.

رابعا: قيمة تعزيز حكم القانون

رصد البنك الدولي من خلال تقريره لسنة 2017 حول الحوكمة والقانون من خلال قياس ورصد جملة المواضع المتعلقة بالحكم الراشد نطرحها كالآتي[1]:

- تحسين نظم الحوكمة من خلال انتشار وتزايد اعداد الدساتير، بسبب تفكك الاتحاد السفياتي وانتهاء الحقبة الاستعمارية لكن يعيب عليها انه يتم استبدالها أو تعديلها بسرعة، أي ان متوسط عمرها هو 19 عام، ومتوسط عمرها في امريكا اللاتينية و اوربا الشرقية، لا يتجاوز 8 سنوات مما يرسخ فكرة النظم الديمقراطية الانتخابية، لكن سرعة الاستبدال والتعديل يعرضها إلى التلاعب بها واستغلالها لتكريس الاستبداد.

يرى البنك الدولي ان الانتخابات هي احدى الاليات الراسخة، والمتاحة للمواطنين لتعزيز المساءلة والاستجابة لمطالبهم ويخلص التقرير ان هناك تزيد في النظر إلى الانتخابات انها غير عادلة ونزاهتها اخذة في التراجع، بسبب استمرار تراجع متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات عالميا.

كما يشير البنك الدولي في تقريره إلى تقلص حيز المجتمع المدني عالميا بسبب ان الحكومات في السنوات الآخيرة وضعت قيود قانونية لتقييد عمل وسائل الاعلام ومنضمات المجتمع المدني والحد من استقلاليتها عن الدولة.

---

[1] WORLD BANK GROUP,"GOVERNANCE AND THE LAW",world development report,2017,p p 83,91.

فالبنك الدولي يشير إلى ان الانظمة الديمقراطية القائمة على فكرة الانتخابات هي الانظمة التي تحترم القانون وتؤمن بالمشاركة مع مختلف الفواعل المجتمعية.

خامسا: قيمة المساواة بين الجنسين

يعد كل من صندوق النقد والبنك الدولي، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملين محوريين، في خطة التنمية لأن تحقيق المساواة بين الجنسين من الناحية الاقتصادية يساعد على النهوض بأهداف التنمية، بما في ذلك التعليم والتغذية والحد من وفيات الأطفال، وذلك بتحسين منظور المساواة بين الجنسين والجهود المبذولة لتحقيق الاهداف المنشودة، من خلال قيادة قوية، وخبرة فنية، وتمويل كاف[1].

ولتحرير الإمكانات الكاملة للقوة العاملة النسائية، يتعين على صانعي السياسات اتباع مجموعة متكاملة من السياسات لتشجيع ودعم توظيف الإناث من خلال:[2]

- إعداد ميزانيات تراعي بعد المساواة بين الجنسين: دمج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في الميزانية الوطنية[3].

---

[1] كاترين إيلبورغ وأخرون، **المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين**، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، 2013، ص33.

[2] أسيا بلخير، مرجع سابق، ص32.

[3] كاترين إيلبورغ وأخرون، مرجع سابق، ص29.

- تعزيز حقوق الملكية والميراث وزيادة إتاحة الموارد الإنتاجية الأخرى للمرأة والقضاء على الفجوة بين الجنسين.

- يدعو الصندوق إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم وفي نسبة مشاركة المرأة في العمل الى جانب الرجل، لتحقيق زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الدخل.

- تحسين البيانات حسب نوع الجنس، ضمن دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز فرص النساء في الإسهام في التنمية الاجتماعية.

- التعاون مع منظمات أخرى مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمساعدة في وضع بيانات تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة[1].

يشير البنك في نفس التقرير إلى انتشار المعايير المتعلقة بالحقوق "ثورة الحقوق "، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان وظهور الجيل الاول والثاني والثالث من الحقوق بالإضافة إلى ظهور حصص للجنسين في البرلمانات، في يعرف " نظام الكوته للنساء" اشار البنك ان فريق عمله رصد 26 بلد حققت الحصص في حين لم يقم 48 بلد بذلك إلى غاية 2016.

- يرى البنك ان المرأة تقضى وقت اطول في اعمال الرعاية المنزلية والتنظيف ورعاية الاسرة كالأطفال والمسنين، وهذا يشكل عبئا على وقت المرأة وقد يقيد قدرتها على المشاركة في قوة العمل [2]

---

[1] كاترين إيلبورغ وآخرون، مرجع سابق، ص23.

[2] البنك الدولي، **اطلس اهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2018**، ص20.

- معدل مشاركة النساء في سوق العمل لا يتجاوز ثلث مشاركة الرجال وتساعد السياسات التي تشجع المرأة على العمل، مثل ساعات العمل المرنة وخدمات رعاية الطفل، على إدخال أعداد أكبر من النساء في سوق العمل الرسمية وتعزيز الإنتاجية والنمو.

- مشاركة المرأة في الوصول إلى الخدمات المالية، أقل منها في حالة الرجل، وهو أمر ينطبق بوجه خاص على الأسواق الصاعدة والنامية، حيث درجة الشمول المالي بالنسبة للمرأة أقل من الرجل بحوالي 14% (انظر الشكل (04).

الشكل (04): درجات الشمول المالي

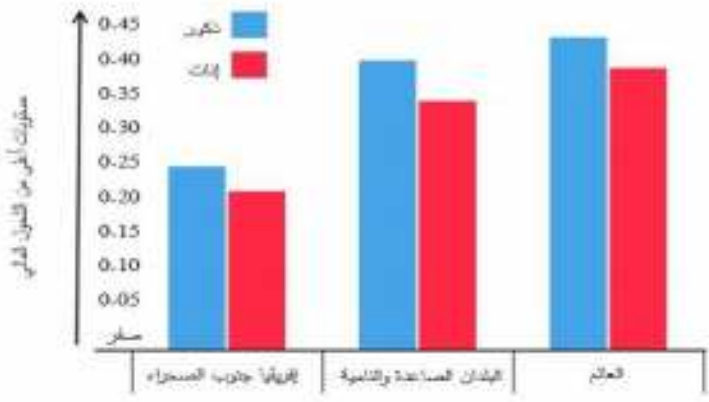

المصدر: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

يرى الصندوق ان تشجيع المساواة في الفرص يساعد على الحصول على الخدمات المالية تعني قيام النساء بمزيد من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك

عملهن كرائدات أعمال، مما يعني بدوره زيادة معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية، ومزيدا من المساواة في توزيع الدخل، وزيادة في أرباح الأعمال، ودرجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

فالبنك الدولي يطرح الوضع الصعب الذي تعيشه المرأة في العمل، من خلال قاعدة بيانات مفصلة وتقارير متعددة تشير إلى الآتي[1]:

- في عام 2017، قرابة 290 مليون امرأة بالغة لم تكن تتمتع بالحماية القانونية من التحرش الجنسي، وأكثر من 360 مليون امرأة لم تكن محمية من التحرش في مكان العمل.

- الثغرات القانونية تمتد إلى المنزل، حوالي ربع البلدان لا توفر الحماية من العنف الأسري.

- الافتقار إلى الحماية القانونية يؤثر على الفتيات في سن مبكرة، في بعض البلدان، تختلف السن القانونية لزواج المرأة عن الرجل، وحوالي 100 مليون فتاة لا تتوافر لهن الحماية القانونية الكافية من الزواج في الطفولة.

قام البنك بدراسة قضايا المساواة بين الجنسين في حوالي سدس الدول الأعضاء البالغ عددها 189 دولة وتقديم المشورة بشأنها.

---

[1] كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، " القضاء على التحرش يساعد الاقتصاد أيضا "، مدونات صندوق النقد، بتاريخ (2018/04/20) على الرابط:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

- نشر دراسة عن نيجيريا توضح أن تخفيض عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن يرفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط 1.25 نقطة مئوية سنويا. وطرح مجموعة من الإجراءات، مثل تعزيز وإنفاذ الحقوق القانونية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم، ووضع سياسات تساعد في الحد من العنف ضد المرأة.

- يرى البنك إن الحديث عن المساواة بين الجنسين في يوم المرأة العالمي لا يكفي، بل ينبغي أن مواصل العمل لمعالجة هذه القضية وإبقائها في صدارة جدول أعمال السياسات طوال ايام السنة.

- يرى البنك انه لابد من تغيير السياسات والتصورات الجامدة، للأدوار الاجتماعية لأحداث مستقبل تنموي من خلال مساهمات الجنسين، وينبغي أن تكون المساواة في فرص الحصول على التمويل والتدريب والتكنولوجيا، هي ركيزة تمكين المرأة والسماح لها بالمنافسة على قدم المساواة مع الرجل.

- ينظر الصندوق أن تأخر عمل المرأة سبب ترجع النمو الاقتصادي، يرى بضرورة المساوة بين الجنسين في مجال العمل، رغم عدم وجود أعداد هائلة من البطالة في صفوف الرجال، فالمشكلة ليست في عمل المرأة، بقدر ما هي في قلة مناصب العمل المنتجة للثروة، فعمل المرأة هو قفز عن المشكلة الأساسية وهي توفير مناصب الشغل بالأساس.

- يرى الصندوق ان المساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق تنمية باعتبار المرأة يجب ان تحصل على نفس الحقوق والواجبات التي يحصل عليها الرجل، لكن لا يلتفت الصندوق إلى عدم المساواة الموجودة بين الدول، بل على العكس ينظر إلى

ذلك من قبيل تقسيم العمل، أي ان يبقى جزء كبير من الدول النامية كمصدر للمواد الاولية وسوق لاستقبال السلع من العالم الاول وفقط.

ينظر الصندوق والبنك ان اعمال المرأة في البيت هي اعمال غير ذي جدوى اقتصادية، فالمكان الطبيعي للمراة هو المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي على قدم المساواة مع الرجل[1]، في حين لا يلتفت إلى رعاية الاسرة وتوفير الرعاية الاسرية التي تجلب راحة الاسرة والطفل، تعد هذا النوع من السياسات يشكل تهديد للأسرة التي يجب ان يخرج الجميع من البيت لدعم النمو الاقتصاد على حساب الراحة الاسرية.

العدل يجب ان يكون قيمة من قيم الحكم الراشد، بعكس المساواة التي يمكن ان تكون هي ايضا قيمة من قيم الحكم الراشد في اطر ضيقة بينما العدل يشكل قيمة شاملة، لنضرب مثلا عندما نعطي لكل افراد المجتمع نفس النظرات لمشاهدة شيء ما لا اعتقد انها ستناسب الجميع بمنظور المساواة، بينما بمنظور العدل ان تعطي لكل فرد ما يناسبه من نظرات حتى يتمكن الجميع من المشاهدة.

تعد مسالة المساواة بالنسبة للصندوق والبنك، من ضمن القيم الليبرالية التي تحمل قيم التحرر والتي يحاول الصندوق والبنك سحبها على النمو الاقتصادية، وكأن الدول النامية أو غيرها تعيش فائض في الوظائف، مقارنة بالأفراد وتنتظر فقط التحاق النساء بالركب الاقتصادي لتحقيق التنمية، وهذا هروب من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية بشكل كبير.

---

[1] كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، مرجع سابق.

- لا يتكلم الصندوق والبنك عن المساواة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، بل ينظر إلى ذلك من قبيل تقسيم العمل القائم على ان يتخصص الشمال بالسلع والتكنولوجيا والجنوب بالمواد الاولية.

سادسا: تعزيز قيمة النفاذ للمعلومة

يقوم الصندوق بإصدار نشرات تحمل معلومات لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.[1]

ويكون ذلك ضمن اصلاحات هيكلية وتقييم دوري للسياسات من خلال مايلي:

[1] صندوق النقد الدولي، " صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2007 مع المملكة العربية السعودية"، نشرة معلومات معممة رقم 131/07، بتاريخ(2017/10/03) 2007 على الرابط:

https: //www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2007/pn07131a.pdf

- **إصلاح الإدارة:**

يشترط الصندوق، الالتزام بالتدبير والتوجيهات لتقديم القروض، ويؤدي الاخلال بتلك الشروط إلى تعليق أو تأخيره بسبب سوء الإدارة، إذا كان هناك اعتقاد بأنه يمكن أن يكون له آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي تهدد تنفيذ البرنامج.

ضرورة ان تكون الاصلاحات في معالجة قضية الحوكمة مسبقا، لاستئناف دعم صندوق النقد الدولي، وإذا لزم الأمر، يمكن أن تكون بعض التدابير الأساسية مقاييس هيكلية أو معايير الأداء.

وتشمل بعض التدابير استرجاع الإيرادات الضائعة والتغييرات في الضرائب أو إدارة الجمارك. يحتاج الموظفون إلى تقييم ما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها السلطات في ممارسة الحكم كافية[1].

الاستجابة لتغييرات في الإدارة في الأماكن العامة والمؤسسات، وحسب الاقتضاء، تمكين الأفراد من المشاركة في عمليات إزالة الفساد، والجهود المبذولة لاسترداد الأموال الحكومية التي تم اختلاسها.

- **التقييم السنوي للسياسات الاقتصادية:** [2]

تجرى عملية مشاورات في اطار المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء على مدى عدة أشهر، وتبدأ بمراجعة داخلية لأهم قضايا السياسات وأولويات الرقابة على

---

[1] IMF,**Good governance the IMFs role**,op.cit ,p08

[2] صندوق النقد الدولي، "تشجيع النمو الاحتوائي"، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017 "، ص33.

مستوى إدارات الصندوق ومع الإدارة العليا، بموجب وثيقة تعرف باسم مذكرة السياسات. وتتناول هذه المذكرة التوجهات والتوصيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، التي ستناقش مع حكومة البلد العضو.

وتتم مراجعة مذكرة السياسات مع جميع إدارات صندوق النقد الدولي، من أجل بناء توافق في الآراء بشأن البلد المعني قبل إجراء المشاورات، وتسفر هذه المراجعة عن عقد اجتماع للتشاور بشأن السياسات، ترسل بعده مذكرة السياسات إلى الإدارة العليا للصندوق للموافقة

عليها. وبعد الموافقة على مذكرة السياسات، يتنقل الفريق إلى البلد لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة.

وبعد عودة الفريق إلى مقر الصندوق، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يخضع مرة أخرى لمراجعة الإدارات، قبل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق.

من خلال متابعة الصندوق للدول الاعضاء بمقتضى المادة الرابعة من الاتفاقية المنشأة للصندوق يعمل الصندوق على جمع المعلومات، وتقديم التقارير، بشكل دوري مما يجعل العلاقة مع الحكومات تعرف في بعض الاحيان توتر، مما يضطر الصندوق إلى بحث على بدائل اخرى لجمع المعلومات عن طريق الاستعانة بمؤسسات مالية مانحة، مما يجعل مسالة الحكم الراشد فيه نوع من الاجبار، وتراه الحكومات تدخل في الشؤون الداخلية وافشاء اسرار هامة، خاصة ما تعلق منها ببعض المخصصات المالية للجيش

المبحث الرابع: الحكم الراشد، الاهداف والقياس

هناك قضايا لا تكاد تنفك عن الحكم الراشد، لاتصالها المباشر من قبيل مكافحة الفقر والتنمية ومكافحة الفساد، وهي مقاصد وغايات للحكم الراشد، لأنه لا يمكن تصور وجود فقر مدقع وسط تنمية مستدامة وفساد مستشري وسط حكم راشد، فالحكم الراشد هو وسيلة لأهداف تنموية والحكم الراشد الذي لا يحقق تلك الأهداف، ينفي عنه صفة الرشد والجودة.

أولا: الاهداف والغايات

1-قضية التنمية:

قام البنك الدولي في سنة 1988 بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان النامية لمساعدة على النمو الاقتصادي وتخفيض عدد الفقراء وتحسين حياة الناس، بالإضافة الى مساعدة الدول الأعضاء في ايجاد مناخ استثماري عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية وتقديم نصائح وخدمات استشارية لمساعدتها في تهيئة بيئة الاستثمار، وقاعدة بيانات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الى جانب إزالة العقبات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية التي تعوق تدفق الاستثمارات[1].

[1] بيوض محمد وعبيدات ياسين، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل - دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء-"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية، 08-09 ديسمبر 2014، ص210

يرى البنك الدولي أن رسالته تتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وزيادة الاستثمار - بقدر أكبر من الفاعلية - في البشر، وبناء القدرة على مواجهة أوضاع الهشاشة والصدمات والمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي. ضمن خطط تنموية في جميع قطاعات التنمية لكي تقوم البلدان بالاستثمارات و مساعدة الناس على الخروج من الفقر.[1]

من الطرق الممكنة لتخفيض العجز تعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية. تخفيض الإعفاءات ومكافحة التهرب الضريبي وتطبيق ضرائب أكثر تصاعدية على الدخل الشخصي، بالإضافة إلى تقليص فاتورة الأجور الباهظة في القطاع العام.

يرى الصندوق أن تضييق الفارق بين أجور القطاعين العام والخاص تساهم في دخول 27 مليون شابا سوق العمل في الخمس السنوات القادمة، علما بأن كثيرا من الشباب المؤهلين يفضلون البقاء دون عمل لفترات طويلة في انتظار توفر وظائف أفضل في القطاع العام[2].

---

[1] البنك الدولي، "مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في المجالات ذات الأولوية"، بتاريخ (2018/12/21)،على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/supporting-clients

[2] جهاد أزعور،" وقت التحرك العملي"، مرجع سابق.

تشجيع نشاط القطاع الخاص، من خلال تطوير أسواق رأس المال حتى يسهل على الشركات الحصول على التمويل اللازم لدعم المشاريع.

يشارك الصندوق والبنك معا، لتنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030، بوضع مبادرات جديدة، لعمليات إقراض البنك الدولي التي تركز على التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال المالي، و في هذا الاطار قال **شون لاون** نائب مدير إدارة الاستراتجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق إن "الصندوق، بعضويته العالمية ومهمته المتمثلة في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصاديين، يمكنه المساهمة في جدول أعمال التنمية".[1]

شارك الصندوق والبنك في الجهد العالمي لدعم جدول أعمال التنمية، من خلال الالتزام بإطلاق مبادرات جديدة، ضمن نطاق اختصاص كل منهما، لدعم البلدان الأعضاء لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة. وتتعاون المؤسستان من أجل تقديم مساعدة لبلدانهما الأعضاء يشمل تقوية النظم الضريبية في البلدان النامية، ودعم ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا – بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي – لتشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا[2]، يلاحظ أنه رغم ما ينشر عن الصندوق و

---

[1] صندوق النقد الدولي، " أهداف التنمية المستدامة تمويل التنمية: دور الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، نشرة الصندوق الإلكترونية 8 يوليو 2015، ص3.

[2] صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ(2018/10/12)على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/31/IMF-World-Bank

البنك الدوليين حول التنمية، الا أن التنمية ما تزال بعيدة عن الكثير من الاقطار النامية.

2-قضية الحد من الفقر:

بدأ الصندوق والبنك الدولي في عام 1999، إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر لتخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة هيبيك (HIPC). للإقراض الميسر التي يدعمها الصندوق والبنك الدولي، فقد اعتمد الصندوق والبنك الدولي معا في تخفيف اعباء الديون الخارجية، التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون(HIPC) والمبادرة متعددة الأطراف، لتخفيف اعباء الديون (MDRI) وتعمل المؤسستان على مساعدة البلدان منخفضة الدخل، على تحقيق اهدافها الإنمائية للحد من مشكلات المديونية في المستقبل، ويشترك خبراء الصندوق والبنك في إعداد التحليلات المعنية بمدى استمرارية تحمل الديون (DSF).

قام البنك الدولي بقياس خطوط الفقر في جميع أنحاء العالم باستخدام الخطوط المرجعية المحددة عند 1.25 دولار و 2 دولار في اليوم، و هذا لمعرفة حجم الفقر في الدول و قياس مدى زيادته او نقصانه، ضمن مجال[1]

[1] Solomon Mwije, **CORRUPTION AND POOR GOVERNANCE ,The Major Causes of Poverty in Many Third World Countries** Uganda Christian University, mukono,2013,P2.

اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق في السنة المالية 2008 أربعة اتفاقات بموجب "التسهيل والحد من الفقر" لكل من غينيا وليبريا ونيكاراغوا وتوغو، بلغ مجموع الالتزامات 424.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1]

تعمل المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، بتقديم قروضا ومنح بدون فائدة أو منخفضة الفائدة إلى أفقر 77 بلدا في العالم، 19.5 مليار دولار في السنة المالية 2017. وتعكس الزيادة في ارتباطات المؤسسة قوة الطلب على التمويل، فضلا عن جهود المؤسسة الرامية إلى رفع الموارد التمويلية وتوسيع خيارات التمويل للبلدان المقترضة.[2]

رغم ما ذكر من جهود الا أن الدراسات الحالية تشير إلى أن 17٪ من سكان العالم يعيشون تحت وطأة الفقر والجوع والمرض ونقص وسائل العيش، كانت هناك حاجة إلى أقل من واحد في المائة مما ينفقه العالم كل عام على الأسلحة لإدخال كل طفل في المدرسة عام 2000، ومع ذلك لم يحدث. يعيش مليار طفل في فقر، ويعيش 640 مليون شخص بدون مأوى مناسب، و 400 مليون منهم لا يحصلون على المياه المأمونة، و 270 مليونًا لا يحصلون على الخدمات الصحية، ومات 10.6 مليون في

---

[1] صندوق النقد الدولي،" إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع"، مرجع سابق، ص 43.

[2] البنك الدولي، "مجموعة البنك الدولي تساند البلدان النامية بنحو 59 مليار دولار في السنة المالية 2017"،بتاريخ(2017/10/15)،على الرابط:-https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/nearly-59-billion-in-world-bank-group-support-to-developing-countries-in-fiscal-year-2017

عام 2003 قبل أن يصلوا عمر 5 سنوات، كل مؤشرات الفقر هذه تدل ان الجهود المبذولة غير كافية [1]

لأسباب تتعلق ببعض السياسات المصممة في بلدان العالم الثالث غير مستدامة و تفاقم الفقر بدلا من حله ببساطة لأن مثل هذه السياسات لا تتفق مع ما يحتاج الفقراء إلى الهروب من مصيدة الفقر. هذا يخلق عدم فعالية وعدم كفاءة مثل هذه السياسات وفي النهاية عمقت الفقر أكثر.[2]

3- قضية مكافحة الفساد:

يعد تعزيز مشاركة الصندوق في جهود محاربة الفساد، من خلال تشجيع الحوكمة الرشيدة في مجالات أساسية مثل الإدارة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، ومكافحة غسيل الأموال.

تقول **كريستيان لاغارد**[3] مديرة صندوق النقد الدولي، من خلال دراسة تجريبية "ان ارتفاع مستوى الفساد مرتبط بانخفاض في النمو والاستثمارات والاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الضريبية، فنجد أن تراجُع مراتب البلدان من المُئين الخمسين إلى المُئين الخامس والعشرين على أحد مؤشرات الفساد أو الحوكمة

[1] Solomon Mwije, op.cit,P2.

[2] Solomon Mwije, op.cit,P12

[3] كريستين لاغارد تشغل منصب مدير عام صندوق النقد الدولي، و أعيد تعيينها في يوليو 2016 لمدة ثانية. وهي فرنسية الجنسية وسبق لها العمل وزيرا لمالية فرنسا اعتبارا من يونيو 2007 إلى يوليو 2011، وتتمتع السيدة لاغارد بخبرة عملية واسعة وتاريخ مهني بارز كمحام في الشؤون العمالية ومكافحة الاحتكار، 1999، والسيدة لاغارد حاصلة على درجات علمية من معهد العلوم السياسية في جامعة باريس.

يرتبط بهبوطٍ قدره نصف نقطة مئوية أو أكثر في نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي للفرد، وانخفاض يتراوح بين 1.5% و2% في نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي. وتخلص الدراسة إلى أن الفساد والحوكمة الضعيفة يرتبطان بارتفاع عدم المساواة وانخفاض النمو الاحتوائي"[1]

يرى الصندوق ان الفساد يضعف قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، ويشوه الإنفاق بإبعاده عن الاستثمارات ذات القيمة في مجالات مثل الصحة والتعليم والطاقة المتجددة وتوجيهه نحو المشروعات المهدرة للموارد التي تحقق مكاسب قصيرة الأجل.

الفساد بمثابة ضريبة على الاستثمار، نظرا لعدم اليقين بشأن ما يُطلب من رشاوى. والفساد يؤدي بالشباب إلى عدم الاستثمار في مهاراتهم وتعليمهم والفساد يضر بالفقراء، ويعوق الفرصة الاقتصادية والحركية الاجتماعية، ويقوض الثقة في المؤسسات، ويتسبب في تفكيك النسيج الاجتماعي. والفساد عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحتى تصبح استراتيجيات مكافحة الفساد فعالة، يجب ان تتجاوز مجرد إلقاء الفاسدين في السجون، إذ أنها تتطلب إصلاحات تنظيمية ومؤسسية، أوسع نطاقاً. فالمؤسسات القوية والشفافة والمسؤولة هي أكثر من ضرورة.

---

[1] كريستين لاغارد، "تسليط الضوء على مخابئ الفساد و الحوكمة الضعيفة"، مدونة صندوق النقد الدولي،بتاريخ (2018/07/06)، على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/04/22/blog-shining-a-bright-light-into-the-dark-corners-of-weak-governance-and-corruption

يعمل الصندوق على اعادة النظر في مجموعة واسعة من المؤشرات – جودة مؤسسات الميزانية التي تُستخدم في فرض الضرائب والإنفاق وسلامة الرقابة على القطاع المالي، ونزاهة البنوك المركزية، وشفافية تنظيم السوق وحياديته- والوضوح للجوانب التي تنطوي عليها سيادة القانون وتتطلبها سلامة الاقتصاد، وخاصة إنفاذ العقود، وملاءمة الأطر الموضوعة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع اجراء تقييم مباشراً لمدى حدة الفساد.

يقول الصندوق انه يعمل على مكافح الفساد، بتشجيع البلدان الأعضاء على التطوع بطلب تقييم أطرها القانونية والمؤسسية من جانب الصندوق – لمعرفة ما إذا كانت تجرم الرشوة الأجنبية وتلاحقها قضائياً وما إذا كانت لديها الآليات اللازمة لوقف ممارسات غسل الأموال وإخفائها [1]

يعمل الصندوق على تشجيع الحوكمة الرشيدة، في مجالات أساسية مثل الإدارة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال، من خلال وجود االمؤسسات القوية والشفافة والمسؤولة عن استمرارية العمل دون فساد.

يشير الصندوق إلى ان سياسة الحوكمة التي يتبعها منذ عام 1997، سياسة جيدة بشأن صحة المبادئ التي تقوم على معالجة قضايا الحوكمة والفساد حين تؤثر على الاقتصاد الكلي، والدعوة للعمل مع المؤسسات الشريكة (وخاصة البنك الدولي) في مجالات خبرتها.

---

[1] كريستين لاغارد، مرجع سابق.

التقييم والنقاش لقضايا الحوكمة والفساد. وتنمية ومساعد البلدان الأعضاء على تقوية ما لديها من أطر تنظيمية ومؤسسات.

يقول الصندوق ان هدفنا هنا هو أن نتوخى الصراحة والدقة والشفافية والتجرد. وهذا بدوره يمنحنا مصداقية أكبر ويتيح لنا أداء مهمتنا بشكل أفضل[1].

4-قضية حقوق الانسان:

في عام 2006، أوضح المستشار العام روبرتو دانيو وجهة نظر البنك بشأن حقوق الإنسان بالقول إن حقوق الإنسان "في صميم مبادئ البنك الدولي. وفي الرأي القانوني بشأن حقوق الإنسان وعمل البنك الدولي، في قضايا حقوق الإنسان لها آثار اقتصادية، يمكن للبنك أن يأخذ اعتبارات حقوق الإنسان في ثلاث حالات:

- إذا طلب البلد المقترض من البنك أن يفعل ذلك.

- إذا كان لانتهاكات حقوق الإنسان أثر اقتصادي.

- إذا كان انتهاك حقوق الإنسان سيؤدي إلى خرق الالتزامات الدولية المتعلقة بالبنك، بموجب قرارات ملزمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[2]

يبدوا من خلال ما سبق ان موضوع حقوق الانسان، لا يشغل حيزا كبير في اجندة البنك أو الصندوق، رغم ان الحقوق الاقتصادية تدخل ضمن حقوق الانسان، خاصة ما تعلق منها بالحق في الغذاء والماء والدواء، والتعليم والصحة وكلها تعد من

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Nicole Maldonado, op.cit, p4

ضروريات الحياة للإنسان التي تحتاج الى اهتمام ومراعاة ضمن رسم السياسيات والبرامج، لكن بالنسبة للبنك والصندوق كثيرا ما يهملوا الابعاد الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، ويقتصر اهتمامهما في حقوق الانسان على بعض الجزئيات ذات الطابع الاقتصادي التي من المحتمل ان تؤثر على صيرورة القطاع الخاص، حيث لم يتم تسجيل أي تدخل للبنك أو الصندوق ضد الشركات المتعددة الجنسيات التي جلت في معظم الدول النامية تلوث البيئة أو قطع الغابات التي كانت مصدر رزق المواطنين في افريقيا.

ثانيا: قياس وتكميم الحكم الراشد

وضع البنك الدولي مؤشرات لقياس الحكم الراشد والانتقال به من الاطار الكيفي إلى الاطار الكمي من خلال وضع مقاييس على النحو التالي:

هذه المؤشرات تعد بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، وقد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لقياس الحكم الراشد.

12 منها يخص المساءلة و10 يخص جودة الإدارة، يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم (من 0 الى100 درجة) لترتيب الدول حسب درجة صلاح الحكم.

مؤشر المساءلة يخص أربع مجالات:

(1- درجة انفتاح المؤسسات السياسية، 2- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، 3- درجة الشفافية ومدى تمتع الحكومة بالشرعية، 4- درجة المساءلة السياسية والتي تضم الحقوق السياسية وحريات الأفراد).

مؤشر جودة الإدارة: فيشمل:

(درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام وتطبيق القانون، الإدارة المالية).

أطلق قسم البحوث في البنك الدولي في نهاية 1990، برنامجًا بحثيًا طويل المدى على مؤشرات الحكم، و اوكل العملية البحثية إلى خبراء في الاقتصاد وفي مقدمتهم دانيال كوفمان آرت كراي وماسيمو ماستروزي، بمساعدة بابلو زويدو لوباتون.

Daniel Kaufmann, Aart Kraay et Massimo Mastruzzi, avec l'aide de) (Pablo Zoido-Lobaton

تغطي المؤشرات اكثر من مئتي بلد بالاستناد إلى 350 متغير بهدف قياس جودة الحكم، وتقيس هذه المؤشرات ستة ابعاد رئيسية تتعلق بالمؤسسات وإدارة الحكم ودراسة الابعاد السياسية والاقتصادية والمؤسساتية.[1]

قدم البنك الدولي من خلال تطبيقات كوفمان وزملائه في البنك الدولي، طرق قياس للحكم الرشيد على مستوى دول العالم (Worldwide Governance Index)، ضمن مؤشرات على النحو الآتي.[1]:

[1] المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم –ناشرون، 2006، ص ص157، 158.

1- مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability):

يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، مع ضمان حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين وصانعي القرار خاضعين للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):

يقيس مدى قدرة مواطني دولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائط الإعلام الحرة.[2]

كما يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب، أو استخدام العنف، كما تعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن

---

[1] Kaufmann D, Kraay. A, &Mastruzzi," The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington، DC: The World Bank.p 11

[2] M.A. Thomas "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?" The Johns Hopkins University, USA European Journal of Development Research, 2009,p33.

عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

3- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

4- مؤشر جودة التشريع (Regulatory Quality): وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة كمايعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظميه فعالة من شانها دعم القطاع الخاص[1].

[1] M.A. Thomas ,op.cit,p33.

5- مؤشر حكم القانون (Rule of Law):

يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، ومدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، يعني أن الجميع، مسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون، في أطار نصوص قانونية وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء، و تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة دون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون متفقة مع معايير حقوق الإنسان.

6- مؤشر مر اقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption):

يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تقوض المكاسب الشخصية، وتحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، بالإضافة الى عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

يؤكد البنك الدولي في تقاريره على المشاركة وإعادة إصدار الحسابات، الاستقرار المؤسسي، كفاءة المديرين العامين، جودة التنظيم، إنفاذ ومكافحة الفساد.[1]

[1] Daddi-addoun Nacer. Oudai Moussa, "ANALYSE DES PRINCIPAUX INDICATEURS DE GOUVERNANCE FINANCIERE DES PAYS DU MAGHREB ", La Revue des Sciences Commerciales Volume 15, Numéro 1, P168.

قدمت مؤشرات كوفمان وزملائه خطوة مهمة لقياس الحكم الراشد، من خلال تغطية واسعة لمجال الحوكمة، وهي متاحة لـ 209 دولة، وهي تسمح بإجراء تقييمات لمجالات الحكم

لكن تم توجيه نقد لمؤشرات كوفمان وزملائه، بسبب عيوب تعاني منها المؤشرات الإجمالية باعتبارها واسعة للغاية، من حيث تغطية مسالة الحكم.

لا تزال هناك هوامش خطأ كبيرة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي يوجد بها مصادر بيانات شحيحة، البيانات المحددة المستخدمة في المجموعات، غالباً ما تعاني من اختلافات مثل (أخذ العينات، الأسئلة، الأسلوب والإدارة)، مما يجعل المقارنات عبر البلدان غير دقيقة، إشكالية بعض المصادر غير متاحة للجمهور، ينظر البعض على أنها أقل صرامة من غيرها. يعطي نهج التجميع وزناً لمؤشرات معينة، حيث انتقد كل من أرندت وعمان (Arndt and Oman)، مؤشرات كوفمان واستخدامها. القضايا الرئيسية ذات الصلة لمناقشة سياسة المعونة هي:

أ- وقوع الجهات المانحة بالاعتماد على بعض النقاط الغامضة في بناء مؤشرات ذات قيمة حقيقية بسبب القياس نظراً لأن هامش الخطأ ذو قيمة معتبرة، وهناك احتمال بأن البلدان مستبعدة بشكل غير عادل.

ب- قد تتأثر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية بالنتائج (مثل أداء نمو البلد).

ت- يجب على المستخدمين عدم إنشاء مؤشر إجمالي واحد استنادًا إلى الأبعاد الستة المحددة بواسطة تلخيص أبعاد مختلفة جدا للحكم (مثل الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي) يمكن أن يؤدي إلى نتائج لا معنى لها.

لا تـزال المؤشـرات المسـتندة إلى تقييمـات الخبراء تعـاني إشـكالية لأسـباب منهجيـة، بـالتركيز على مجموعـة ضـيقة مـن القضـايا ويمكـن أن يكـون لـه انحيـاز أيديولوجي (مثل مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة ارتيج)[1].

يسـاهم البنـك الـدولي في عمليـة تكمـيم الحكـم الراشـد، الا انـه يلاحـظ ان تصـنيف البلـدان في ضـوء هـذه المؤشـرات قـد عـرف انتقـادات كبيرة نتيجـة اخطـاء وتحيز في ترتيب الدول

لكن يمكن القـول ان عملية القياس تعد انجاز مهم، يمكن للدول الاسـتفادة منه لتحسين اوضاع الحكم في حال كانت المعطيات صحيحة أو تصحيحها والرد على البنك في حال كان التصنيف مجحف أو غير حقيقي، لكنها تبقى مهمة رغم ما تحمله عملية القياس من اخطاء، يمكن ان يشكل للدول حافز لقياس مدى التقدم الدول على سلم الحكم الراشد.

[1] Julius Court and Verena Fritz with E. Gyimah-Boadi, **Good Governance، Aid Modalities and Poverty Reduction: Linkages to the Millennium Development Goals and Implications for Irish Aid Research project Working Paper 5 Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy**?, London: Overseas Development Institute, August 2007,pp10,11,12

ثالثا: مؤشرات الحكم العالمي للبنك الدولي

يتضمن مؤشر الحكم العالمي (WGI) مؤشرات الحوكمة الإجمالية، والفردية لأكثر من 200 بلد وإقليم خلال الفترة 1996 - 2017، لستة أبعاد للحوكمة والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- الصوت والمساءلة.

- الاستقرار السياسي وغياب العنف.

- فعالية الحكومة.

- الجودة التنظيمية.

- قواعد القانون.

- السيطرة على الفساد.

وتجمع هذه المؤشرات الإجمالية بين وجهات نظر، عدد كبير من المشاركين في الاستقصاء على مستوى الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وهي تستند إلى أكثر من 30 مصدر، ضمن البيانات الفردية التي تنتجها مجموعة من معاهد المسح، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص.

يتم تجميع البيانات من عديد المصادر كما يقول البنك الدولي والتي منها[1]:

---

[1] World bank, " The Worldwide Governance Indicators",(2019/02/10), available at:

http: //info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home/

• استطلاع الشركات عبر الأقطار، مسح القدرة التنافسية العالمية، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية،

• استطلاعات الأفراد عبر الدول، استطلاع جالوب العالمي، مقياس الفساد العالمي للقارات Latinobarometro، Afrobarometer

• تقييمات الخبراء من تصنيف المخاطر التجارية

• الوكالات: Global Insight، خدمات المخاطر السياسية.

• وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

• تقييمات الخبراء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية

• مراكز الفكر: المراسلون بلا حدود، مؤسسة التراث، فريدوم هاوس، مؤسسة بيرتلسمان، منظمة العفو الدولية، آيركس، النزاهة العالمية، جامعة بينغهامتون الدولية.

• البنوك والمؤسسات المالية: البنك الدولي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، وزارة الخارجية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2]

وأما هذه المؤشرات التي ينتجها البنك الدولي لقياس مستوى وموقع الحكم الراشد، في العالم عموما والدول النامية تدخل في هذا الإطار.

---

[2] Idem.

يكشف مستوى مؤشرات الحكم الراشد في دول العالم من خلال قياس مستوى كل مؤشر ثم تجميع تلك المؤشرات وصولا الى مؤشر تجميعي للحكم الراشد من خلال قياس مستوى كل مؤشر ضمن مجال (0-100) على النحو التالي :

- الفئة الأولى و تقع ضمن المجال (90-100) اعلى درجة من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون الاخضر الداكن.
- الفئة الثانية تقع ضمن المجال (75-90) و هي درجة عالية من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون الاخضر الفاتح.
- الفئة الثالثة تقع ضمن المجال (50-75) درجة متوسطة من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون الاصفر
- الفئة الرابعة تقع ضمن المجال (25-50) درجة منخفضة من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون البرتقالي
- الفئة الخامسة تكون ضمن المجال (10-25) درجة منخفضة جدا من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون البني.
- الفئة السادسة تقع ضمن المجال (0-10) اخفض درجة من الرشادة في ذلك المؤشر و تكون باللون الاحمر.

حيث يقاس كل مؤشر بشكل منفصل و إظهار الدول في الخريطة ملونة حسب درجة المؤشر ضمن ست مجالات من الافضل (90-100) الى الاشد سوء (0-10) حسب ما تظهره الخرائط الاتية:

1- مؤشر الاستقرار السياسي:

يقيس هذا المؤشر زعزعة استقرار الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة و مدى تقييد قدرة المواطنين على التغيير[1]، بالإضافة إلى قياس العنف السياسي، التوترات، الصراعات المسلحة وكذلك الانقلابات.

الشكل (05): خريطة مستوى الاستقرار السياسي لسنة 2007

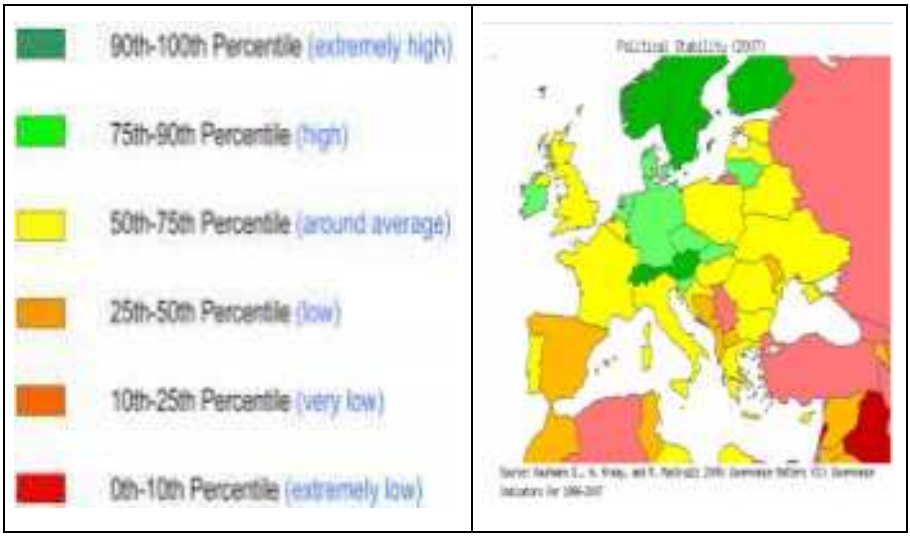

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

2- مؤشر فعالية الحكومة:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على الاستجابة بفعالية لتحقيق حاجيات الشعب.

---

[1] فوزية بن عثمان، **دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان**، الجزائر: دار النشر جيطلي، 2017، ص41.

3- مؤشر الصوت والمساءلة

الشكل (06): خريطة مستوى فعالية الحكومة لسنة 2007.

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

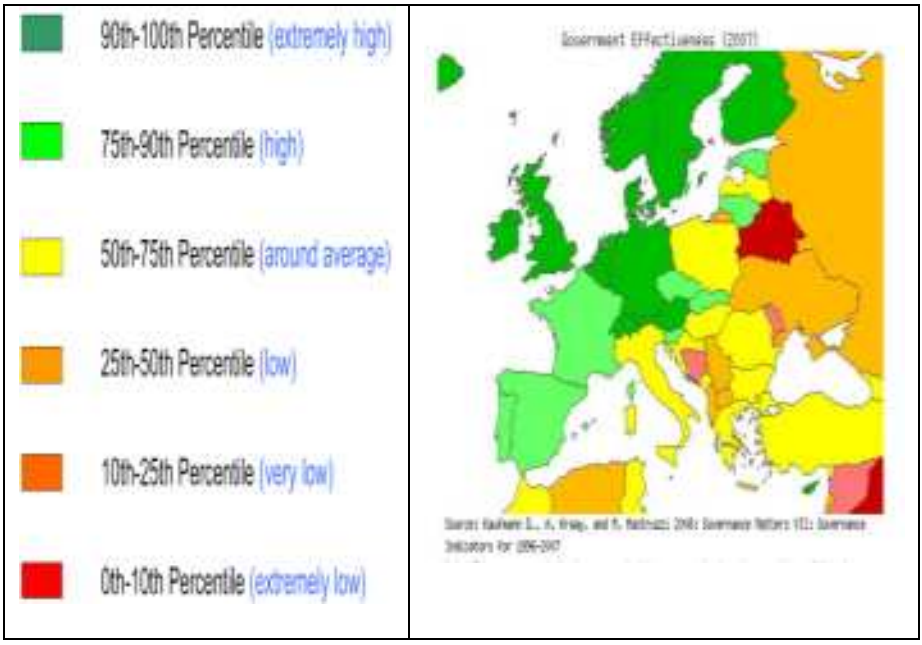

بحسب البنك الدولي يقيس هذا المؤشر "التمثيل والمساءلة " مدى قدرة المواطنين، على اختيار من يمثلهم من خلال انتخابات نزيهة وشفافة، تفضي إلى استقرار سياسي نتيجة مؤسسات منتخبة ومستقرة.

بالإضافة إلى قدرة الشعب على مسآلة المسؤولين، من خلال ممثليه في البرلمان أو بشكل مباشر على المستوى المحلي، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والاعلام الحر.[1]

الشكل رقم (07): خريطة مستوى الصوت والمحاسبة لسنة 2007.

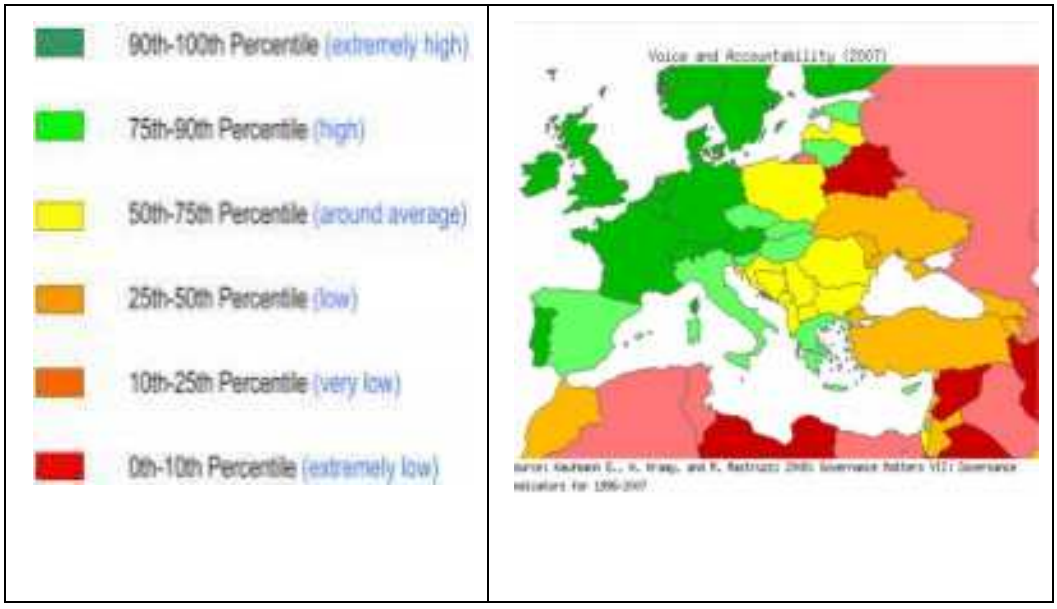

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

4- مؤشر حكم القانون: يقيس هذا المؤشر مدى انفاذه القانون وفعاليته، ومستوى تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية.

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص205.

الشكل (08): خريطة مستوى حكم القانون لسنة 2007

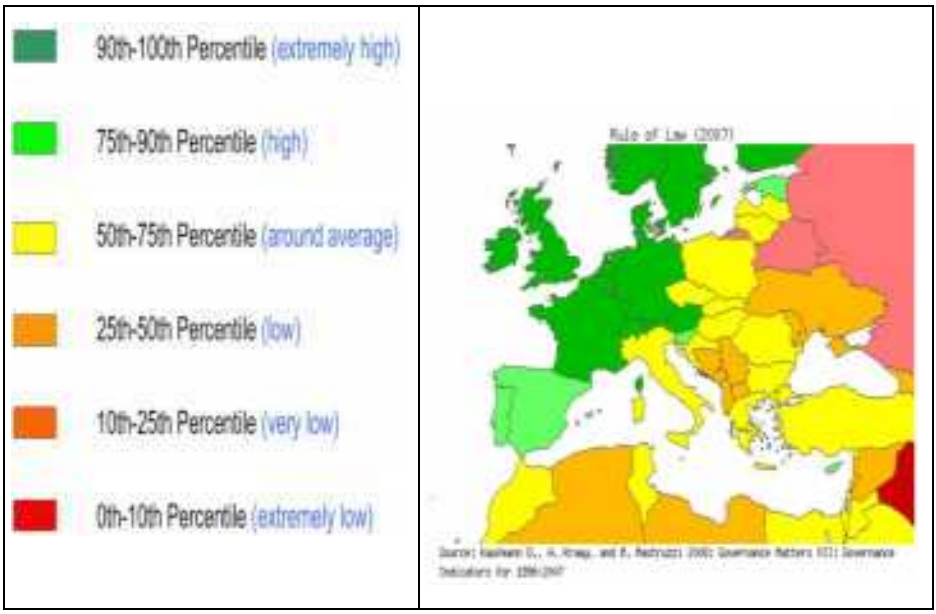

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

5- جودة التشريعات

يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة الحكومة على صياغة قوانين ولوائح تشريعية تتماشى وظروف المجتمع وتلبي حاجياته، بالإضافة إلى درجة مرونة القوانين ومواكبتها للتطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية.

الشكل (09): خريطة توضح مؤشر جودة التشريعات

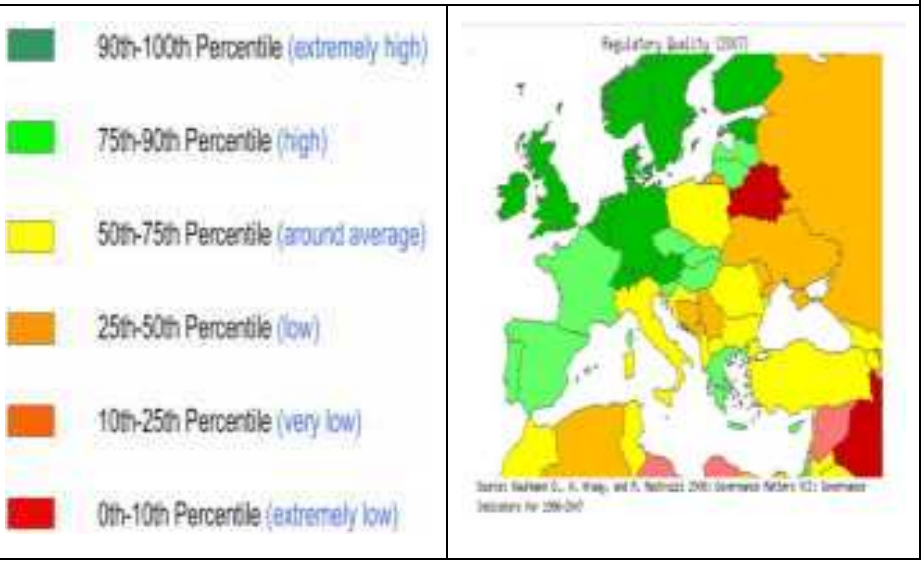

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

6- مؤشر مراقبة الفساد

يقيس هذا المؤشر مدى استشراء الفساد في الادارات العمومية، بالإضافة إلى قياس مدى فساد المسؤولين الكبار، وتوظيف المرافق العمومية للمصالح الخاصة، ومدى سيطرة الدولة على الفساد.

الشكل (10): خريطة مستوى مراقبة الفساد لسنة 2007

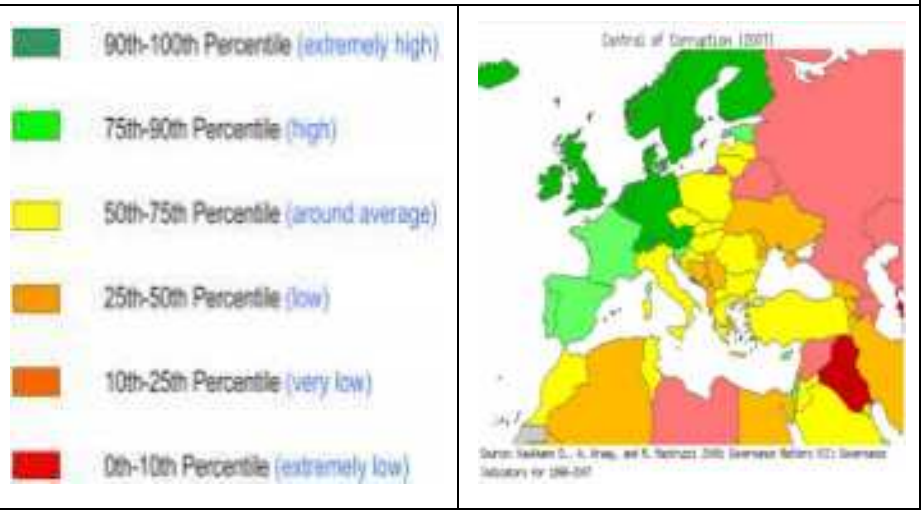

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

7- مؤشر تجميعي للحكم الراشد العالمي (WGI)

ولحساب قيمة مؤشر الحوكمة بشكل عام: يكون كالأتي محصلة جمع المؤشرات وقسمتها على ستة عدد هذه المؤشرات النسبة المئوية تبدأ من 0 الى100 حيث الصفر معدومة تماما.

مؤشر الحكم الراشد العالمي (WGI) يساوي مجموع ومحصلة 6 مؤشرات تجمعية

جدول رقم (03) قيمة الحكم الراشد

المؤشر	PS	GE	VA	RL	RQ	CC	WGI
	مؤشر الاستقرار السياسي	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر الصوت والمساءلة	مؤشر حكم القانون	مؤشر جودة التشريعات	مؤشر مراقبة الفساد	(Worldwide Governance Indicators) مؤشر الحكم الراشد

حساب مؤشر الحكم الراشد	WGI= (PS+GE+VA+RL+RQ+CC)÷6

المصدر: الباحث بالاستناد إلى الجدول الخاصة بالمؤشرات السابقة المأخوذة من بيانات البنك الدولي

البنك الدولي يعمل، على نشر مؤشرات الحوكمة، التي يمكن القول انها تساهم في تحفيز الدول على مراجعة مستويات الحكم الراشد، هذا في حالة اقتناع هذه الدول بجدوى و مصداقية ما ينشر، اما اذا اعتبرت الدول ان عملية نشر

مؤشرات الحوكمة مجرد تصنيف غير محايد لأجل مزيد من الضغط على حكومات الدول لإجراء مزيد من الاصلاحات، كما تبقى هذه المؤشرات رهينة الحصول على المعلومات التي ربما ليست دقيقة او شحيحة مما يعرضها للنقد، لكن يمكن للدول بناء مؤشرات داخلية بالاستفادة من تجربة البنك الدولي لمعرفة مستوى الرشادة داخلها يمكنها من تحسين و مراجعة سياستها في سبيل بلوغ الاحسن و الاجود.

الخاتمة

يعد الحكم الراشد كفلسفة وتصور قديم قدم الحضارة الانسانية، تطور المفهوم نتيجة لتراكمية معرفية، واسهامات حضارية، بالإضافة الى ظروف ودواعي أملتها التفاعلات النسقية للفواعل، ظهر بالمفهوم الحديث، في عديد الكتابات والحقول المعرفية، كان آخرها بروزه في كتابات العلماء والمفكرين وصولا الى المنظمات الدولية وأبرزها صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث عكس توجهات وقيم تلك المنظمات، ينطوي المفهوم على نماذج لإدارة الموارد، المتنوعة، ضمن سياسات وبرامج اصلاحية تحقق التنمية.

عمل البنك والصندوق على بناء نموذج للحكم الراشد من خلال اثراء ادبيات الحكم الراشد ضمن تقديم عدت قراءات، باعتبار المفهوم يعرف حركية وتشعب، بالإضافة إلى المساهمة في اثراء البعد الاقتصادي للحكم الراشد، من خلال الدفع بالقطاع الخاص إلى ممارسة ادوار كبيرة في السوق.

يتضمن الحكم الراشد الذي يطرحه الصندوق والبنك الدوليين الرؤية الليبرالية ومشبع بطروحات اتفاق واشنطن، والذي يعكس مصالح الدول الكبرى صاحبة أكبر الحصص في الصندوق والبنك الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي تحول الحكم الراشد الى مفهوم مؤدلج يحمل قيم المنظمة أو هيئة التي قامت بإنتاجه.

أفرز الحكم الراشد المؤدلج، ذو القيم الليبرالية والتي يتبناها الصندوق والبنك الدوليين النتائج التالية:

- تراجع الدولة لحساب القطاع الخاص.
- عولمة المفهوم عبر نسق ونموذج موحد صالح للجميع.
- استخدم الحكم الراشد ضمن مشروطية الاجبار والتي يفترض انها تتنافى وروح الحكم الراشد الداعي إلى الاجماع والتوافق.
- يخلط الصندوق والبنك بين النمو والتنمية، حيث يستعمل مفهوم التنمية ويدلل عليها بالنمو ضمن أرقام لا تعكس التنمية (وجود نمو في الاقتصاد لا يعني بالضرورة وجود تنمية تظهر آثارها على المجتمع)

عملا صندوق النقد والبنك الدوليين، على تعظيم دور القطاع الخاص في الدول النامية من خلال سياسات الخصخصة وفتح المجال للاستثمار الخارجي على قدم المساواة مع القطاع الخاص الوطني، بإعطاء مساحة كبيرة لفاعل القطاع الخاص على حساب بقية الفواعل الاخرى (الحكومة، المجتمع المدني) التي لم تحظى في برامجه وسياساته بقدر كبير سوى تجنيد بقية الفواعل لخدمة القطاع الخاص.

دعوة الصندوق والبنك الحكومة الى الانسحاب وعدم التدخل في الاقتصاد، والاكتفاء بالتنظيم والمراقبة، بالإضافة الى ضرورة ابتعاد الدولة عن ممارسة الادوار الاجتماعية من خلال خفض الانفاق العام، وتجميد الأجور وغيرها، بالإضافة الى تجاهل المجتمع المدني والنقابات العمالية، كشريك أساسي في المسائل الاقتصادية ضمن قضايا الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق بالدول النامية، كما يتجاوز الصندوق والبنك البرلمان في ابرام الاتفاقيات مع الدول النامية.

اهتمام الصندوق والبنك الدوليين بمسألة الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والتنمية كمخرجات للحكم الراشد، حيث عرفت هذه القضايا اهتمام خاص في أجندة وخطابات الصندوق والبنك

بالإضافة الى ادراج البنك الدولي مؤشرات تسمح بقياس الحكم الراشد وتصنيف الدول على سلم الحكم ضمن مؤشرات تغطى مختلف جوانب الحكم.

المراجع

بالعربية

1 - محمد صالح المسفر، "الليبرالية بين العروبة والتبعية: مصر نموذجا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثالث والرابع، 2008.

2- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة مصر: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

3- جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان الأردن: مركز الكتب الاردني، 1991.

4- سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات للوحدة العربية، العدد249 نوفمبر.

5- سمير مرقس، "ورقة حول المساواة من منظور المواطنة"، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2013.

6- فتحي أبو العينين، "الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية والمشكلات الاجتماعية في بلدن العالم الثالث"، الامارات: مجلة شؤون اجتماعية، عدد 38، 1993.

7- عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

8- صبرينة زروق، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2012).

9- عزة محمد حجازي، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016.

10- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوره غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية، 2012).

11- إبراهيم فريد عاكوم، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006.

12- المعجم الوسيط في اللغة العربية ج 1، طبعة2، (القاهرة دار الفكر، 2002).

13- حسن كريم، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات. الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2006.

14- محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية - حالة الجزائر-"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011.

15- سلوى الشعراوي جمعة، "مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع"، مركز دراسات واستشارات الادراة العامة، القاهرة، 2001.

16- راوية توفيق، "الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2005.

17- زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 -26 نوفمبر 2013.

18- زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

19- مرفت جمال الدين على شمروخ، الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2015.

20- ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

21- يوسف ازروال، الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة واقع التجربة الجزائرية –، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009).

22- أسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 -2007، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2009)

23- زهير الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

24- وفاء معاوي، الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2010)

25- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2004.

26- عمراني كربوسه، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، (جامعة بسكرة : قسم العلوم)، (2017/08/23، 18:32)، موجود على الرابط: http: //www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

27- فادي أحمد رمضان،البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية،(1981-2003)، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الاقصى غزة :2015).

28- بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، عدد 26 جوان2010.

29- نادين الفرنجي، مثلث النهضة والتنمية والحكم الصالح، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

30- قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، " الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد الرابع ديسمبر 2014، جامعة الحاج الاخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

31- عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي: صندوق النقد الدولي الـ")"F.M.Iالآليات والسياسات)، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002.

32- الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية،2009)

33- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999.

34- صندوق النقد الدولي، "اتفاقية صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية، واشنطن: كتالونيا، 2011.

35- بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.

36- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

37- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005.

38- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.

39- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003

40- صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع، بتاريخ: (2016/10/25) على الرابط :http: //www Imf.org

41- دفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة: وليد شحاة، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب،

42- سفيان فوكه، " التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثالث، فيفري 2014.

43- مصطفى السعيد وآخرون، " تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية "، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2005.

44- احمد الكواز، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة،الكويت: جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 2008.

45- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بتاريخ(2017/05/12)، على الرابط: https://manshurat.org/file/20608/download?token=im2NTxlf

46- البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "،بتاريخ (2018/10/08) على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-

47- إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية، 2006).

48- أسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 -2007، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2009)

49- البنك الدولي، "دخول القرن 21 تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999 "، واشنطن،2000.

50- البنك الدولي،" تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، بتاريخ (2017/10/08)،على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-

51- طاهر فاضل البياتي، " الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الاربعون، 2014.

52- لخضر مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010).

53- صندوق النقد الدولي، "مراجعة المذكرة التوجيهية الصادرة في 1997 بشأن الحوكمة - إطار مقترح لتعزيز مشاركة الصندوق"، 9مارس2018، ص1،بتاريخ (2018/05/06)على الرابط:
https://www.imf.org/~/.../pp030918governance-onepager-a.ashx

54- عباس كاضم جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، الخصخصة، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015.

55- شيماء مبارك، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26، سبتمبر 2016.

56- جهاد أزعور، " وقت التحرك العملي: أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54 العدد 4، 2017.

57- حاتم حميد محسن، تناقضات العولمة، سورية: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

58- البنك الدولي، " تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي 2010 "، واشنطن، ص7، بتاريخ(2017/08/06)، على الرابط:
http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Special-Reports/DB10-ArabWorld-Arabic.pdf

59- زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم الاقتصادية، 2011).

60- صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015.

61- عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية،- دراسة حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010).

62- صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ (2017/08/12)،على الرابط: https: //www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/civa.htm

63- صندوق النقد الدولي،"المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني"، ادارة العلاقات الخارجية، واشنطن، (د.س.ن).

64- البنك الدولي، " التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني استعراض السنوات المالية 2010-2012"، بتاريخ (2018/07/18)على الرابط: http: //siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pd

65- البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة – "، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: ترجمة دار الساقي، الطبعة العربية 2004.

66- منظمة الامم المتحدة، " القضايا العالمية: الحكم الراشد "، بتاريخ(2017/08/02)، على الرابط: https: //www.un.org/ar/globalissues/governance/

67- صندوق النقد الدولي،" الصندوق والحوكمة السليمة"، صحيفة وقائع الالكترونية،(2017/06/02)،على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

68- كاترين إيلبورغ وأخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، 2013،

69- البنك الدولي، اطلس اهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2018.

70- كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، " القضاء على التحرش يساعد الاقتصاد أيضا "، مدونات صندوق النقد، بتاريخ (2018/04/20) على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

71- صندوق النقد الدولي، " صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2007 مع المملكة العربية السعودية"، نشرة معلومات معممة رقم 131/07، بتاريخ(2017/10/03) 2007 على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2007/pn07131a.pd

72- صندوق النقد الدولي، " تشجيع النمو الاحتوائي"، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017 "،

73- بيوض محمد وعبيدات ياسين، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل - دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا

جنوب الصحراء-"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية، 08-09 ديسمبر 2014.

74- البنك الدولي، "مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في المجالات ذات الأولوية"، بتاريخ (2018/12/21)،على الرابط:-http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/supporting-clients

75- صندوق النقد الدولي، " أهداف التنمية المستدامة تمويل التنمية: دور الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، نشرة الصندوق الإلكترونية 8 يوليو 2015.

76- صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ(2018/10/12)على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/31/IMF-World-Bank

77- البنك الدولي، "مجموعة البنك الدولي تساند البلدان النامية بنحو 59 مليار دولار في السنة المالية 2017"،بتاريخ(2017/10/15)،على الرابط:-https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/nearly-59-billion-in-world-bank-group-support-to-developing-countries-in-fiscal-year-2017

78- كريستين لاغارد،" تسليط الضوء على مخابئ الفساد و الحوكمة الضعيفة "، مدونة صندوق النقد الدولي،بتاريخ (2018/07/06)،على

الرابط:-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/04/22/blog-shining-a-bright-light-into-the-dark-corners-of-weak-governance-and-corruption

79- المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم –ناشرون، 2006.

بالفرنسية

Charles Tournier; "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE .1 POLITIQUE", Colombia, Papel Político, vol. 12, núm. 1, 2007.

Ekaterina Stepanova , War and Peace Building, The Washington .2 Quarterly,Vol. 27, No.4,Autunm 2004.

Tino Raphaël Toupane La gouvernance : evolution, approches .3 theoriques et critiques du concept, SEMINARUL GEOGRAFIC "D. .CANTEMIR" NR. 29 / 2009

Séverine Béllina, Hervé magro, Violaine de Villemeur," La .4 gouvernance démocratique", Institut de recherche. (2/05/2017),avalaible at: http: //www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf.

Mohammed salih, gouvernance,information et Domain publique, .5 addis ababa, commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003.

La Gouvernance: défis d'une approche non ،François CASTAING" .6 actes du colloque ،(numéro spécial ،normatie", Revue IDARA ،vol.15 ،Alger 20/21 novembre 2005 ،international sur la gouvernance p.9. ،2005 ،n.02

REGARDS CROISES SUR LA ،Abdelfattah Moujahid .7
FEV2011. ،GOUVERNANCE.edition: A.M

The World Bank, Governance and Development, The World Bank .8
D.C. 1992. ،Publication, Washington

Daniel Kaufman, " Repenser La Bonne Gouvernance: Dialogue sur .9
gouvernance e développement au Moyen orient et en Afrique du nord"
.2003 ،Beyrouth, Rabat et Washington: AC 21 novembre ،(Paris

UNDP, Governance for Sustainable Human Development, UNDP .10
N.Y. 1997. ،Policy Document

UNDP, Governance for Sustainable Human Development, op.cit,p.8. .11

"Good governance and global ،Thomas G.Wiss, « Governance .12
governance: conceptual and actual conceptual challenges, " Taylor &
Francis, Ltd. is collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend
access to

.2000 ،Third World Quarterly ,vol. 21 N° 05. .13

UNDP, " Reconceptualising Governance " , Discussion Paper2, New . .14
York, January 1997.

James N Rosenau, The Study of World Politics Volume 2: Globalization and Governance, New York, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group ,2006.

.15 The International Monetary Fund, " ABOUT THE IMF ", (10/01/2018), avlaible at: www.imf.org.

.16 Michael. Clemens, Michael Kremer, "Role The New of the World Bank ", Washington, DC, 2015,pp2,3.

.17 Eric Berr ,François Combarnous, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits",ResearchGate,Article · February 2005,

.18 Yuhiro Hayamis , "From the Washington consensus to the post- Washington consensus: Retrospect and prospect" ,Asian development review، vol.20 ،n°2 ،2003.

.19 Jeremy Clift, "au-delà du Consensus de Washington", finances &développement,septembre 2003.

.20 Dani Rodrik, "Institutions for high-qualities growth: what they are and how to acquire them",IFM conference on second generation reforms, Washington،November 8-9 ،1999.

،" Aux sources des reformes de seconde génération ،Benoit Prévost .21
quelques questions sur la nouvelle économie institutionnelle et l'usage
qui en est fait".

Cambridge, ،Dani Rodrik, Growth strategies, Harvard University .22
august 2004.

Good Governance and Global ،Weiss Thomas "Governance .23
،Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly
pp. 798-801. ،)2000 ،No. 5 (Oct. ،Vol. 21

traditionalism and ،jamal choudhury, " Rationality ،Shahzad uddin .24
the state of Corporate Governance Mechanisms Illustrations from a less
Developed country Accounting Auditing Accountability", journal UK
Emerald Group Publishing Limited Working Paper No. 08/08 , 2008.

Nicole Maldonado, "The World Bank's evolving concept of good .25
governance and its impact on human rights",Doctoral workshop on
development and international organizations,University of Bonn Law
2010 ،May 29-30 ،Sweden ،Stockholm ،school Germany

International Monetary Fund, " GOVERNANCE ISSUES—REVIEW .26
OF THE GUIDANCE NOTE—PRELIMINARY
CONSIDERATIONS",Washington, D.C. 20431 USA,2017,p1, Electronic

copies of IMF Policy Papers are available to the public from http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

.27 INTERNATIONAL MONETARY FUND ,Good governance the IMFs role, International Monetary Fund Publication Services Washington ،D.C. U.S.A, 1997. ،20431

.28 Guhan S , "World Bank on Governance: A Critique ",Economic and Political Weekly, Vol. 33, Issue No. 4, 24 Jan, 1998.

.29 José Antonio Ocampo, Joseph E. Stiglitz, Capital Market Liberalization and Development, OXFORD UNIVERSITY PRESS, ،Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York p5 ،2008

.30 "réformes institutions: Un bilan de quinze années ،Maurel héritages ،volume37 ،revue d'études comparatives est-ouest ،de transition" N°Mars2006.

.31 Eric Mulot, " Les ONG au secours de la Banque Mondiale", Fondation Gabriel Péri,p3,(12/06/2017) Available at : https://gabrielperi.fr/bibliotheque/les-ong-au-secours-de-la-banque-mondiale/

.32 BANQUE MONDIALE ," Relations de la Banque mondiale avec la société civile" , Bilan des exercices 2007 à 2009 Résumé analytique Washington, D.C. 20433

.33 INGIMUNDUR FRIÐRIKSSON, "Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies", MONETARY BULLETIN 2000/3,p p 35,36 (12/06/2017)available at: https://www.sedlabanki.is/lisalib/getfile.aspx?itemid=c060d1ce-1218-4b93-adb2-9408275e4caf

.34 WORLD BANK GROUP,"GOVERNANCE AND THE LAW",world development report,2017.

.35 Solomon Mwije, CORRUPTION AND POOR GOVERNANCE ,The Major Causes of Poverty in Many Third World Countries Uganda Christian University, mukono,2013.

.36 Kaufmann D, Kraay. A, &Mastruzzi," The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", (World Bank Policy ،Research Working Paper No. 5430). Washington DC: The World Bank.p 11

.37 M.A. Thomas "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?" The Johns Hopkins University, USA European Journal of Development Research, 2009.

Daddi-addoun Nacer. Oudai Moussa, "ANALYSE DES PRINCIPAUX .38 INDICATEURS DE GOUVERNANCE FINANCIERE DES PAYS DU MAGHREB ", La Revue des Sciences Commerciales

Volume 15, Numéro 1. .39

Julius Court and Verena Fritz with E. Gyimah-Boadi, Good .40 Aid Modalities and Poverty Reduction: Linkages to the ،Governance Millennium Development Goals and Implications for Irish Aid Research project Working Paper 5 Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy?, London: Overseas Development Institute, August 2007.

World bank, " The Worldwide Governance Indicators",(10/02/2019), .41 available at:

http: //info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home/

Daniel Kaufmann & Aart Kraay, " Worldwide Governance Indicators .42 vs Afro-Pessimism: Lessons from an empirical perspective on governance in Africa countries", Background Handout for Presentation at the Center Wash. DC, November ،for Global Development Seminar, Jurys Hotel 28th, 2007, available at: https: //www.cgdev.org/sites/default/files/archive/doc/events/11.28.07/CGD _WGI_Africa_Presentation.pdf

المحتويات

مقدمة المؤلف 4

الفصل الأول الحكم الراشد وصندوق النقد والبنك الدوليين 9

تمهيد: 9

المبحث الأول: الاتجاهات المفسرة لدور الدولة والمنظمات الدولية (إطار نظري) 11

أولا: الاتجاه الليبرالي 11

ثانيا: الاتجاه الماركسي الجديد (التبعية) 16

المبحث الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد 20

أولا: نشأة مفهوم الحكم الراشد 20

ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد 25

ثالثا: الحكم الراشد"**Good Governance**" (المفهوم والاشكاليات) 30

رابعا: اشكاليات الحكم الراشد 38

خامسا: فواعل الحكم الراشد 42

سادسا: أبعاد الحكم الراشد 45

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي 53

أولا: مؤتمر بروتن وودز (Bretton Woods) 53

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) 56

ثالثا: أهداف ودور صندوق النقد الدولي 57

رابعا: آلية صنع القرار في الصندوق 60

المبحث الرابع: البنك الدولي (WB) 65

أولا: تعريف البنك الدولي 65
ثانيا: أهداف ووظائف البنك الدولي 66
ثالثا: العلاقة بين الصندوق والبنك 68
الفصل الثاني 73
الفصل الثاني نمذجة الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد 73
تمهيد: 73
المبحث الأول: المنظور الليبرالي للحكم الراشد 74
أولا: اجماع واشنطن Consensus de Washington 75
ثانيا: تحديث الحكم الراشد ضمن تقارير البنك والصندوق 86
ثالثا: الحكم الراشد في حصص الاقراض للبنك 93
المبحث الثاني: رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد 98
أولا: فاعـل الحكومة 98
ثانيا: فاعل القطاع الخاص 102
ثالثا: فاعل المجتمع المدني 112
المبحث الثالث: القيم الداعمة للحكم الراشد 122
أولا: قيمة التضمينية والمساءلة 122
ثانيا: قيمة المراقبة والمشاركة 126
ثالثا: تعزيز قيمة الشفافية 128
رابعا: قيمة تعزيز حكم القانون 133
خامسا: قيمة المساواة بين الجنسين 134
سادسا: تعزيز قيمة النفاذ للمعلومة 140

المبحث الرابع: الحكم الراشد، الاهداف والقياس 143

أولا: الاهداف والغايات 143

ثانيا: قياس وتكميم الحكم الراشد 152

ثالثا: مؤشرات الحكم العالمي للبنك الدولي 159

الخاتمة 170

المراجع 173

المحتويات 192